المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
فرع اللغة والنحو والصرف

# أثر العامـــل في آراء ابن الســـرّاج النحوية في كتابه الأصـــول في النحـــــو

**رسالة مقدمة لنيل درجة (الماجستير) في تخصص النحـــو والصـــرف**

**إعـداد الـطـالـب:**

**سـعـد بن سـاعـد بن هـاشـم اللـهـبـي**

**الـرقم الجـامـعـي : ٤٣٤٨٨٢٩٢**

**إشـراف سـعـادة الـدكـتـور :**

**عـبـد الله بن سـرحـان الـقـرنـي**

**١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م**

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

﴿ وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾ ﴾

الإسراء ٨٥

بسم الله الرحمن الرحيم

# ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على البشير النذير المبعوث رحمة للعالمين، وبعد:

فهذا ملخص للرسالة التي تقدمت بها إلى كلية اللغة العربية قسم الدراسات العليا العربية؛ لنيل درجة الماجستير في تخصص النحو والصرف ، وعنوانها:(أثر العامل في آراء ابن السرّاج النحوية في كتابه الأصول في النحــو).

تناولت فيها أنواع العامل عند ابن السراج باحثًا عن أثر العامل ؛ مما أبرز بعض النتائج كاستدلال ابن السراج بالعامل ، وبروز ظاهرة تقوّي العوامل، وكذلك ظاهرة نيابة العوامل لديه، وفي ثنايا ذلك برزت بعض القواعد الكلية( قواعد التوجيه ).

كذلك تناولت أثر العامل في التركيب من خلال مسائل التقديم والتأخير، والعطف؛ مما أثبت أن العامل له أثر في منع بعض التراكيب ، وفي جواز بعضها ، وبرز من خلال ذلك بعض القواعد الكلية.

ثم تناولت أثر العامل في بعض القضايا النحوية ، فتناولت أثر العامل في التعريفات النحوية، وفي المعنى والإعراب، والتقدير، والتعليل، والاحتجاج والترجيح ؛ فثبت أن ابن السراج استثمر نظرية العامل في كل هذه القضايا ؛ مما أكّد أن نظرية العامل ذات باعٍ طويلٍ في النحو لا يمكن الاستغناء عنها أو النيل منها كما يزعم بعض المحدثين.

كذلك فنّد البحث بعض الآراء التي كانت منسوبة خطأً لابن السراج في بعض كتب النحو.

والله أسأل أن يعلمنا ، وأن ينفعنا بما علمنا ،وأن يتقبل منّا ، ويعفو عنّا ، والحمد لله على ما يسّر حمدًا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه.

In The Name of Allah the Most Gracious, the Most Merciful

## Abstract

Praise be to Allah, the Lord of Universe, Peace and blessings be upon our prophet Mohammed, the faithful and the honest, who was sent as a mercy to the whole nation

All praise is due to Allah and peace may be upon his Prophet Mohamed sent to be Mercy for all the worlds

This is an abstract of the thesis in titled "The Effect of the Factor in Grammatical ideas of Ibn Al Sarraj in his book Al Osool Fi Al Naho(The Essentialin Grammar)submitted to the department of Arabic postgraduate studies in the Faculty of Arabic Language to obtained the degree of Master specialty Grammar and syntax.

In this thesis I display the types of Factor as seen by Ibn Al Sarraj, looking for the effect of the factor. As a result some findings came out such as: using the factor by Ibn Sarraj as an inference , the phenomena of factors reinforcing and factors substitution, which resulted in the whole rules known or guidance rules.

Also, I mentioned the effect of the factor in the structure through the issues of forwarding and delaying and conjunction which proved the factor has effect on allowing or prohibiting some structures, which also resulted in some whole rules.

I dealt the effect of the factor on some grammatical issues such as the effect of the factor on the grammatical definitions, the meaning, analysis , assumption, reasoning, objection and favoring. It has been proved that Ibn Al Sarrajhas applied the factor theory to all these issues which proves that the factor theory is an old base in the Arabic grammar and it may not be ignored as said by some new scholars.

In the thesis I mentioned some ideas that were attributed by mistake to IbnAl Sarrajin some grammatical books

Finally I ask Allah to teach us, to make the use of what we have learned, to accept our effort and forgive us. Praise be to Allah, the Lord of Universe.

# إهداء

إلى رمز المروءة والسخاء ....." **أبي الغالي** "

إلى نبع الحنان، ومرفأ الأمان ، من دعت فأخلصت الدعاء،

وربّت فغرست الطموح والإباء ....." **أمي الحانية** "

إلى ينابيع المحبة والمؤازرة في السراء والضراء ....." **إخوتي وأخواتي** "

إلى روح أختي الطاهرة ، رمز العفاف والحياء ....." **أم هاني** رحمها الله "

إلى عنوان الصبر والمحبة والوفاء ....." **زوجتي المخلصة** "

إلى فلذات كبدي ، وأمل المستقبل ....." **أبنائي النجباء**"

إلى أساتذتي ، وأحبتي ، وأصدقائي الأعزاء ، وكل من أسدى لي معروفًا

أهدي لكم جميعًا ثمرة جهدي المتواضع

بسم الله الرحمن الرحيم

# المقدمة

الحمد لله وحده ، أحمده على جزيل فضله وكريم إحسانه ، حمدًا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده محمد عبده ورسوله، وعلى آله وصحبه، أما بعد:

فقد شرّف الله اللغة العربية أن جعلها لغة كتابه الكريم، فقال في محكم التنزيل: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [(١)]،وقال تبارك وتعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ ﴿١٩٥﴾﴾ [(٢)]،واصطفى نبيه – ﷺ– من أهلها الناطقين بها ؛ فأصبحت هي الأداة التي يُفهم بها كتاب الله وسنة نبيه ؛ لذا اعتنى العلماء بدراستها وضبطها، وكان من أجلّ ما قدّموه لها نظرية العامل التي تمثّل أصلًا أصيلًا من أصول النحو العربي،وأساسًا متينًا قام عليه علم النحو العربي، وقد أسهمت في ضبط لغة العرب رغم اتساعها، فهي لا تزال"النظرية التي تعد المفتاح لفقه النحو العربي "[(٣)]،وقد عُني بها النحاة قديمًا وحديثًا إدراكًا منهم لأهميتها في إقامة صرح النحو العربي، ومن بين أولئك العباقرة ابن السرّاج (ت:٣١٦هـ) في كتابه: الأصول في النحو، الذي قيل عنه وعن مؤَلَّفِه:" ما زال النحو مجنونًا حتى عقله ابن السرّاج بأصوله، وكان أحد العلماء المذكورين وأئمة النحو المشهورين، وإليه انتهت الرئاسة في النحو بعد المبرد"[(٤)].

وقد ظهرت هذه النظرية في آراء الخليل، وسيبويه، وما إن وصلت إلى ابن السرّاج حتى أينعت وقطف ثمارَها، حين جعل عناوين مباحثه متضمنةً لفظ العامل، والعوامل، منها:

قوله:" ذكر العوامل "[(٥)] ، وتحته مبحث بعنوان:" العامل من الحروف "[(٦)]، وفي مبحث

---

(١) يوسف: ٢

(٢) الشعراء: ١٩٥

(٣) نظرية العامل في النحو العربي تقعيد وتطبيق ٧

(٤) معجم الأدباء ٢٥٣٥/٦

(٥) الأصول في النحو ٥١/١

(٦) المصدر نفسه ٥٤/١

آخر عنونه بقوله: "والحروف العوامل في الأسماء نوعان"[١].

وقد لاحظت أن هذه النظرية مهيمنة على ابن السراج ؛ مما دفعني لدراستها، وذلك بتشجيع من مرشدي الفاضل الأستاذ الدكتور:رياض بن حسن الخوام ، الذي أرشدني- مشكورًا- لدراسة أثر العامل عند ابن السراج في كتابه الأصول في النحو- حينما رأى مَيْلي إلى دراسة إحدى القضايا النحوية التي درستها عليه في السنة المنهجية كالعامل ، والتقدير، والإعراب - وبعد رجوعي للكتاب ألفيته كتابًا قيّمًا حوى كثيرًا من مسائل العامل ، فقد بيّن ابن السراج العامل في جُلّ الأبواب التي تناولها ، وأشار لتقوية العوامل كتقوّي العامل المعنوي بالعامل اللفظي، قائلًا: " فالمبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رفع بهما "[٢]؛ أي بالابتداء والمبتدأ ، وتقوّي عامل لفظي بعامل لفظي كتقوّي الفعل بواو المعية في نصب المفعول معه، قال- رحمه الله-:" اعلم : أن الفعل إنما يعمل في هذا الباب في المفعول بتوسط الواو، والواو هي التي دلت على معنى (مع) لأنها لا تكون في العطف بمعنى ( مع ) وهي ههنا لا تكون إذا عمل الفعل فيما بعدها إلا بمعنى (مع) "[٣]، أما التعليل ، فمنه تعليل إهمال بعض الحروف لعدم اختصاصها بالأسماء دون الأفعال، ولا الأفعال دون الأسماء فهي تدخل على الأسماء وعلى الأفعال[٤]، أما التقديم والتأخير فكقوله: "وقد بينا : أن العامل إذا كان معنى لم يجز أن يتقدم مفعوله عليه "[٥]، إلى غير ذلك من الأصول التي أشار إليها صراحةً ، أو ضمنًا.

وقد جمعت من مسائل العامل في هذا السِفْر الأصيل كثيرًا من مسائل العامل وقضاياه ، وكان لها أثر في آرائه[٦] ؛ لذا جاء عنوان البحث :

" أثر العامل في آراء ابن السراج النحوية في كتابه الأصول في النحو".

---

(١) الأصول١/٥٥

(٢) المصدر نفسه١/٥٨

(٣) المصدر نفسه١/٢٠٩

(٤) المصدر نفسه١/٥٥

(٥) المصدر نفسه١/٣٢٢

(٦) آراؤه تشمل آراؤه الخاصة والآراء التي قال بها من آراء من سبقه.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

إنّ مما دفعني إلى اختيار هذا الموضوع أسباب عدة أهمها:

١. بيان إسهام هذه النظرية في ضبط النحو سواء في التقعيد ،أو في التوجيه ، أو في صحة التراكيب من عدمها.
٢. كثرة مسائل العامل في كتاب الأصول في النحو لابن السراج؛ مما يدل دلالة واضحة على نضوج هذه النظرية في عصره، ووضوح معالمها لديه وضوحًا تامًا.
٣. بيان أثر هذه النظرية على بعض القضايا النحوية ، وبيان مظاهرها في كتاب الأصول في النحو.
٤. الوقوف على حجج العلماء، مما يكشف لنا كثيرًا من أسرار النحو ، ويثري الدرس النحوي.

- **أهمية البحث و أهدافه:**

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يتناول نظرية العامل التي تعد العمود الفقري للنحو العربي في كتاب أصيل :كتاب الأصول في النحو، الذي أُلّف إبّان ما يسمى – عند بعض النحاة – مدرسة الاختيار، أي بعد المدرستين البصرية والكوفية وكان صاحبه إمامًا في النحو له مقدرة على الابتكار ، وحسن الاختيار ، ودقة التعليل ، مدركًا لأهمية استخراج الأصول النحوية ؛ مما يجعلنا نؤصل لهذه النظرية التي أقام صرحها القدماء ، وخدمتِ النحوَ على مرِّ العصور، هذا بالإضافة لكون هذا الموضوع لم أُسبق إليه فيما أحسب.

أما **أهداف البحث** فأبرزها:

١. الكشف عن معالم نظرية العامل عند القدماء ، وخاصة عند ابن السراج.
٢. تبيين أثر هذه النظرية على آراء ابن السراج النحوية.
٣. تبيين أثر هذه النظرية على بعض القضايا النحوية كأثرها في الخلاف النحوي ، والمعنى، والتقدير،والتعليل،والاحتجاج.

## • تساؤلات البحث:

١. ما القواعد الكلية في نظرية العامل التي يمكن استخلاصها من خلال هذا البحث؟
٢. كيف كانت عناية ابن السراج باختصاص العوامل؟
٣. هل هناك قواعد كلية يبرزها البحث؟
٤. هل أثّرت هذه النظرية تأثيرًا سلبيًّا على النحو العربي كما قال بعض المحدثين؟

إلى غير ذلك من التساؤلات والإشكالات التي قد تظهر لي في ثنايا البحث.

## • الدراسات السابقة:

وجدت أنّ الدراسات التي أقيمت حول ابن السراج في كتابه الأصول في النحو لا تتناول موضوعي ( أثر العامل في آراء ابن السراج النحوية في كتابه الأصول في النحو) ، والدراسات التي عثرت عليها كالآتي:

**- مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول في النحو لابن السراج جمعًا وتوثيقًا ودراسة:**

لإبراهيم بن صالح الحندود ، رسالة دكتوراه من جامعة الإمام١٤١٥هـ:

ما عرض فيها من آراء اقتصر فيها على أسباب الخلاف، وجمع المسائل الخلافية العامة، فطبيعة رسالته في أصول الخلاف كالقياس والسماع والدليل منطلقًا من كتاب الأصول ، ولا علاقة لها بما أنا بصدده بل رسالته مختلفة عن رسالتي.

**- الشاهد النحوي: الشاذ والضرورة في كتاب الأصول لابن السراج:**

لمحمد أحمد عبد الله المسيعدين ،رسالة ماجستير من جامعة مؤته ٢٠٠٩

اهتم فيها بالضرورة الشعرية في الشواهد النحوية لدى ابن السراج ، ولم يتطرق لموضوعي.

**- ابن السراج وخلافه النحوي مع البصريين والكوفيين:**

لغالب علي حسين، رسالة ماجستير من الجامعة المستنصرية.

اهتم فيها بالخلاف، وبيان نشأته ، وتطوره وأسبابه، وبيان المسائل الخلافية بين ابن السراج ونحاة البصرة ، والكوفة ، ولم يخص العامل بالبحث.

**- آراء ابن السراج غير البصرية في كتابه الأصول في النحو:**

لعبد العزيز الجهني ، رسالة ماجستير، من جامعة أم القرى١٤١٨هـ:

والآراء التي تناولها في رسالته وتلتقي مع مباحث دراستي هي:

- منع تقديم خبر( ليس ) عليها .
- جواز إعمال ( إن ) النافية عمل( ليس )
- عمل (كي ).
- اسمية ( ما ) المصدرية.
- ناصب الظرف الواقع خبرًا.
- رافع الخبر.
- إعمال ( ربما ) .
- العامل في المعطوف.

ومما سبق يُلاحظ أنه لم يستقصِ آراء ابن السراج في العامل ؛ لاختلاف طبيعة رسالته ، فهي في آراء ابن السراج غير البصرية، وليست في الآراء النحوية كلها ، والأهم من ذلك أن عملي لن يكون مقتصرًا على الخلافات النحوية بل سيكون أعم من الخلافات ، مبينًا الأثر المتعلق بالعامل.

وقد جمعت مادة وافرة في مسائل العامل في كتاب الأصول ، ولم أجد أحدًا تفرد بدراسة العامل عند ابن السراج ، ثم إنّ رسالتي تختلف في المباحث ، والفصول، والغاية.

## • عناصر خطّة البحث :

قد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في ثلاثة فصول، يسبقها مقدمة ، فتمهيد، وتتلوها خاتمة، فأهم المصادر والمراجع، وذلك على النحو التالي:

- **مقدمة** : ضمنتها أسباب اختيار هذا الموضوع ، وأهمية البحث، وأهدافه، وتساؤلات البحث، ثم بيّنت خطة البحث ومنهجه.

- **التمهيد،** و يشمل:

- التعريف بابن السراج وبكتابه بإيجاز.
- التعريف بالعامل ، وتوضيح العوامل وأنواعها بإيجاز.

- **الفصل الأول: أنواع العوامل عند ابن السراج ،وأثرها**

**ويضم المباحث الآتية:**

- المبحث الأول: العوامل اللفظية.
- المبحث الثاني: العوامل المعنوية.
- المبحث الثالث: العوامل النائبة.

- **الفصل الثاني :أثر العامل في بعض التراكيب النحوية**

**ويضم المبحثين الآتيين:**

- المبحث الأول: أثر العامل في التقديم والتأخير.
- المبحث الثاني: أثر العامل في العطف.

- **الفصل الثالث: أثر العامل في بعض القضايا النحوية،**

**ويضم المباحث الآتية:**

- المبحث الأول: أثر العامل في الحدود والتعريفات.
- المبحث الثاني: أثر العامل في المعنى ، والإعراب.
- المبحث الثالث:أثر العامل في التقدير.
- المبحث الرابع: أثر العامل في التعليل.
- المبحث الخامس: أثر العامل في الاحتجاج والترجيح.

- **الخاتمة:** ذكرت فيها أهم النتائج التي توصل لها البحث ، و يليها الفهارس.

أما عن **منهج البحث** فاعتمدت المنهج الاستقرائي التحليلي في تناول مسائل العامل كالآتي:

- الاقتصار على المسائل التي بها مادة صالحة للنقاش .
- وضع عنوان لكل مسألة.
- عرض المسألة كما أوردها ابن السراج بإيجاز.
- بيان المذهب الذي اتبعه ، أو الرأي الذي تفرد به.
- عرض المسألة على آراء النحاة المتقدمين والمتأخرين .
- التعقيب والترجيح ما أمكن.

هذا وقد واجهت بعض الصعوبات في إعداد هذا البحث،كان من أبرزها:

- ❖ عدم التمكن من الحصول على بعض الكتب،كالموجز في النحو، لابن السراج ، رغم ما بذلته من البحث عنه بكل سبيل.
- ❖ كثرة الأخطاء المطبعية في كتاب الأصول، ولم تقتصر تلك الأخطاء على الكلمات؛ بل تجاوزتها إلى بعض الآيات(١).

وفي الختام فإني أحمد الله وأشكره أن يسَّر لي دروب العلم ، وأعانني على إتمام هذا البحث، ثم أهدي من الشكر أجزله ، ومن الثناء أعطره ، لمشرفي الدكتور: عبدالله بن سرحان القرني ، الذي لم يضنّ بوقتٍ ، ولا نصحٍ ، ولم يألُ جهدًا في توجيهي حتى استوى هذا البحث على سوقه ، وخرج على صورته ؛ فقد كان أبًا كريمًا وأخًا ناصحًا ، وأستاذًا قدوةً ؛ فجزاه الله عني خيرًا ، وبارك الله له في وقته ، وعلْمِه ، وعمَله ، وفي شأنه كله.

ولا أنسى شكر مرشدي الأستاذ الدكتور: رياض بن حسن الخوّام ، الذي أرشدني إبّان إعداد خطة الموضوع وتسجيله ؛ فأفدت من علمه الغزير، وتوجيهاته السديدة ؛ و كان له الفضل- بعد الله- في إرشادي لهذا الموضوع ؛ فبارك الله له في العلم والعمل ؛ وأجزل له العطاء، إنه سميع مجيب الدعاء.

---

(١) انظر على سبيل المثال لا الحصر:١/٢٣١،٢٣٠،٢١٣،٦٣ ، أما الآيات ؛ فانظر:١/٢٢٧، ٢٣٥، ٢٣٧.

كذلك الشكر موصول لأساتذتي الكرام الذين كان لهم فضل لا أنساه في التعليم، والحث على طلب العلم ، وفي مقدمتهم عميد كلية اللغة العربية الأستاذ الدكتور: عبد الله بن ناصر القرني ، ورئيس قسم الدراسات العليا العربية الدكتور: عبد الله بن محمد المسملي ،

وكذلك الشكر لجامعة أم القرى ذلك الكيان العلمي الذي يفخر كل من انتسب له.

كما أشكر الأستاذين الكريمين اللذين تفضلا بقبول مناقشة هذه الرسالة ، وهما:

- الأستاذ الدكتور : أحمد بن عطية المحمودي.
- والدكتور: أحمد بن طه الفلال.

أسأل الله أن يبارك لهما في حياتهما ، وعلمهما ، وأن يجزل لهما الثواب ، وأن ينفعني بعلمهما ، وتوجيهاتهما القيمة.

وأشكرُ كلَّ من أسدى لي معروفًا ، أو دعا لي بدعوةٍ ، أو لبّى الدعوة.

وبعد فهذا عملي بين أيديكم عمل بشرٍ يعتريه من النقص ما يعتري البشر؛ فإن أصبت فالفضل لله المنّان ، وإن أخطأت فأسأله بمنّه وكرمه الغفران.

وهو حسبي عليه توكلت ، وبه استعنت.

وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين ، وسلام على المرسلين.

# التمهيد :

ويشمل:

التعريف بابن السراج ، وبكتابه بإيجاز.

التعريف بالعامل،وتوضيح العوامل وأنواعها بإيجاز.

# تمهيد
# التعريف بابن السراج ، وبكتابه بإيجاز:
## أولًا/ التعريف بابن السراج :

- **اسمه ونسبه ونشأته:**

هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج ، والسَّرّاج: بفتح السين المهملة والراء المشددة وبعد الألف جيم، هذه النسبة إلى عمل السروج[١].

وقد نشأ في بغداد وتتلمذ على علمائها حتى أصبح إمام النحو في زمانه.

- **مكانته العلمية:**

نشأ أبو بكر ابن السراج في بغداد ، التي أصبحت قبلة العلماء ، ورمت لها الأقطار بأفلاذ أكبادها من العلماء كالمبرّد[٢] وغيره، وكان لهذه النشأة أثر بالغ في تكوين شخصيته العلمية، حتى أصبح إمامًا يشار إليه بالبنان؛ فامتدحه كثير من أهل العلم بما هو أهله، قال عنه ابن خلكان:"كان أحد الأئمة المشاهير، المجمع على فضله ونبله وجلالة قدره في النحو والآداب" [٣]، وقال عنه القفطي:" كان أحد العلماء المذكورين بالأدب، وعلم العربية "[٤]، وقال عنه ياقوت الحموي: " ما زال النحو مجنونًا حتى عقله ابن السراج بأصوله ، وكان أحد العلماء المذكورين وأئمة النحو المشهورين ، وإليه انتهت الرئاسة في النحو بعد المبرد "[٥]، وقال عنه الحافظ الذهبي في السير:" إمام النحو، أبو بكر، محمد بن السري البغدادي النحوي، صاحب المبرد، انتهى إليه علم اللسان"[٦]، وفي العبر وصفه بالعلّامة[٧].

---

(١) انظر وفيات الأعيان ٣٣٩/٤ - ٣٤٠

(٢) المبرِّد: أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي ، إمام البصريين في زمانه ، له مصنفات مشهورة منها المقتضب ، والكامل في اللغة والأدب ، وهو شيخ ابن السراج ت ٢٨٥ . انظر معجم الأدباء ٢٦٧٨/٦-٢٦٧٩ والوافي بالوفيات١٤١/٥-١٤٢

(٣) وفيات الأعيان ٣٣٩/٤

(٤) إنباه الرواة على أنباه النحاة ١٤٥/٣

(٥) معجم الأدباء ٢٥٣٥/٦

(٦) سير أعلام النبلاء ٤٨٣/١٤- ٤٨٤

(٧) انظر العبر ٤٧٢/١

وهو عندهم ثقة وإمام كسيبويه[١]، معتبر قوله ؛ قال عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب : " الشاهد الذي جُهل قائله إن أنشده ثقة كسيبويه وابن السراج والمبرد ونحوهم ، فهو مقبول يُعتمد عليه ولا يضر جهل قائله؛ فإن الثقة لو لم يعلم أنه من شعر من يصح الاستدلال بكلامه لما أنشده "[٢]،وقال- أيضًا-" وكلام ابن السراج نص مدلل[٣] لا دافع له وهو إمام البصريين كسيبويه ، وليس وراء عَبّادانَ[٤] قرية "[٥].

وعُرف عنه الذكاء والفطنة مما جعل شيخه المبرّد يقربه ويُوليه اهتمامًا خاصًا ، قال أبو محمد بن درستويه:" كان ابن السراج من أحدث غلمان المبرد سنًا مع ذكائه وفطنته، وكان المبرّد يميل إليه ويقربه وينشرح له ، ويجتمع معه في الخلوات والدعوات ويأنس به " [٦] ،وكذلك رأى فيه الزجاج[٧] الفطنة والذكاء ، قال ابن درستويه:" ورأيت ابن السراج يومًا وقد حضر عند الزجاج مسلمًا عليه بعد موت المبرد ، فسأل رجل الزجاج عن مسألة ، فقال لابن السراج:

أجبه يا أبا بكر، فأجابه فأخطأ، فانتهره الزجاج وقال: والله لو كنت في منزلي لضربتك؛ ولكن المجلس لا يحمل هذا، وقد كنا نشبهك في الذكاء ، والفطنة بالحسن بن رجاء[٨] ، وأنت

---

(١) شيخ النحاة أبو بشر:عمرو بن عثمان بن قَنْبر، وسيبويه لقبه،ومعناه رائحة التفاح،وقيل كان من يلقاه يشم منه رائحة الطيب؛فسمي سيبويه،وهو فارسي الأصل، مولده بالبيضاء من بلاد فارس،ومنشؤه بالبصرة،أشهر شيوخه الخليل بن أحمد. وقد ألَّف سيبويه الكتاب ،أشهر مؤلَّف نحوي،توفي بشيراز سنة ثمانين ومئة للهجرة.انظر طبقات النحويين واللغويين ٦٦- ٧٢.

(٢) خزانة الأدب ٣١٧/٩

(٣) مدلل : أي مدعوم بالدليل.

(٤) عبّادان: جزيرة في دجلة قرب مصبها، منسوبة إلى عَبّاد بن الحصين. انظر معجم البلدان ١/ ١٨٩، ٣٤٣

(٥) خزانة الأدب ٧٨/١٠

(٦) إنباه الرواة ١٤٨/٣

(٧) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري بن سهل الزجاج النحوي،كان من أهل العلم والأدب والدين المتين،له مصنفات في فنون شتى،أخذ الأدب عن المبرد وثعلب،وكان يخرط الزجاج؛ فنسب إليه،ثم تركه واشتغل بالأدب.
وممن أخذ عنه أبو القاسم الزجاجي،وأبو علي الفارسي،توفي سنة٣١١أو٣١٦وقد أناف على ٨٠سنة.انظر وفيات الأعيان١/٤٩- ٥٠

(٨) هو الحسن بن شجاع بن رجاء البلخي الحافظ الناقد الإمام المحقق أبو علي أحد أركان الحديث، روى عنه البخاري وغيره،وكان من نظراء أبي زرعة، مات للنصف من شوال سنة ٢٤٤هـ ،وهو ابن ٤٩سنة . انظر سير أعلام النبلاء ١٨٧/١٢-١٩٠

تخطئ في مثل هذا! فقال: قد ضربتني يا أبا إسحاق، وأدبتني وأنا تارك ما درست مذ قرأت (الكتاب) – يعنى كتاب سيبويه– لأني شغلت عنه بالمنطق و الموسيقا، وأنا أعاود، فعاود وصنّف ما صنّف، وانتهت إليه الرياسة بعد موت الزجاج"[١].

وبلغ من إتقانه كتاب سيبويه أنه أصبح المرجع لمن أراد قراءة الكتاب ؛ ومما يدلُّ على ذلك شرحه لكتاب سيبويه ،كذلك ما حدّث به أبو بكر محمد بن مبرمان قال: قصدت ابن كيسان لأقرأ عليه كتاب سيبويه فامتنع وقال: اذهب به إلى أهله يعني الزجاج، وابن السراج[٢].

بل وتأثر بالكتاب في التصنيف ، يظهر ذلك في كتابه (الأصول في النحو) ، الذي سأفرد له حديثًا فيما يأتي.

وله علم بالقراءات ، وصنّف فيها مصنفًا ،سيذكر مع مصنفاته.

وقد أفاد من علوم عصره كالمنطق الذي أخذه عن الفارابي أبرع أهل زمانه في المنطق[٣]، مما كان له الأثر البالغ في استنتاجاته وتقسيماته ، قال أبو عبد الله المرزباني:"صنف– يعنى ابن السراج– كتابًا في النحو سماه (الأصول) انتزعه من أبواب (كتاب سيبويه)، وجعل أصنافه بالتقاسيم على لفظ المنطقيين، فأعجب بهذا اللفظ الفلسفيون، وإنما أدخل فيه لفظ التقاسيم؛ فأما المعنى فهو كله من (كتاب سيبويه) على ما قسمه ورتبه.."[٤]، ولعل براعة تلميذه الرماني– وكان عالماً بالمنطق مستعملًا له في عبارته النحوية والكلامية[٥]– عائدة لبراعة شيخه:ابن السراج في هذا الفن.

ومن علوم عصره التي أفاد منها الموسيقا التي شغلته مع المنطق عن علم النحو كما ذكر عند اعتذاره للزجاج حينما أخطأ في مسألة طرحت ؛ فطلب منه الزجاج الإجابة عنها.

ودليل إفادته من علم الموسيقا تأليفه في موسيقا الشعر: العروض، وسيأتي ذكر مؤلَّفه فيها. وإلى جانب علمه بالعلوم الآنفة الذكر، فقد وصفه كثيرٌ ممن ترجم له بعلمه بالأدب، ورُوي عنه

---

(١)إنباه الرواة ١٤٨/٣– ١٤٩ وانظر معجم الأدباء ٢٥٣٥/٦وفيه:وإليه انتهت الرئاسة في النحو بعد المبرد .

(٢) معجم الأدباء ٢٣٠٧/٥

(٣) انظر الأصول في النحو١/١٠-١١

(٤) انظر إنباه الرواة ١٤٩/٣

(٥) المصدر نفسه ٣٨٨/٢

أشعار كما في الأمالي، بل جمع مع الرواية قرض الشعر فكان أديبًا شاعرًا ، من ذلك ما يحكى أنه أحبَّ أم ولده – وكانت جاريةً له أنفق ماله عليها ثم جفته– ووافق أن قدِم الخليفة المكتفي بالله من الرقة[١] ، فرأه ابن السراج في صحب له واستحسنه– وكان المكتفي جميلًا– فنظم أبياتًا قائلًا[٢]:

قايست بين جمالها وفعالها *** فإذا الملاحة بالخيانة لا تفي
حلفت لنا ألا تخون عهودنا *** فكأنما حلفت لنا ألا تفي
والله لا كلمتها ولَوَ آنها ***كالشمس أو كالبدر أو كالمكتفي

ومن العجيب أن ابن السراج هو من نظمها ، وأُنشدت للمكتفي على أن قائلها عبيد الله بن عبد الله بن طاهر؛ فحمل إليه ألف دينار.[٣]

ويُعدُّ ابن السراج أول من قصد أصول النحو بالدرس –كما يرى أبو المكارم– وتبعه العلماء في ذلك كأبي الفتح عثمان بن جني في كتابه الخصائص[٤].

- **أخـلاقـه**:

اتسم أبو بكر ابن السراج بأخلاق نبيلة ، ووردت روايات عديدة تكشف لنا عن شخصية فذة ، فقد كان – رحمه الله– متواضعًا معترفًا بالفضل لأهله ؛ ومما يدل على ذلك ما حكاه الرماني: " قال : ذُكر كتابه الأصول بحضرته ، فقال قائل : هو أحسن من المقتضب ، فقال ابن السراج : لا تقل هكذا ، وأنشد[٥] :

ولو قبل مبكاها بكيتُ صبابةً *** بسعدى شفيت النفس قبل التندمِ
ولكن بكت قبلي فهيّج لِي البُكا *** بكاها فقلت الفضل للمتقدمِ "[٦]

(١) مدينة مشهورة على الفرات معدودة في بلاد الجزيرة لأنها من جانب الفرات الشرقي. انظر معجم البلدان ٥٩/٣
(٢) هذه الأبيات من بحر الكامل،أوردها ياقوت الحموي منسوبة لابن السراج،غير أن روايته( ميّزت بين جمالها ) بدلًا من ( قايست بين جمالها ). انظر معجم الأدباء ٢٥٣٥/٦
(٣) انظر إنباه الرواة ١٤٦/٣– ١٤٧و وفيات الأعيان ٣٤٠/٤
(٤) انظر أصول التفكير النحوي ١٧– ١٨
(٥) البيتان من البحر الطويل، وهما لعدي بن الرقاع يصف حمامة ويذكرها. انظر ديوان عدي بن الرقاع ١٠١
(٦) بغية الوعاة ١١٠/١

وكان – رحمه الله– مجلًّا للعلماء ؛ فقد قرّعه الزجاج حينما أخطأ في مسألة –كما ذكر سابقًا–، فأصغى إليه واعتذر بانشغاله عن هذا العلم بالمنطق و الموسيقا ، وانتفع بتأنيب الزجاج فعاد إلى علم النحو ، وبرع فيه.

ومما يدلُّ على خلقه الرفيع ، إجلاله لشيخه[١] ونسبة الفضل له فيصفه بقوله شيخنا، وكثيرًا ما كناه وترحم عليه[٢]، ومع إجلاله لشيخه ،لم يكن ليتعصب له ، وينال من منافسيه؛ ليرفع من قدر شيخه الذي أخذ عنه جل علمه ؛ فعندما سُئل ، أي الرجلين أعلم ثعلب[٣] أم المبرد؟

ردّ بالثناء عليهما، قائلًا: وما أقول في رجلين العالم بينهما[٤].

فرحم الله علماءنا أجمعين، وجزاهم الله خيرًا عن العربية وعن محبيها.

## • شيوخه وتلاميذه:

كان من عادة علماء السلف أن يكون لكل عالم شيخ يأخذ عنه، والعلم عند السلف سلسلة متصلة[٥]، ويعيبون على من لا شيخ له[٦]؛ وكان من حسن حظ ابن السرّاج أن المبرّد استوطن بغداد، فصحبه ابن السراج منذ حداثة سنه ، وعنه أخذ جل علمه ، ولم تذكر كتب التراجم والسير من شيوخ ابن السرّاج غير المبرّد ، إلا ما كان من إشارة ابن خلكان وابن العماد أنه أخذ الأدب عن أبي العباس المبرد وغيره[٧]، مما يدلُّ على أنه لازم المبرّد أكثر من غيره ولكنه يدلُّ على أنه قد أخذ عن علماء عصره ولكن لم يشتهر عنه غير أخذه عن شيخه المبرّد.

وقد تأثّر بكثيرٍ من سابقيه ويظهر ذلك جليًّا في عزوه كثيرًا من الآراء إلى نحاة بأعيانهم.

---

(١) انظر الأصول ٢/٢٣٠ ،و٢/٢٢٧

(٢) انظر المصدر نفسه مثلًا:١/١١٣و١/١٢٥و١/٢٠٨و١/٢٢٦و٢/٣٦

(٣) أبو العباس أحمد بن يحيى الشيباني بالولاء، المعروف بثعلب،كان إمام الكوفيين في النحو واللغة، وكان ثقة حجة صالحًا مشهورًا بالحفظ ، وصدق اللهجة والمعرفة بالعربية، ورواية الشعر القديم ،من أشهر كتبه الفصيح ،ومجالس ثعلب، توفي سنة٢٩١هـ.انظر وفيات الأعيان١/١٠٢ ،١٠٤

(٤) انظر معجم الأدباء٢/٥٥٠

(٥) انظر إنباه الرواة ١/٤١

(٦) انظر بغية الوعاة ١/٢٨٦مناظرة موفق الدين الخطيب مع ابن الشِّحنة.

(٧) وفيات الأعيان ٤/٣٣٩ و انظر شذرات الذهب ٤/٧٩

أما تلاميذُه فقد أخذ عنه جماعة من الأعيان منهم: أبوسعيد السيرافي، وعلي بن عيسى الرماني، وأبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، وأبو علي الفارسي[١]، والحسن بن بشر ابن يحيى الآمدي النحوي صاحب كتاب الموازنة بين الطائيين [٢]، ومحمد بن أحمد بن الأزهر الأزهري اللغوي[٣]، وأبو علي القالي: إسماعيل بن القاسم بن عيذون، الذي قال عنه الزبيدي : كان أعلم الناس بنحو البصريين، وأحفظ أهل زمانه للغة ، وأرواهم للشعر الجاهلي ، وأحفظهم له[٤].

وقد أثّر في تلاميذه ، بل امتدَّ أثره إلى مَن بعدهم ، وسأكتفي بذكر بعض النماذج التي تدلُّ على مدى تأثيره في تلاميذه: فالسيرافي شرح كتاب سيبويه شرحًا عُدّ من أفضل شروح الكتاب ، وهذا الرّماني برع في المنطق ، وأبو علي الفارسي ألّف الحجة للقراء السبعة ، وأبوعلي القالي ألّف الأمالي وروى فيها عن ابن السراج في أكثر من موضع.

أما أثره فيمن بعده فمن دلائل ذلك أن آراءه مبثوثة في كتب المتأخرين.

- **آثــاره العلمية:**

ذكر له أصحاب التراجم والسير مصنفاتٍ كثيرةً[٥]منها: كتاب الأصول ، وقد حققه الدكتور عبد الحسين الفتلي- وسيأتي الحديث عنه- وكتاب جمل الأصول ، وهو الأصول الأصغر، وشرح كتاب سيبويه - شرحه في سبعة أسفار كما ذكر صاحب البلغة[٦]-، والموجز وهو مطبوع ،حققه مصطفى الشويمي، وابن سالم دامرجي، وكتاب الاشتقاق ، وهو مطبوع وحققه محمد صالح التكريتي ، وكتاب الرياح والهواء والنار، وكتاب الشعر والشعراء ، وكتاب الجُمل ، وكتاب احتجاج القراء ، وكتاب الهجاء و الخط ، وهو مطبوع وحققه عبد الحسين الفتلي، وكتاب المواصلات و المذاكرات في الأخبار، وكتاب الفروع،

---

(١) انظر تاريخ بغداد ٣/ ٢٦٤ ،و وفيات الأعيان٤/٣٣٩

(٢) انظر بغية الوعاة ١/٥٠٠

(٣) انظر المصدر نفسه ١/١٩

(٤) انظر المصدر نفسه ١/٤٥٣

(٥) انظر معجم الأدباء ٦/٢٥٣٦،وبغية الوعاة ١/١١٠،وإنباه الرواة ٣/١٤٩،و وفيات الأعيان ٤/٣٣٩،والأعلام للزركلي٦/١٣٦

(٦) انظر البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٢٢٢

لتفريع الأصول ، وكتاب الهمز ، ولم تشر إليهما كتب التراجم وإنما ذكرهما في كتابه الأصول في النحو[١]، وكتاب العروض الذي لم تذكره كتب التراجم ، ولا ذكره ابن السراج في كتبه، بل عثر الدكتور عبد الحسين الفتلي على نسخة منه في المغرب ، فحققه ونشره عام١٩٧٢م، وكتاب علل النحو[٢].

- **وفـاته:**

قال أبو الفتح عبيد الله بن أحمد النحوي[٣] : توفي أبو بكر ابن السراج يوم الأحد لثلاث ليال بقين من ذي الحجة سنة ست عشرة وثلاث مئة في خلافة المقتدر[٤]رحمه الله.

قيل : إنه لم تطل مدته، ومات شابًّا[٥]، أما الذهبي فذكر أنه مات في الكهولة[٦].

- **مذهبه النحـوي:**

نشأ ابن السراج في بغداد متأثرًا بالمدرستين البصرية والكوفية يدل على ذلك استخدامه لمصطلحات المدرستين، وشرحه لبعضها[٧]، وتأييده لآراء البصريين تارة ،وأخرى لآراء الكوفيين.

وقال عنه المرزباني- عندما تحدث عن تصنيفه الأصول وأنه انتزعه من كتاب سيبويه-:" إلا أنه عوّل فيه على مسائل الأخفش ، ومذاهب الكوفيين، وخالف أصول البصريين في أبواب كثيرة "[٨]؛ غير أن المتأمل للمسائل ، والآراء التي تناولها ، يلاحظ نزعته البصرية ، هذا مع أنه

---

(١) انظر الأصول في النحو ٣٢٨/١و٣١٤/٣

(٢) المحمدون من الشعراء ٣٤٦

(٣) هو أبو الفتح عبيد الله بن أحمد بن محمد المعروف بجحجح ، أخذ عن ابن دريد ،وكان ثقة صحيح الكتاب، توفي ليلة الجمعة سنة ٣٥٨هـ. انظر نزهة الألباء ٢٢٦-٢٢٧

(٤) معجم الأدباء ٢٥٣٦/٦

(٥) انظر إنباه الرواة ١٤٩/٣ ، وبغية الوعاة ١١٠/١،والأعلام للزركلي ١٣٦/٦

(٦) انظر سير أعلام النبلاء٤٨٤/١٤

(٧) كشرحه لمصطلحات الكوفيين كالتقريب، والصرف، والقطع، أو مقابلته للمصطلح الكوفي بالبصري كبيان أن الكوفيين يعنون بالصفات الظروف، وأن مرادهم بالأفعال :اسم الفاعل؛ (يقصد الفعل الدائم)، ويريدون بها الأخبار، وبين أن البدل يقابله- عندهم- المترجم أو التكرير. انظر الأصول على التوالي:١٥٢/١ ، و١٨٨/٢-١٨٩،و٢١٦/١ و٢٤٤/٢، و٢٥٨/١،و١٨٩/٢

(٨) إنباه الرواة ١٤٩/٣

يعدُّ نفسه من البصريين ، ومن دلائل ذلك قوله:" أصحابنا "[١] التي رددها كثيرًا، ومما يدلُّ أنه يقصد بها البصريين قوله: " قال الله تعالى : ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴿١٦٤﴾﴾ [٢]: والتأويل عند أصحابنا : وما منا أحد إلا له ، والكوفيون يقولون إن ( مَن ) تضمر مع ( مِن ) وفي التأويل عندهم : إلا من له مقام "[٣].

وهو معدود عند أصحاب التراجم من أئمة البصريين كقول صاحب الخزانة :"وهو إمام البصريين كسيبويه"[٤].

وابن السراج وإن تأثر بالمدرستين البصرية والكوفية ، وغلبت عليه نزعته البصرية ، فقد تحرر من التعصب لإحداهما، وكان عالِمًا له اختياراته وابتكاراته وإن خالفت أصحابه ؛ فهو صاحب المنطق والحجة بالدليل والتعليل.

## ثانيًا/ كتابه الأصول في النحو:

احتلَّ كتاب الأصول مكانة مرموقة عند النحاة؛ فهو كتاب "غاية من الشرف والفائدة"[٥]، وهو أشهر كتب ابن السراج ، وقد بلغ من الشهرة أن نُسب ابن السراج لكتابه الأصول للتعريف به ، نحو قول ابن العماد في أحداث٣١٦:" وفيها – أي توفي فيها– العلامة أبو بكر ابن السراج واسمه محمد بن السري البغدادي النحوي صاحب الأصول في العربية"[٦].

ونُعت كتاب الأصول من بين مصنفات ابن السراج بأنه "هو أحسنها وأكبرها وإليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه ، جمع فيه أصول علم العربية، وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب"[٧].

والقارئ لهذا الكتاب يلاحظ حسن التبويب والتقسيم.

---

(١) الأصول في النحو١/١٥١وغيرها

(٢) الصافات:١٦٤

(٣) الأصول١/٤١٢

(٤) خزانة الأدب١٠/٧٨

(٥) طبقات النحويين واللغويين ١١٢

(٦) شذرات الذهب ٤/٧٩

(٧) معجم الأدباء ٦/٢٥٣٦

ويمثّل هذا الكتاب مرحلة مهمة من نضوج النحو حتى قيل عنه:" ما زال النحو مجنونًا حتى عقله ابن السراج بأصوله "[١] .

ومما يدلُّ على أهمية هذا الكتاب اهتمام النحاة به ، وكثرة المصنفات حول هذا السفر، ومن تلك المصنفات ما ذكره حاجي خليفة في كتابه كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون:

شرح : الشيخ أبي الحسن : علي بن عيسى الرّماني النحوي ت ٣٨٤ هـ.

وشرح : الشيخ أبي الحسن : طاهر بن أحمد الشهير: بابن بابشاذ النحوي ت ٤٥٤هـ .

وشرح : أبي الحسن :علي بن أحمد المعروف: بابن الباذش الغرناطي النحوي ت٥٢٨هـ .

وشرح : الشيخ أبي موسى : عيسى بن عبد العزيز الجزولي النحوي ت ٦٧٧هـ.[٢]

والوصول إلى تذكرة كتاب الأصول لابن السراج لمكي بن أبي طالب ت٤٣٧هـ[٣]

وكتاب حواشٍ على أصول ابن السراج في النحو ليحيى بن معطٍ ت٦٢٨هـ[٤]

ويُعدُّ كتاب الأصول في النحو ثالث أهم كتاب نحوي يصل إلينا بعد الكتاب لسيبويه والمقتضب للمبرد، وهو كتاب موسوعي تناول فيه صاحبه أبواب النحو والصرف، ومما يدلُّ على أهمية هذا الكتاب – أيضًا– اهتمامه بتوثيق المادة العلمية ، وتمثّل ذلك في أمرين:

الأول: نسبة الآراء لأصحابها مما حفظ لنا كثيرًا من آراء العلماء، وخاصة من لم تصلنا كتبهم.

والثاني: تصريحه بأنه قرأ هذا الرأي أو ذاك في كتاب فلان[٥]كقوله: " وقرأت في كتاب سيبويه "[٦] ، وقوله:" كذا في كتاب سيبويه "[٧]، وقوله: "وقال الأخفش في كتابه الأوسط"[٨]،

---

(١) المصدر نفسه٦/٢٥٣٥ وبغية الوعاة١/١٠٩

(٢) انظر :كشف الظنون١/١١١

(٣) إنباه الرواة٣/٣١٧

(٤) انظر بغية الوعاة٢/٣٤٤

(٥) انظر الجهود اللغوية لابن السراج ٢٠و٢١ بتصرف

(٦) الأصول في النحو ٣/١٨٨

(٧) المصدر نفسه ٣/٢٠٧

(٨) المصدر نفسه ١/٤٢٨

وقوله: " والصواب ما وجدته في كتاب أبي العباس محمد بن يزيد بخطه عن المازني وقد أثبته كما وجدته "[١].

وسأقف مع كلام ابن السراج نفسه عن مصنفه الذي هو موطن الدراسة، فقد أعلن فيه الغرض من تأليفه قائلًا:" وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط، وذكر الأصول والشائع لأنه كتاب إيجاز "[٢].

ويظهر جليًّا اهتمامه – في كتابه– بالمتعلِّم، وقد صرح بذلك حينما قال:" وذكرنا في كل باب من المسائل مقدارًا كافيًا فيه دربة للمتعلم ودرس للعالم بحسب ما يصلح في هذا الكتاب"[٣]، وقد أشار– رحمه الله– إلى ما ضمنه كتابه:" فتفهم هذه الأصول والفصول فقد أعلنت في هذا الكتاب أسرار النحو، وجمعته جمعًا يحضره، وفصلته تفصيلًا يظهره، ورتبت أنواعه وصنوفه على مراتبها بأخصر ما أمكن من القول وأبينه ؛ ليسبق إلى القلوب فهمه ويسهل على متعلميه حفظه "[٤].

(١) الأصول ٣٢١/٢
(٢) المصدر نفسه ٣٦/١
(٣) المصدر نفسه ٣٢٨/١
(٤) المصدر نفسه ٥٦/١

## التعريف بالعامل، وتوضيح العوامل وأنواعها بإيجاز:

### • أولًا : تعريف العامل:

لقد بلغت قضية العامل من الشهرة لدى النحاة أن يصدق عليها أنها ملأت النحو وشغلت النحاة ؛ فأصبحت الميزان لعلم النحو.

ولارتباط موضوع البحث بها ؛ فلابد من التعريف بالعامل قبل الولوج في صلب البحث، وسأبدأ بتعريف العامل في اللغة ثم أثنّي بتعريفه في اصطلاح النحاة وذلك لوجود ترابط – عادةً– بين التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي.

**العامل لغة:**

(عمل) العين والميم واللام أصل واحد صحيح، وهو عام في كل فعل يفعل، قال الخليل[١]: عمل عملًا، فهو عامل[٢]، ويجمع على عوامل.

والعوامل الأرجل فعوامل الدابة قوائمها واحدتها عاملة وكذلك العوامل بقر الحرث والدياسة[٣]، جاء في الحديث:" ليس في البقر العوامل شيء"[٤].

وعملت الناقة بأذنيها : أي أسرعت ومنه حديث الإسراء والبراق : " فعملت بأذنيها "[٥] أي أسرعت ؛ لأنها إذا أسرعت حركت أذنيها لشدة السير [٦].

---

(١) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي سيد أهل الأدب قاطبة في علمه وزهده، والغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله ، وكان زاهدًا عالِمًا بالسنة ، قال عنه النضر بن شميل:" أكلت الدنيا بعلم الخليل بن أحمد وكتبه ، وهو في خص لا يشعر به أحد".من أبرز من أخذ عنه سيبويه والنضر بن شميل . سبق إلى علم العروض والقافية ،وهو – أيضًا– صاحب أول معجم عربي :معجم العين،توفي سنة ١٦٠هـ وقيل ١٧٠ وقيل١٧٥ وله ٧٤ سنة. انظر نزهة الألباء ٤٥–٤٧،وطبقات النحويين ٤٧–٥١،ومعجم الأدباء٣/١٢٦٠–١٢٧١

(٢) كتاب العين ١٥٣/٢ مادة عمل

(٣) انظر لسان العرب ٤٠١/٩وتاج العروس٦٠/٣٠

(٤) انظر السنن الكبرى ١٩٥/٤

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر ٣٠١/٣

(٦) انظر تاج العروس ٥٩/٣٠

**وفي الاصطلاح :**

عرّفه ابن الحاجب ، قائلًا : " العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب "[١].

وفسّره الرضي بقوله: ويعني بالتقوم نحوًا من قيام العرض بالجوهر، فإن معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة: كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضافًا إليها، وهي كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه ، بسبب توسط العامل[٢].

وعرّفه الجرجاني قائلًا: العامل: ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب[٣].

وعرّفه الشيخ : خالد الأزهري بقوله: والعامل في اصطلاح النحويين : ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا أو ساكنًا ، نحو: جاء زيد ، ورأيت زيدًا ومررت بزيد[٤].

ويُعد تعريف الأزهري أشمل تعريفات الأقدمين.

أما تعريفه عند المحدثين، فممن عرفه الشيخ مصطفى الغلاييني بقوله: العامل ما يحدث الرفع، أو النصب، أو الجزم ، أو الخفض، فيما يليه[٥].

وعند عباس حسن: العامل هو: ما يؤثر في اللفظ تأثيرًا ينشأ عنه علامة إعرابية ترمز إلى معنى خاص، كالفاعلية ، أو المفعولية ، أو غيرهما، ولا فرق بين أن تكون تلك العلامة ظاهرة أو مقدرة[٦].

والعامل –كما بُيّن– آلة وعلامة على العمل، والعامل الحقيقي هو المتكلم وقد بين النحاة أن المتكلم هو الموجد للمعاني كالفاعلية ، والمفعولية وهو أيضًا الموجد للعلامات، وممن صرح بذلك الرضي بقوله:" فالموجد –كما ذكرنا– لهذه المعاني هو المتكلم ، والآلة: العامل، ومحلها:

---

(١) الكافية في علم النحو١١

(٢) شرح الرضي على الكافية ٦٤/١

(٣) معجم التعريفات للجرجاني ١٢٢

(٤) شرح العوامل المئة النحوية ٧٣، وانظر قواعد المطارحة لابن إياز٥٢–٥٣

(٥) جامع الدروس العربية٢٧٣/٣

(٦) انظر النحو الوافي٧٥/١

الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها-كما تقدم- فلهذا سميت الآلات عوامل"[١].

ومما سبق تُلْحظ العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاح النحوي إذ العامل يُحدث تغييرًا كما تحدث عوامل ( أرجل ) الدابة عملًا ، وكما فسر الزبيدي عمل الأذنين بالإسراع وأنه ينجم عنه حركة الأذنين وفي ذلك تغيير، وفيه دلالة على أن العامل آلة العمل.

## ثانيًا/ أنواع العوامل:

تنقسم العوامل إلى لفظية ،ومعنوية.

### أ) العوامل اللفظية :

ما تعرف بالجنان – أي بالقلب- وتتلفظ باللسان ك(من) و(إلى) في قولك: سرت من البصرة إلى الكوفة[٢].

فالعوامل اللفظية: هي الملفوظة في التركيب، وهي التي تحدث الحركات الإعرابية في نهاية الكلمة[٣].

وتشمل هذه العوامل الأفعال المتصرفة ك(ضرب) وغير المتصرفة ك(نعم، وبئس) والتامة ك(ضرب) والناقصة ك(كان) وأخواتها، والمشتقات المشبهات للأفعال:كاسم الفاعل، واسم المفعول..، والأدوات التي تنصب المضارع، أو تجزمه، والأحرف التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر، وحروف الجر، والمضاف عند من يرى أنه العامل في المضاف إليه، والمبتدأ عند من يرى أنه رافع الخبر[٤].

وقُسمت اللفظية إلى :

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٦٤/١

(٢) شرح العوامل المئة النحوية ٨٤

(٣) نظرية العامل في النحو العربي تقعيد وتطبيق٣٥

(٤) انظر المصدر نفسه ٣٥-٣٦وجامع الدروس العربية٢٧٤/٣

١- **عوامل قياسية** : ما سمعت من العرب ويقاس عليها غيرها كجر المضاف للمضاف إليه في (غلام زيد) ؛ فإنه قاعدة كلية مطردة لما رأيت أثر الأول في الثاني وعرفت علته قست عليه (ضرْب زيدٍ) و(ثوب بكر) و(دار عمرو)[١].

٢- **عوامل سماعية** : ما سمعت من العرب ولا يقاس عليها غيرها كحروف الجر، والحروف المشبهة بالفعل فإن (الباء) وأخواتها تجر الاسم فليس لك أن تتجاوزها وتقيس عليها غيرها ، وكذلك (لم ) مختصة بالجزم ، و(إنّ) وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر، وهذه العوامل ليس لنا أن نتجاوزها ونقيس عليها غيرها[٢].

## ب) العوامل المعنوية:

ما تعرف بالجنان ولا تتلفظ باللسان،كعامل المبتدأ والخبر (أي الابتداء) أعني التجرد عن العوامل اللفظية ، وعامل رفع الفعل المضارع (التجرد عن الناصب والجازم)[٣]، والخلاف، والتبعية، والإسناد، والفاعلية، والمفعولية ،والتلبس بالفعل في رفع الفاعل عند الكسائي[٤]، وارتفاع الفاعل بإحداثه الفعل، والإضافة عند من يرى أنها العامل في المضاف، وغيرها من العوامل[٥].

وممن قسّم العوامل ابن السراج ، معتمدًا على نوع الكلمة،فبدأ بالاسم وبين أن **الاسم يعمل في الاسم على ثلاثة أضرب:**

**الضرب الأول**:أن يبنى عليه اسم مثله أو يبنى على اسم ويأتلف باجتماعهما الكلام ويتم، ويفقدان العوامل من غيرهما ،نحو قولك: (عبد الله أخوك)[٦].

---

(١) انظر شرح العوامل المئة النحوية ٨٥ ومعجم التعريفات ١٢٢

(٢) انظر شرح العوامل المئة النحوية ٨٥، ومعجم التعريفات ١٢٢

(٣) انظر شرح العوامل المئة النحوية ٨٤ ، ومعجم التعريفات للجرجاني ١٢٢

(٤) أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، أخذ عن أبي جعفر الرؤاسي ومعاذ الهراء، وكان أحد القراء السبعة، وهو إمام الكوفيين في النحو. مات بالري مع محمد بن الحسن سنة ١٨٣، وقيل١٨٢، وقيل١٨٩ فدفنهما الرشيد، وقال : اليوم دفنت الفقه واللغة. انظر نزهة الألباء٥٨- ٦٤

(٥) انظر نظرية العامل في النحو العربي تقعيد وتطبيق ٣٨- ٤٢

(٦) انظر الأصول في النحو١/٥٢

**الضرب الثاني**: أن يعمل الاسم بمعنى الفعل، والأسماء التي تعمل عمل الفعل أسماء الفاعلين، وما شبه بها والمصادر، وأسماء سموا الأفعال بها[١].

**الضرب الثالث**: أن يعمل الاسم لمعنى الحرف وذلك في الإضافة، والإضافة تكون على ضربين: تكون بمعنى اللام، وتكون بمعنى (مِن) ، فأما الإضافة التي بمعنى اللام ، فنحو قولك: (غلام زيد)، و(دار عمرو)، ألا ترى أن المعنى: (غلام لزيد) و(دار لعمرو)، أما الإضافة التي بمعنى (مِن) فهو أن تضيف الاسم إلى جنسه، نحو قولك:(ثوب خز) و(باب حديد)، تريد ثوبًا من خز وبابًا من حديد[٢].

وذيّل هذه الأضرب بقاعدة من قواعد العامل قائلًا: واعلم: أن الاسم لا يعمل في الفعل ولا في الحرف، بل هو المعرض للعوامل من الأفعال والحروف[٣].

ثم ذكر **القسم الثاني من عوامل الكلم: وهو الفعل:**

قائلًا: اعلم: أن كل فعل لا يخلو من أن يكون عاملًا، وأول عمله أن يرفع الفاعل أو المفعول الذي هو حديث عنه ،نحو: (قام زيد) و(ضرب عمرو)[٤].

ثم ختم **بالقسم الثالث: وهو العامل من الحروف:**

وبيّن أن الحروف تنقسم إلى **ثلاثة أقسام: الأول منها يدخل على الأسماء فقط دون الأفعال**، فما كان كذلك فهو عامل في الاسم.

وجعل هذا القسم على نوعين:

**نوع منها يخفض الأسماء** ويدخل ليصل اسمًا باسم أو فعلًا باسم ؛ أما وصله اسمًا باسم فنحو قولك : (خاتم من فضة)، وأما وصله فعلًا باسم ، فنحو قولك : (مررت بزيد).

**والنوع الثاني: يدخل على المبتدأ والخبر فيعمل فيهما فينصب الاسم ويرفع الخبر،** نحو: (إن وأخواتها) كقولك:(إنّ زيدًا قائم)، وجميع هذه الحروف لا تعمل في الفعل ولا تدخل

---

(١) انظر الأصول١/٥٢

(٢) انظر المصدر نفسه١/٥٣

(٣) انظر المصدر نفسه١/٥٤

(٤) انظر المصدر نفسه١/٥٤

عليه، لا تقول:(مررت بيضرب) ولا (ذهبت إلى قام) ، ولا (أن يقعد قائم)[١].

**والقسم الثاني من الحروف:**

**ما يدخل على الأفعال فقط،** ولا يدخل على الأسماء، وهي التي تعمل في الأفعال **فتنصبها وتجزمها** نحو: (أن) في قولك: أريد أن تذهب، فتنصب و(لم) في قولك: (لم يذهب)، فتجزم، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول:(لم زيد)، ولا:(أريد أن عمرو)[٢].

**والقسم الثالث من الحروف:**

ما يدخل على الأسماء وعلى الأفعال فلم تختص به الأسماء دون الأفعال، ولا الأفعال دون الأسماء، وما كان من الحروف بهذه الصفة فلا يعمل في اسم ولا فعل ، نحو: ألف الاستفهام، تقول:(أيقوم زيد)، فيدخل حرف الاستفهام على الفعل ثم تقول:(أزيد أخوك) فيدخل الحرف على الاسم، واستثنى بعض هذه الحروف المشبهة بـ(ليس) كـ(ما) في لغة أهل الحجاز[٣].

(١) انظر الأصول ١/٥٤- ٥٥

(٢) المصدر نفسه١/٥٥

(٣) انظر المصدر نفسه١/٥٥-٥٦

# الفصل الأول:

## أنواع العوامل عند ابن السراج، وأثرها

ويضم المباحث الآتية:

المبحث الأول: العوامل اللفظية.

المبحث الثاني: العوامل المعنوية.

المبحث الثالث: العوامل النائبة.

# المبحث الأول: العوامل اللفظية:

## • عامل رفع الخبر:

قال ابن السراج:

" فالمبتدأ رفع بالابتداء، **والخبر رفع بهما**"[١]؛ أي بالابتداء والمبتدأ، مشيرًا بذلك إلى قاعدة تقوي عامل معنوي بعامل لفظي.

وعند تتبع المسألة يُلاحظ أنه قد اختلف النحويون في رافع الخبر على أقوال أشهرها ثلاثة: الأول: أنه مرتفع بالابتداء، وهذا رأي الأخفش[٢]، قال:" والابتداء هو الذي رفع الخبر في قول بعضهم كما كانت (إنّ) تنصب الاسم وترفع الخبر، فكذلك رفع الابتداء الاسم والخبر. وقال بعضهم: رفع المبتدأ وخبره ،وكل حسن؛ والأول أقيس"[٣].

ومما وجّه به رفع(النار) في قوله تعالى:﴿**وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ ۝٤٥ ٱلنَّارُ**﴾[٤]،فقال:" ... و إن شئت جعلتها تفسيرًا ، ورفعتها على الابتداء؛ كأنك تقول :( هي النار) ..."[٥].

ونسب أبو البقاء العكبري[٦] هذا القول لابن السراج – وهو مخالف لما ورد في الأصول – قال في اللباب: " وأمّا عامل الخبر ففيه خمسة أقوال، أحدها الابتداء وهو قول ابن السراج؛ لأنه عمل في المبتدأ فعمل في الخبر ك(كان) و (ظننت) و(إن) "[٧].

---

(١) الأصول ٥٨/١

(٢) الأخفش: أبو الحسن سعيد بن مسعدة ،البصري المعتزلي، المعروف بالأخفش الأوسط، أخذ الكتاب عن سيبويه وعن طريقه وصل الكتاب للنحاة ، من أشهر تصانيفه :كتاب الأوسط في النحو ،ومعاني القرآن،توفي٢١٥هـ،انظر معجم الأدباء١٣٧٤/٣،والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة١٤٥/١

(٣) معاني القرآن للأخفش٩/١

(٤) غافر : ٤٥، ٤٦

(٥) معاني القرآن للأخفش٥٠١/٢

(٦) أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله النحوي الضرير، العُكْبَري ؛نسبة إلى ( عُكْبَرا )– قرية على دجلة قريبًا من بغداد– له مصنفات حسان ،منها اللباب في علل البناء والإعراب، مولده سنة ٥٣٨، ووفاته سنة٦١٦هـ. انظر إنباه الرواة١١٦/٢،والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة١٦٨/١– ١٦٩

(٧) اللباب ١٢٨/١

وقال في التبيين:" خبرُ المبتدأ يرتفعُ بالابتداء عند ابن السرّاج وجماعة"[١].

وتبعه في نسبة هذا الرأي لابن السراج ،ابن عقيل[٢]،وخالد الأزهري[٣]، والسيوطي[٤]،وأبو حيان[٥].

والثاني: أنه مرتفع بالمبتدأ، وهو الظاهر من كلام سيبويه ، قال – في باب الابتداء–: "واعلم أن المبتدأ لابد له من أن يكون المبني عليه شيئًا هو هو، أو يكون في مكان أو زمان، وهذه الثلاثة يُذكر كل واحد منها بعد ما يُبتدأ، فأما الذي يُبنى عليه شيء هو هو؛ فإن المبني **عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء**، وذلك قولك: (عبد الله منطلق)؛ ارتفع (عبد الله)؛ لأنه ذُكر ليُبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأن المبني على المبتدأ بمنزلته"[٦].

وبهذا القول قال الكوفيون[٧].

والثالث: أنه مرتفع بالابتداء والمبتدأ، وعلى هذا القول المبرّد، حيث قال:" قولك: (زيد منطلق)، فـ(زيد) مرفوع بالابتداء والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ"[٨]، وقال– أيضًا –: "والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر"[٩].

وتابع ابنُ السراج شيخَه ،كما هو واضح في صدر المسألة، وهذا القول عليه كثير من البصريين[١٠].

وحجة من قال : إنّ الابتداء وحده هو العامل في الخبر: أنه لما وجب أن يكون عاملًا في المبتدأ، وجب أن يكون عاملًا في الخبر، قياسًا على العوامل اللفظية التي تدخل على المبتدأ ،

---

(١) التبيين ٢٢٩ ،ولم أجد أحدًا ممن سبق العكبري كالفارسي وابن جني نسب هذا القول لابن السراج.

(٢) انظر المساعد١/٢٠٥

(٣) انظر شرح التصريح١/١٩٦

(٤) انظر همع الهوامع١/٣١١

(٥) انظر التذييل والتكميل ط. دار القلم ٣/٢٥٩

(٦) الكتاب٢/١٢٧

(٧) انظر الإنصاف١/٣٨،وشرح المفصل لابن يعيش ١/٢٢٢

(٨) المقتضب٢/٤٩

(٩) المصدر نفسه٤/١٢٦

(١٠) انظر شرح المفصل لابن يعيش١/٢٢٣

نحو: (كان) وأخواتها و(إن وأخواتها) و(ظننت وأخواتها) فإنها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره فكذلك ههنا[١].

وحجة من قال: إنّ المبتدأ هو العامل من وجهين:

أحدهما: أن المبتدأ لفظ هو أحد جزأي الجملة فعمل فيما يلازمه كالفعل مع الفاعل، وإنما قلنا ذلك لأن اللفظ أقوى من المعنى، ولأن الابتداء يقتضي المبتدأ، والمبتدأ يقتضي الخبر؛ فأضيف العمل إلى أقرب المقتضيين وأقواهما.

والوجه الثاني: أن معنى الابتداء يبطل بدخول العامل على المبتدأ، والمبتدأ لا يبطل معناه بذلك كقولك :كان زيد قائمًا، فقد بطل فيه معنى الابتداء بـ(كان)، وكذلك (إنّ) ومعنى المبتدأ لا يبطل ؛ لأن المبتدأ هو المخبر عنه، وما لا يبطل أولى بالعمل[٢].

وحجة من قال: إنّ الخبر ارتفع بالابتداء والمبتدأ جميعًا : أنّ الابتداء ضعيف والمبتدأ كذلك، فإذا اجتمعا صار العامل قويًّا كما أنّ (إنْ) الشرطية تعمل في الشرط ثم يعملان في الجزاء[٣].

واحتجوا أيضًا: بأن الابتداء لا ينفك عن المبتدأ، ولا يصح للخبر معنى إلا بهما، فدلّ على أنهما العاملان فيه[٤].

والأقرب – والله أعلم– أن العامل في الخبر هو: الابتداء بواسطة المبتدأ، وذلك؛ لأن الابتداء سبب لوجود المبتدأ والخبر، وهو عامل معنوي لا يرتقي وحده لقوة العامل اللفظي فيعمل في شيئين ، فلا بد له مما يقويه ليصل إلى الخبر.

ويكشف البحث في هذه المسألة: الجوانب الآتية:

- أن رأي ابن السراج في رافع الخبر هو ما صرّح به في الأصول: هو أنه مرفوع بالابتداء والمبتدأ.

---

(١) انظر الإنصاف١/٣٩

(٢) انظر التبيين ٢٣١

(٣) انظر المصدر نفسه ٢٣١

(٤) أسرار العربية ١/٦٠

أما ما نُسب له في بعض كتب النحاة[١] من أن رافع الخبر الابتداء فقد ظهر خلافه، ولعلّ ما دعا أبا البقاء العكبري إلى نسبة هذا القول لابن السراج – وتبعه بعض النحاة – هو قول ابن السراج: " ومع ذلك أنا وجدنا كلما عمل في المبتدأ رفعًا، أو نصبًا علم[٢]في خبره، ألا ترى إلى (ظننت) وأخواتها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره"[٣].

ففهم العكبري أن العامل في الخبر– عند ابن السراج – هو الابتداء، إذ الابتداء عامل في المبتدأ عنده ، يؤيّد ذلك تعليله عقب نسبة القول بالابتداء لابن السراج قائلًا:

" لأنه عمل في المبتدأ فعمل في الخبر ك(كان) و (ظننت) و (إنّ) "[٤]؛ ولكن من المؤكّد أن ابن السراج لا يقصد الابتداء وحده، وقد صرح قبل هذه العبارة أن ارتفاع الخبر بالابتداء والمبتدأ[٥].

- أن تقوية العامل بعامل آخر مظهر من مظاهر الاستدلال عند ابن السراج في هذا الكتاب؛ فقد قرن الابتداء بالمبتدأ، وعندما تحدث عن المفعول معه قال:" اعلم: أن الفعل إنما يعمل في هذا الباب في المفعول بتوسط الواو "[٦]كما سيأتي تفصيله[٧].
- استدلّ ابن السراج بهذا الرأي على بطلان رأي الكوفيين في أن (إنّ) لا تعمل في الخبر بل تقتصر على المبتدأ ، فتنصبه ، قائلًا :

" فإن قال قائل: إن (إنّ) إنما عملت في الاسم فقط فنصبته وتركت الخبر على حاله كما كان مع الابتداء ، وهو قول الكوفيين ، قيل له: الدليل على أنها هي الرافعة للخبر ، أن الابتداء قد زال **وبه وبالمبتدأ كان يرتفع الخبر** ، فلما زال العامل بطل أن يكون هذا معمولًا فيه، ومع

---

(١) انظر اللباب ١٢٨/١، والتبيين٢٢٩، وهمع الهوامع ٣١١/١

(٢) في العبارة خطآن مطبعيان: (كلما )، والصواب: [كل ما ] ، و(علم في خبره ) والصواب: [عمل]

(٣) الأصول ٢٣٠/١-٢٣١

(٤) اللباب ١٢٨/١

(٥) انظر الأصول ٢٣٠/١

(٦) المصدر نفسه ٢٠٩/١

(٧) انظر عامل النصب في المفعول معه ، من هذا البحث ص ٤٨

ذلك أنا وجدنا كلما عمل في المبتدأ رفعًا أو نصبًا علم[١] في خبره، ألا ترى إلى (ظننت) وأخواتها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره"[٢].

## • عامل نصب الظرف الواقع خبرًا:

قال ابن السراج – عند حديثه عن أضرب خبر المبتدأ –:

"وضرب يحذف منه الخبر، ويقوم مقامه ظرف له وذلك الظرف على ضربين: إما أن يكون من ظروف المكان، وإما أن يكون من ظروف الزمان، أما الظروف من المكان فنحو قولك:(زيد خلفك)، و(عمرو في الدار)[٣]، والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما،**كأنك قلت:(زيد مستقر خلفك)، و(عمرو مستقر في الدار)**، ولكن هذا المحذوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه، واستغنائهم به في الاستعمال، وأما الظرف من الزمان، فنحو قولك:(القتال يوم الجمعة)، و(الشخوص يوم الخميس) **كأنك قلت:(القتال مستقر يوم الجمعة، أو وقع[٤] في يوم الجمعة)، و(الشخوص واقع في يوم الخميس)** فتحذف الخبر وتقيم الظرف مقام المحذوف"[٥].

يتبين من نص ابن السراج – في هذه المسألة – أن رأيه في خبر المبتدأ المحذوف الذي قام مقامه الظرف، أنه يُقدّر باسم الفاعل ؛ لتقديره (مستقرّ) و(واقع).

وقد اختلف النحاة في عامل نصب الظرف، فذهب الكوفيون إلى أنه ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرًا للمبتدأ ، نحو: (زيد أمامَك، وعمرو وراءَك) وما أشبه ذلك، وحجتهم: أن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، فإذا قلت (زيد قائم، وعمرو منطلق) كان (قائم) في المعنى هو (زيد)، و(منطلق) في المعنى هو(عمرو)، أما إذا قلت (زيد أمامك، وعمرو وراءك) لم يكن (أمامك) في المعنى هو (زيد)، ولا (وراءك) في المعنى هو (عمرو)،كما كان (قائم) في المعنى هو

---

(١) خطأ ، والصواب [عمل]

(٢) الأصول ٢٣٠،٢٣١/١

(٣) يلاحظ أن ابن السراج يجعل الجار والمجرور ظرفًا.

(٤) تحتمل أن تكون تحريف( واقع ).

(٥) الأصول ٦٣/١

(زيد) و(منطلق) في المعنى هو (عمرو)، والأصل أن يقدّر بفي ثم عدل عن ذلك ونصب، فلما كان مخالفًا لهذا الأصل وأنه ليس بالمبتدأ في المعنى نصب على الخلاف ليفرقوا بينهما[١].

وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين إلى أنه ينتصب؛ لأن الأصل في قولك: (أمامك زيد) حلَّ أمامك، فحذف الفعل وهو غير مطلوب واكتفى بالظرف منه فبقي منصوبًا على ما كان عليه مع الفعل.

أما البصريون فاختلفوا فيه على رأيين:

الأول: أنه ينتصب بفعل مقدّر،والتقدير فيه:(زيد استقرّ أمامك)، و(عمرو استقرّ وراءك).

وممن يُفهم منه هذا، سيبويه في قوله:".. إذا قلت:(فيها زيدٌ) فكأنك قلت:(استقر فيها زيد) وإن لم تذكر فعلًا "[٢]، وبهذا الرأي قال المبرّد، من ذلك قوله: " وتقول:(زيد في الدَّار قائمًا)؛فتنصب(قائمًا) بمعنى الفعل الذي وقع في الدار؛ لأن المعنى:(استقر عبد الله في الدار)، ولذلك انتصبت الظروف.

ألا ترى أنك تقول:( زيد خلفك وزيد دونك) فتنصب الدون والخلف، بفعل (زيد )كأنَّك تقول:(استقر زيد خلفك وثبت دونك) "[٣].

واحتج من قال بهذا الرأي بأمرين: أحدهما جواز وقوعه صلة، نحو قولك: (الذي في الدار زيد)، والصلة لا تكون إلا جملة، والأمر الثاني أن الظرف والجار والمجرور لا بد لهما من متعلَّقٍ به، والأصل أن يتعلّق بالفعل، وإنّما يتعلّق بالاسم إذا كان في معنى الفعل ومن لفظه، ولا شك أنّ تقدير الأصل الذي هو الفعل أوْلى[٤].

والثاني: أنه ينتصب بتقدير اسم فاعل[٥]، والتقدير:(زيد مستقرّ أمامك)، و(عمرو مستقرّ وراءك)[٦]، ونُسب هذا القول للأخفش[٧]، وعلى هذا القول ابن السراج كما هو مبيّن في صدر

---

(١) انظر الإنصاف١/١٩٧والتبيين ٣٧٦

(٢) الكتاب٢/٨٧

(٣) المقتضب٤/١٦٦

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١/٢٣١-٢٣٢

(٥) تقديره : مستقر أو كائن أو واقع

(٦) الإنصاف١/١٩٧

(٧) انظر شرح ابن عقيل١/٢١١

المسألة، واحتج من قال بهذا الرأي بأنّ أصل الخبر أن يكون مفردًا، والجملة واقعة موقعه، ولا شكَّ أن إضمار الأصل أولى، ووجهٌ ثانٍ أنك إذا قدّرتَ فعلًا كان جملةً، وإذا قدّرتَ اسمًا كان مفردًا ، وكُلَّما قَلَّ الإضمارُ والتقديرُ، كان أولى[١].

وظهر رأي ثالث وسط بين الرأيين، يجيز التقديرين إلا إذا وقع الظرف بين (إنّ) واسمها فيقدر حينئذ مفردًا، أو وقع صلة ؛ فيلزم حينئذٍ تقدير فعل(جملة)، وهذا رأي ابن الشجري، قال في أماليه:" والأجود أن يقدّر العامل في الظّرف بالمفرد، إذا وقع خبرًا أو صفة أو حالًا، وتقديره بالجملة جائز، إلاّ أن يقع بين إنّ واسمها، كقولك:(إنّ خلفك زيدًا)، وإنما لم يجز تقديره – ههنا – بالجملة، لامتناع ملاصقة (إنّ) للجملة، وعكس ذلك أنه إذا وقع صلة قدّرته بجملة؛ لأنّ الصّلة لا تكون اسمًا مفردًا، تقول:(الذي في الدار زيد)، فتقدّر العامل: (استقرّ)، وتقول: (زيدٌ في الدار)، فالأصوب أن يكون التقدير: (مستقرٌ) ؛ لأن أصل الإخبار الخبر المفرد"[٢].

وعلى هذا الرأي ابن هشام إذ يرى أن التقدير بحسب المعنى[٣].

وهناك رأي آخر– في المسألة– فحواه أن الظرف والجار والمجرور قسم برأسه لا من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة، ذكره تلميذ ابن السراج : أبو علي الفارسي فقد ذكر أن أبا بكر ابن السراج جعل الظرف– في بعض كتبه – قسمًا برأسه، واستحسنه[٤]، ثم أخذ به الفارسي مبرهنًا أنه قسم غير الفعل والاسم[٥].

وتبعه في نسبة هذا الرأي لابن السراج بعض النحاة[٦].

وببحث هذه المسألة تبين أن ابن السراج يقدّر خبرًا محذوفًا مفردًا ليعلّق الظرف به، معللًا أنه ليس المبتدأ في المعنى وإنما هو موضع الخبر [٧] .

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش١/٢٣٢

(٢) أمالي ابن الشجري ٢/٥٧٤-٥٧٥

(٣) انظر المغني ٢/٩٩-١٠٠

(٤) انظر المسائل العسكرية ١٠٥

(٥) انظر المصدر نفسه ١٠٨

(٦) انظر شرح ابن عقيل١/٢١١، وهمع الهوامع١/٣٢١

(٧) الأصول ١/٦٣ ،وقد تقدم ذكر النص في ص٣٦ من هذا البحث.

أما ما نسبه له تلميذه الفارسي وبعض النحاة، من أنه جعل الظرف والمجرور قسمًا برأسه ، ليس من قبيل المفرد ، ولا من قبيل الجملة ،فقد بيّن الفارسي أنه قال به في بعض كتبه، ولم ينص على أنه قال به في كتاب الأصول، ولعله رأي آخر له في المسألة قال به في أحد كتبه التي لم تصلنا، لكن رأيه المعتمد في هذه المسألة هو ما ثبت – هنا – نقلًا عن كتابه الأصول في النحو؛ لأنه أجل كتبه، وعليه المعوّل عند اضطراب النقل واختلافه كما قال أصحاب التراجم.

## • عامل رفع الفاعل ونائب الفاعل:

الفعل لابد له من فاعل، والفاعل مرفوع دائمًا، ورافعه عند ابن السراج الفعل –كما ذكر في أكثر من نص– قائلًا: " فالعامل هو الفعل على عمله أين نقلته لا يغيره عن عمله شيء أدخلت عليه ما يعمل فيه أو لم يعمل، فسواء كان الفعل مجزومًا أو منصوبًا أو مرفوعًا أو موجبًا أو منفيًّا أو خبرًا أو استخبارًا هو في جميع هذه الأحوال لا بد من أن يرفع به الاسم الذي بُني له، **فالأفعال كلها ماضيها وحاضرها ومستقبلها يرفع بها الفاعل**"[(١)] .

وقوله:" اعلم : أن كل فعل لا يخلو من أن يكون عاملًا، وأول عمله أن يرفع الفاعل أو المفعول الذي هو حديث عنه[(٢)]، نحو:(قام زيدٌ وضُرِب عمرٌو)"[(٣)] .

وقد اختلف النحاة في رافع الفاعل على أقوال ذكر منها السيوطي الأقوال التالية:

أحدها: أن العامل المسند إليه من فعل أو ما ضمن معناه و هذا القول عليه الجمهور [(٤)]، وهو قول سيبويه[(٥)]، وهو الذي عليه أبو بكر ابن السراج.

والقول الثاني: أن رافعه الإسناد أي النسبة فيكون العامل معنويًّا وعليه هشام[(٦)].

---

(١) الأصول ٧٥/١

(٢) يقصد نائب الفاعل الذي هو مفعول في الأصل،كما بين ذلك في الأسماء المرتفعة بقوله:" والرابع: مفعول به بني على فعل فهو حديث عنه ولم تذكر من فعل به فقام مقام الفاعل".

(٣) الأصول٥٤/١

(٤) انظر همع الهوامع ٥١١/١

(٥) انظر الكتاب ٣٣/١-٣٤

(٦) هشام بن معاوية الضرير النحوي، أبو عبد الله، صاحب الكسائي ، له تصانيف منها كتاب العوامل ت:٢٠٩هـ انظر البغلة في تراجم أئمة النحو واللغة ٣٠٩

والقول الثالث: شبهه بالمبتدأ من حيث إنه يخبر عنه بفعله كما يخبر عن المبتدأ بالخبر.

والقول الرابع :كونه فاعلًا في المعنى وعليه خلف[١] .

والقول الخامس: أنه يرتفع بإحداثه الفعل وإليه ذهب قوم من الكوفيين[٢].

أما القول الذي أختاره: أن الفعل هو عامل رفع الفاعل؛ لأن الفعل أصل في العمل كما قرر النحاة، والعامل اللفظي أقوى من المعنوي والفعل أقوى العوامل، وهذا الأصل مما أشار إليه ابن السراج حين جعل بعض الأسماء عاملة عمل الفعل[٣]؛ فكأنه يرمي بذلك إلى أنه الأصل في العمل وما سواه يحمل عليه ، بل صرّح بأن أصل الإعمال للأفعال حينما علل إعمال اسم الفاعل لمضارعته الفعل ، إذ كان أصل الإعمال للأفعال[٤].

وقد تضمن كلام ابن السراج– في المسألة – قواعد كلية (قواعد توجيهية) منها:

❖ أن الفعل لابد له من فاعل.

❖ أن الفعل لا يتعطل عن العمل، وإن عمل فيه غيره، وعلى هذا يُعلم أنه لا يمنع الكلمة أن تكون عاملة، ومعمولة في الوقت نفسه ، ويعمل الفعل–أيضًا– وإن اختلف نوعه: ماضيًا أو حاضرًا، أو مستقبلًا.

(١) خلف بن حيان المعروف بخلف الأحمر، توفي حوالي ١٨٠هـ. انظر نزهة الألباء ٥٣، وبغية الوعاة ٥٥٤/١

(٢) انظر همع الهوامع ٥١١/١

(٣) انظر الأصول ١/ ٥٢ ، ١٢٢

(٤) انظر المصدر نفسه ١٢٣/١

## • عامل الاسم المرفوع بعد ( كان ) وأخواتها:

قال ابن السراج – عن كان وأخواتها –:

" **فأدخلوها على المبتدأ وخبره، فرفعوا بها ما كان مبتدأ تشبيهًا بالفاعل ونصبوا بها الخبر تشبيهًا بالمفعول** فقالوا :كان عبد الله أخاك ،كما قالوا: ضرب عبد الله أخاك، إلا أن المفعول في (كان) لا بد من أن يكون هو الفاعل، لأن أصله المبتدأ وخبره ،كما كان خبر المبتدأ لا بد من أن يكون هو المبتدأ فإذا قالوا:(كان زيد قائمًا) فإنما معناه: زيد قام فيما مضى من الزمان، فإذا قالوا: أصبح عبد الله منطلقًا، فإنما المعنى: أتى الصباح وعبد الله منطلق، فهذا تشبيه لفظي، وكثيرًا ما يعملون الشيء عمل الشيء إذا أشبهه في اللفظ وإن لم يكن مثله في المعنى، وسترى ذلك إن شاء الله، فقد بان شبه (كان وأخواتها) بالفعل إذ كنت تقول: كان يكون، وأصبح يصبح وأضحى، ويضحي "[١].

يتبين – من هذا النص– أن ابن السراج يرى أن(كان وأخواتها) هي العوامل في الاسم المرفوع ، والخبر المنصوب بعدها ، معلِّلًا ذلك أنها أشبهت الفعل ؛ فرفعت الأول كما رفع الفعل الفاعل ، ونصبت الثاني كما نصب الفعل المفعول.

وقد اتفق النحاة على أنها الناصب لما بعد المرفوع، واختلفوا في المرفوع بعد كان، فذكر أبوحيان الآراء الآتية:

الرأي الأول: أنه مرفوع بها، شبهت بالفعل الصحيح، نحو:(ضرب) فعمل عمله، وهذا مذهب البصريين ،كسيبويه [٢] وعلى هذا المذهب ابن السراج ،كما هو مبين في صدر المسألة.

والرأي الثاني: أنه ارتفع لشبهه بالفاعل، وهذا رأي الفراء.

والرأي الثالث: أنه باقٍ على رفعه الذي كان في الابتداء عليه، وهذا مذهب الكوفيين[٣].

أي أن العامل فيه– عندهم– الخبر[٤].

ويؤيد الرأي الأول– الذي عليه ابن السراج، والجمهور–" أن هذه الأفعال لما كانت عبارة

---

(١) الأصول ٨٢/١

(٢) انظر الكتاب ٤٥/١

(٣) انظر ارتشاف الضرب ١١٤٦/٣

(٤) انظر الإنصاف ٣٨/١

عن الجمل، وجب من حيث كانت أفعالًا أن تجري حكم ما بعدها كحكمه بعد الأفعال، ولو أبطلنا عملها لحصل بعدها اسمان مرفوعان من غير عطف ولا تثنية ، وهذا لا يوجد له نظير في الأفعال الحقيقية ، فوجب أن ترفع أحد الاسمين ليكون المرفوع كالفاعل، وتنصب الثاني ليكون كالمفعول ؛ فلهذا وجب أن ترفع الأسماء وتنصب الأخبار "[١].

ويرى السهيلي أن سبب إعمالهم كان وأخواتها في الجملة "وإنما كان أصلها أن ترفع فاعلًا واحدًا ، نحو :(كان الأمر) أي حدث ، فلما خلعوا منها معنى الحدث ولم يبقَ فيها إلا معنى الزمان، ثم أرادوا أن يخبروا بها عن الحدث الذي هو (زيد قائم) أي زمان هذا الحدث ماضٍ أو مستقبل أعملوها في الجملة ليظهر تشبثها بها ولا يتوهم انقطاعها عنها لأن الجملة قائمة بنفسها و(كان) كلمة قد يوقف عليها، أو تكون خبرًا عما قبلها فكان عملها في الجملة دليلًا على تشبثها بها ، وأنها خبر عن هذا الحديث، ولم تكن لتنصب الاسمين؛ لأن أصلها أن ترفع ما بعدها، ولم تكن لترفعهما معًا فلا يظهر عملها، ولذلك رفعت أحدهما ونصبت الآخر"[٢].

والذي تبين أن (كان وأخواتها) هي العاملة في الاسم المرفوع بعدها، والاسم المرفوع بعدها في الأصل مبتدأ، وإذا دخلت عليه (كان أو إحدى أخواتها) أبطلت أي عامل إذ لا يدخل عامل على آخر فيعملان معًا لأن هذا محال.

وأما تشبيه الاسم المرفوع بعدها بالفاعل فعامل معنوي و(كان)عامل لفظي والعامل اللفظي أولى في العمل؛ لأنه أقوى وأظهر.

ومن أثر هذا العامل عند ابن السراج استدلاله به وتعليله عمل(إن وأخواتها) في المبتدأ والخبر بعمل (كان) في المبتدأ والخبر ، قائلًا :" وأعلمت هذه الأحرف في المبتدأ والخبر كما أعلمت (كان) وفرق بين عمليهما: بأن قدم المنصوب بالحروف على المرفوع كأنهم جعلوا ذلك فرقًا بين الحرف والفعل "[٣].

---

(١) العلل في النحو لابن الوراق ٢٠٢

(٢) نتائج الفكر ٢٦٢-٢٦٣

(٣) الأصول ١/٢٣٠ ،وهنا خطأ مطبعي في كلمة (أعملت)، ذكرها (أعلمت) مرتين في العبارة.

## • عامل الرفع في خبر ( إنّ ) وأخواتها:

قال ابن السراج – في معرض حديثه عن الحروف الناسخة[١]–:

" وجميع هذه الحروف مبنية على الفتح مشبهة للفعل الواجب، ألا ترى أن الفعل الماضي كله مبني على الفتح، **فهذه الأحرف الخمسة تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب ما كان مبتدأً، وترفع الخبرَ** فتقول: (إن زيدًا أخوك)، و(لعل بكرًا منطلق)، و(لأنّ[٢] زيدًا الأسد)"[٣].

تبيّن من كلام ابن السراج أنّ (إنّ) وأخواتها إذا دخلت على الجملة الاسمية، فإنها هي الناصبة للمبتدأ ، الرافعة للخبر، وعند عرض المسألة على آراء النحاة ، يُعلم أنهم اختلفوا في رفع (إنّ) للخبر على رأيين:

الأول: أنه باقٍ على رفعه قبل دخول(إنّ) ؛أي أنه مرفوع بالمبتدأ لا بها، وهو مذهب الكوفيين.

والثاني: أنّ (إنّ) هي عاملة الرفع في الخبر، وعلى هذا الرأي الخليل، وسيبويه[٤] ، وأخذ بهذا الرأي ابن السراج –كما تبين من قوله – وهو مذهب البصريين[٥] ، وأخذ بهذا جلُّ المتأخرين : كأبي علي الفارسي[٦]، وابن جني[٧]، وابن يعيش[٨].

واتضح – مما سبق – أنّ ابن السراج عوّل على رأي البصريين.

ومن أثر هذا العامل عند ابن السراج، أنه اعتمد هذا الرأي ونصره معللًا صحته بمشابهة الفعل حيث قال: " وجميع هذه الحروف مبنية على الفتح مشبهة للفعل الواجب، ألا ترى أن

---

(١) ذكرها ابن السراج خمسة" إنَّ، ولكن، وليت، ولعلَّ، و كأنَّ، ولم يذكر( أنّ)لأنه عدّها مع(إنّ)المكسورة حرفًا واحدًا، وهو في ذلك متبع سيبويه كما في الكتاب١٣١/٢ وكذلك المبرد عدها خمسة ذكرها في المقتضب١٠٧/٤

(٢) هكذا في المتن ولعلها تحريف (كأنّ).

(٣) الأصول٢٣٠/١

(٤) انظر الكتاب١٣١/٢وعنْوَن لها سيبويه بقوله: "هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده" .

(٥) انظر الإنصاف١٤٤– ١٤٥وائتلاف النصرة ١٦٦– ١٦٧

(٦) انظر الإيضاح العضدي ١١٥

(٧) انظر اللمع ٤٠

(٨) انظر شرح المفصل لابن يعيش١/ ٢٥٤

الفعل الماضي كله مبني على الفتح، فهذه الأحرف الخمسة تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب ما كان مبتدأ، وترفع الخبر فتقول:(إن زيدًا أخوك)، و(لعل بكرًا منطلق)، و(لأنّ [١]زيدًا الأسد)، فإنّ: تشبه من الأفعال ما قُدّم مفعوله ، نحو:(ضرَبَ زيدًا رجلٌ)، وأعلمت[٢] هذه الأحرف في المبتدأ والخبر كما أعلمت (كان) وفرّق بين عمليهما: بأن قدم المنصوب بالحروف على المرفوع كأنهم جعلوا ذلك فرقًا بين الحرف والفعل"[٣].

فقد حمل (إنّ) في العمل على (كان ) غير أنه بيّن الحكمة في تقديم منصوب الحروف على مرفوعها في كون الحروف الناسخة فروعًا على الأفعال في العمل، والفرع منحط عن الأصل؛ فالفعل جرى على الأصل من تقديم المرفوع على المنصوب ، أي تقديم الفاعل على المفعول ، أما الحروف الناسخة فتقديم المنصوب فيها على المرفوع حطًا لها عن درجة الأفعال كما كان تقديم المفعول على الفاعل فرعًا على الأصل الذي هو تقديم الفاعل على المفعول[٤].

وفنّد قول الكوفيين قائلًا: " فإن قال قائل: إنّ (إنّ) إنما عملت في الاسم فقط فنصبته وتركت الخبر على حاله كما كان مع الابتداء، وهو قول الكوفيين قيل له: الدليل على أنها هي الرافعة للخبر، أن الابتداء قد زال وبه وبالمبتدأ ،كان يرتفع الخبر، فلما زال العامل بطل أن يكون هذا معمولًا فيه، ومع ذلك أنا وجدنا كلما[٥] عمل في المبتدأ رفعًا أو نصبًا علم [٦] في خبره، ألا ترى إلى (ظننت وأخواتها) لما عملت في المبتدأ عملت في خبره، وكذلك: (كان وأخواتها)، فكما جاز لك في المبتدأ والخبر، جاز مع ( ان)[٧] لا فرق بينهما في ذلك، إلا أن الذي كان مبتدأ ينتصب بأن وأخواتها"[٨].

---

(١) لعلها (كأنّ).

(٢) خطأ والصواب : [وأعملت] هذه الأحرف ..... كما [ أعملت]

(٣) الأصول١/٢٣٠

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١/٢٥٤-٢٥٥

(٥) الصواب: كل ما .

(٦) الصواب: عمل.

(٧) الصواب (إنّ).

(٨) الأصول ١/٢٣٠-٢٣١

وممن احتج بحجة ابن السراج من بعد: ابن يعيش [١]، وعبد القاهر الجرجاني[٢].

وقد استخدم ابن السراج قواعد كلية في هذه المسألة مما يدلُّ على نضوج هذه النظرية لديه حتى حكّم فيها قوانين تداولها النحاة من بعده منها:

- كل ما عمل في المبتدأ رفعًا أو نصبًا عمل في خبره.
- أن من أسباب عمل العوامل مشابهتها للفعل الذي هو الأصل في العمل.
- أنّ ما كان فرعًا في العمل منحط عما كان أصلًا في العمل.

## • عامل النصب في المفعول به:

قال ابن السراج:" واعلم أن هذا إنما قيل له مفعول به، لأنه لما قال القائل: ضرب، وقتل ، قيل له: **هذا الفعل بمن وقع؟** فقال: بزيد أو بعمرو فهذا إنما يكون من المتعدي"[٣] .

وقال أيضًا- في معرض كلامه عما يعرض من الإضمار والإظهار-:" ومن هذا الباب قولهم:( ضربت وضربني زيدٌ) تريد (ضربت زيدًا وضربني) إلا أن هذا الباب أضمرت ما **عمل فيه الفعل** ..."[٤].

فيفهم من كلامه أن الفعل المتعدي هو العامل في المفعول به.

وقد اختلف النحاة في ناصب المفعول على أقوال ذكرها كل من الأزهري، والسيوطي، وهي:

القول الأول: أن الناصب للمفعول به الفعل وحده، وممن قال بهذا القول سيبويه، قال في الكتاب: " وانتصب زيد لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل "[٥].

وهذا القول مذهب البصريين، وحجتهم : أن الفعل له تأثير في العمل ، أما الفاعل فلا تأثير له في العمل؛ لأنه اسم ، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وهو باقٍ على أصله في

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٥٦/١

(٢) انظر المقتصد ٢١٢/١

(٣) الأصول ١٧١/١

(٤) المصدر نفسه ٢٤٩/٢

(٥) الكتاب ٣٤/١

الاسمية؛ فعلى هذا لا يكون له تأثير في العمل؛ لأن إضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له[١].

والقول الثاني: أن الناصب له الفاعل ، ونسب هذا القول لهشام بن معاوية ، وحجته: أنّ نصبه يدور مع الفاعل وجودًا وعدمًا، والدوران يفيد العلية.

والقول الثالث: أن الناصب له الفعل والفاعل معًا، ونسب هذا القول للفراء، وحجته: أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر.

والقول الرابع: أن الناصب له معنى المفعولية، ونسب إلى خلف الأحمر، وحجته: أن المفعولية صفة قائمة بذات المفعول، ولفظ الفعل غير قائم به، وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أولى من غيرها[٢].

والذي يظهر – والله أعلم– أن العامل في المفعول الفعل وحده ، لأنه الأصل في العمل، والأقوى بحيث لا يفتقر إلى تقوية الفاعل له في نصب المفعول، أمّا أن يعمل فيه عاملان (الفعل والفاعل)–كما يرى الفراء– فلا يجيز ابن السرج أن يعمل في شيءٍ عاملان[٣].

والفعل عامل لفظي مقدَّم على العوامل المعنوية كالمفعولية.

وقد تبيّن من كلام ابن السراج أنه عوّل على رأي البصريين القائل: إنّ الفعل وحده هو العامل في المفعول.

أما عن الأثر الذي يظهر من خلال هذه المسألة فهو جواز حذف المعمول إذا دلّ عليه دليل ،كذلك جواز عمل الفعل المحذوف ،نحو :القرطاسَ والله[٤] ؛أي يصيب ؛ لأن الفعل عامل قوي يعمل محذوفًا كما يعمل مذكورًا ، بل هو أقوى العوامل[٥].

---

(١) انظر الإنصاف ٦٧/١وائتلاف النصرة ٣٤

(٢) انظر شرح التصريح ٤٦٣/١ ،وهمع الهوامع ٥/٢

(٣) انظر الأصول٤٠/٢

(٤) انظر المصدر نفسه ٢٤٧/٢

(٥) انظر ضوابط الفكر النحوي ٤٤٤/٢، معللًا ذلك بأنه يعمل دائمًا.

## • عـامـل النصب في الـمفـعول له ( المفعول لأجلـه ):

قال ابن السراج: " اعلم: أن **المفعول له لا يكون إلا مصدرًا، ولكن العامل فيه فعل غير مشتق منه**، وإنما يذكر لأنه عذر لوقوع الأمر، نحو: قولك: فعلت ذاك حذار الشر وجئتك مخافةَ فلان (فجئتك) غير مشتق من (مخافة) فليس انتصابه هنا انتصاب المصدر بفعله الذي هو مشتق منه، نحو(خفتك) مأخوذة من مخافة وجئتك ليست مأخوذة من مخافة، فلما كان ليس منه أشبه المفعول به الذي ليس بينه وبين الفعل نسب"[١].

تبيّن – من النصّ السابق – أن ابن السراج يرى أن ناصب المفعول له فعل غير مشتق منه، عمل فيه لما طرح اللام، ونقل عن سيبويه –في هذه المسألة– ما يؤيّد ما ذهب إليه[٢]، وكذلك قال الأخفش:" قال الشاعر[٣]:

وأَغْفِرُ عَوْراءَ الكريم ادّخارَه *** وَأُعْرِضُ عن شتم اللئيم تكرُّمًا

لما حذف اللام عمل فيه الفعل "[٤].

وممن قال بهذا من المتأخرين: الفارسي[٥]، وابن جني[٦]، وابن يعيش[٧]، وابن عقيل[٨].

وذكر أبوحيان ، وابن هشام أن مذهب الكوفيين في المفعول له أنه ينتصب انتصاب المصدر (المفعول المطلق)[٩].

---

(١) الأصول ٢٠٦/١

(٢) انظر المصدر نفسه ٢٠٦/١– ٢٠٧ والكتاب٣٦٧/١– ٣٦٩

(٣) هذا البيت من البحر الطويل، وقد نسبه سيبويه لحاتم الطائي، انظر الكتاب٣٦٧/١، والعوراء: الكلمة القبيحة، أي إذا بلغته كلمة قبيحة قالها فيه رجل كريم؛ فإنه يغفرها له ولا يكافئه عليها، بل يحتملها؛ لأجل حسبه وكرمه ويبقي على صداقته، ويدخره ليوم يحتاج إليه فيه، لأن الكريم إذا فرط منه قبيح ندم على ما فعل، ومنعه كرمه أن يعود إلى مثله. انظر شرح أبيات سيبويه ٣٥/١ ،والشاهد فيه: نصب (ادخاره)،و(تكرمًا) على المفعول له، وأن العامل في كلٍ منهما الفعل السابق لكلٍ منهما.

(٤) معاني القرآن للأخفش١٧٩/١

(٥) انظر الإيضاح العضدي ١٩٧

(٦) انظر اللمع ٥٠

(٧) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤٤٩/١

(٨) انظر شرح ابن عقيل ١٨٦/٢

(٩) انظر التذييل والتكميل ط. كنوز إشبيليا ٢٣٦/٧ ،وشرح قطر الندى ٢٠١

والملاحظ أن ابن السراج – في هذه المسألة– على مذهب البصريين، وهذا مما يؤيّد أنه إنما عوّل على آراء البصريين لا الكوفيين.

كذلك ما ذكره من تفصيل في المسألة وأن عامل المفعول له خلاف عامل المصدر؛ يدل على اهتمامه بقضية العامل وتناولها في جل الأبواب النحوية.

## • عامل النصب في المفعول معه:

قال ابن السراج – عند شرح المفعول معه– :

" اعلم: أن **الفعل إنما يعمل في هذا الباب في المفعول بتوسط الواو، والواو هي التي دلت على معنى (مع)**؛ لأنها لا تكون في العطف بمعنى (مع) وهي ههنا لا تكون إذا عمل الفعل فيما بعدها إلا بمعنى (مع) أُلزمت ذلك، ولو كانت عاملة كان حقها أن تخفض، فلما لم تكن من الحروف التي تعمل في الأسماء ، ولا في الأفعال وكانت تدخل على الأسماء والأفعال وصل الفعل إلى ما بعدها فعمل فيه ، وكان مع ذلك أنها في العطف لا تمنع الفعل الذي قبلها أن يعمل فيما بعدها فاستجازوا في هذا الباب إعمال الفعل ما بعدها في الأسماء، وإن لم يكن قبلها ما يعطف عليه ، وذلك قولهم:(ما صنعت وأباك، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها)"[(١)].

يُفهم من كلام ابن السراج في هذه المسألة، أن عامل النصب في المفعول معه الفعل بواسطة الواو، مشيرًا بذلك إلى قاعدة تقوي العوامل التي قال بها في أكثر من عامل[(٢)].

وقد تابع في ذلك سيبويه ، موضحًا ما ذهب إليه بقول سيبويه، ومنه:"(ما صنعت وأباك، ولو تُركت الناقةُ وفصيلَها لرضعَها)، إنما أردت: ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقة مع فصيلها. فالفصيلُ مفعولٌ معه، والأبُ كذلك، والواو لم تغيِّر المعنى، **ولكنها تُعمِل في الاسم ما قبلها** "[(٣)] ،وقال أيضًا: " (ما زلتُ أسيرُ والنَّيلَ)، أي مع النّيلِ، و(استوى الماءُ والخشبةَ)، أي بالخشبةِ. و(جاء البَرْدُ والطَّيالِسَةَ)، أي مع الطَّيالسةِ. وقال:

---

(١) الأصول ٢٠٩/١-٢١٠

(٢) انظر عامل الخبر ص ٣٢، وعامل المستثنى في الاستثناء التام المثبت ٥١.

(٣) الكتاب ٢٧٩/١

فكونوا أنتُمُ وبني أبيكم *** مكان الكُلْيَتَيْنِ من الطِّحال"[١].

وهذا رأي البصريين – أيضًا – خلافًا للكوفيين القائلين: بنصبه على الخلاف، وخلافًا لما نسب للزجاج من أن المفعول معه منصوب بتقدير عامل[٢]، وما نُسب للأخفش من أنه يرى أن ما بعد الواو ينتصب بانتصاب (مع) في نحو: (جئت معه)[٣]؛ أي ينتصب الاسم انتصاب الظروف[٤]؛ لأنه ناب عن (مع)[٥].

وخلافًا للجرجاني الذي يرى أن ناصبه الواو[٦] وكذا صدر الأفاضل الخوارزمي[٧].

وممن تبع مذهب ابن السراج: السيرافي[٨]، وأبوعلي الفارسي[٩]، وابن جني[١٠]، والأنباري[١١].

---

(١) الكتاب١/٢٩٨ والبيت من أبيات سيبويه مجهولة القائل، وهو من بحر الوافر ، والشاهد فيه: نصب (وبني أبيكم) ولم يعطفه على الضمير الذي هو فاعل (كونوا) وإنما انتصب لأنه مفعول معه، والناصب له (كونوا).
وقوله: مكان الكليتين من الطحال؛ أي: اقربوا من بني أبيكم وعاضدوهم، وليكن مكانكم من مكانهم كمكان الكليتين من الطحال؛ ففيه حث للإخوة على الائتلاف والتقارب. انظر شرح أبيات سيبويه١/٢٨٥

(٢) كذا نسبه أبو البقاء العكبري، وأبو البركات الأنباري انظر التبيين ٣٧٩،والإنصاف ١/٢٠٠، وبالرجوع لمعاني القرآن وإعرابه، وجدته غلّط القرّاء في تقدير فعل( وادعوا ) في قراءة النصب:(فأجمعوا أمركم وشركاءَكم ). انظر معاني القرآن وإعرابه ٣/٢٧-٢٨

(٣) انظر الإنصاف١/٢٠٠

(٤) نسب صاحب اللباب وصاحب الإنصاف هذا القول للأخفش وبالرجوع لمظانه في معانيه لم أجده.

(٥) انظر اللباب١/٢٨٠

(٦) انظر العوامل المئة ٥١ ، والجرجاني :هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن ،عالم بالنحو والبلاغة ، توفي ٤٧١هـ.انظر إنباه الرواة ٢/١٨٨-١٨٩

(٧) انظر ترشيح العلل ١٥٥

(٨) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/٦٠

(٩) انظر الإيضاح العضدي ١٩٣

(١٠) انظر سر الصناعة ٢/٢٨٥ ، وابن جني: هو أبو الفتح عثمان بن جني النحوي ،كان من حذّاق أهل الأدب ، وأعلمهم بعلم النحو والتصريف، صنف في النحو والتصريف كتبًا أبدع فيها ،كالخصائص، وسر الصناعة، أخذ عن أبي علي الفارسي، وصحبه أربعين سنة إثر اعتراض الأخير عليه في مسألة صرفية في جامع الموصل.
وتوفي سنة ٨٩٢هـ. انظر نزهة الألباء ٢٤٤- ٢٤٦

(١١) انظر أسرار العربية ١٠٨

وذهب ابن السراج يقوي رأيه ، ذاكرًا أن هذا الباب كان حقه خفض المفعول بحرف الجر، مستدلًا بوجود الأفعال التي لا تتعدى (الأفعال اللازمة) والأفعال التي تعدت إلى مفعولاتها تتعدى إليه جميعًا ، ممثلًا بقولهم:( استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيالسة) مبينًا أنه لولا توسط الواو، وأنها في معنى حرف الجر، لم يجز، ولكن الحرف لما كان غير عامل عمل الفعل فيما بعد الواو[1].

وبالتأمل في رأي ابن السراج في صدر المسألة يلاحظ الآتي:

❖ أن ابن السراج استخدم العامل في شرح المصطلح.

❖ أن ابن السراج عوّل على مذهب البصريين في المسألة ، وخاصة سيبويه ، فأورد كلامه مدعّمًا ما ذهب إليه.

❖ أنه لجأ لتقوية العوامل ؛ وذلك لأن العامل- هنا- ضعيف ؛ أي الفعل اللازم الذي لا يمكن أن يصل بنفسه إلى المفعول به ؛ فلولا ذلك لم يصل إلى المفعول به.

❖ دعمه لهذا الرأي كبيانه أن هذه الواو لا تكون عاطفة ، بل هي التي بمعنى(مع) ؛ لذلك عمل الفعل فيما بعدها ، وألمح إلى أن السبب في كونها ليست عاملة أنها غير مختصة بالأسماء ولا الأفعال، بل تدخل على كل منهما ؛ لذلك قصروا مهمتها على إيصال الفعل للاسم فحسب.

❖ أنه اختار من آراء النحاة الرأي الأكثر اتساقًا مع نظرية العامل ؛ مستخدمًا قواعد كلية منها ما يلي:

- أن تقوية العوامل يلجأ إليه إذا ضعف العامل ؛ فيقوى بعامل آخر حتى ولو كان كل منهما لفظي كما هو الحال هنا.
- أن مما يمنع الكلمة من العمل عدم الاختصاص.

---

(١) انظر الأصول ٢١١/١

## • عامل المستثنى في الاستثناء التام المثبت:

قال ابن السراج:

" المستثنى يشبه المفعول إذا أُتي به بعد استغناء الفعل بالفاعل ، وبعد تمام الكلام تقول :( جاءني القوم إلا زيدًا )، فجاءني القوم : كلام تام وهو فعل وفاعل فلو جاز أن تذكر ( زيدًا ) بعد هذا الكلام بغير حرف الاستثناء، ما كان إلا نصبًا لكن لا معنى لذلك إلا بتوسط شيء آخر؛ **فلما توسطت ( إلّا ) حدث معنى الاستثناء ووصل الفعل إلى ما بعد (إلّا)** ؛ فالمستثنى بعض المستثنى منهم ألا ترى أن ( زيدًا ) من القوم فهو بعضهم فتقول على ذلك:(ضربت القوم إلّا زيدًا) ، ومررت بالقوم إلّا زيدًا فكأنك قلت في جميع ذلك:( أستثني زيدًا) فكل ما استثنيته ( بإلّا ) بعد كلام موجب فهو منصوب"[١].

فعامل المستثنى في الاستثناء التام الموجب – عنده– الفعل بواسطة (إلّا) ؛ وكأنه يؤكد على تقوي العوامل بعضها بعضًا.

وباستعراض آراء النحاة في ناصب المستثنى ، يتبين أنهم اختلفوا – في هذا العامل– اختلافًا طويلًا ، وتعددت أقوالهم فيه[٢] ومن أبرزها خمسة:

الأول: أن الناصب له الفعل بواسطة (إلّا)، وهذا قول ابن السراج كما بُين في صدر المسألة.

وممن تبعه على هذا الرأي الفارسي[٣]، وابن بابشاذ[٤]، والسهيلي[٥]، والعكبري[٦]، والأنباري[٧] ، وابن عقيل[٨].

---

(١) الأصول ٢٨١/١

(٢) انظر الإنصاف٢١٢/١وشرح التصريح ٥٤١/١-٥٤٢ والجنى الداني ٥١٦-٥١٧

(٣) انظر الإيضاح العضدي ٢٠٥، والحجة ١٥٨/١

(٤) انظر شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٩٥٨/٢

(٥) انظر نتائج الفكر ٦٣

(٦) انظر اللباب٣٠٣/١، والتبيين ٣٩٩

(٧) انظر أسرار العربية ١١٦

(٨) انظر شرح ابن عقيل ٢١١/٢

الثاني: أن الناصب له (إلّا)، واختار هذا القول ابن مالك[١]، ونسبه لسيبويه[٢]، وللمبرد[٣]، وللجرجاني[٤]، قائلًا: "..واخترت نصبه بها ، وزعمت أني في ذلك موافق لسيبويه، وللمبرد، وللجرجاني، وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه على جمهور الشراح لكتابه"[٥].

وساق من نصوص سيبويه ما يؤيد ذلك مبينًا مراد سيبويه ، من ذلك قول سيبويه: "والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجًا مما دخل فيه ما قبله، عاملًا فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل (عشرون) فيما بعدها إذا قلت (عشرون درهمًا) "[٦].

ومما عقّب به ابن مالك على النص قوله:

" ويعضد إرادة (إلّا) قوله: " تعمل (عشرون) فيما بعدها إذا قلت (عشرون درهمًا) ".

فجعل موقع المستثنى من عامله كموقع الدرهم من العشرين، فعُلِم أنه لم يُرد الفعل لأنه منفصل مُكتفٍ بخلاف (إلّا) فإنها مثل العشرين في الاتصال وعدم الاكتفاء فكانت مرادة "[٧]،ثم ذكر نصًا آخر من نصوص سيبويه ،هو قوله:" حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعًا أن بعض العرب الموثوقَ بعربيته يقول:(ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدًا)، و(ما أتاني أحدٌ إلا زيدًا). وعلى هذا:(ما رأيتُ أحدًا إلا زيدًا)، فيَنصب (زيدًا) على غير (رأيتُ)؛ وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول، ولكنك جعلته منقطعاً مما عمل في الأول. والدليل على ذلك أنه يجيء على معنى: (ولكنّ زيدًا) ، و(لا أعني زيدًا). وعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم إذا قلت (عشرون درهمًا) "[٨].

وعلّق ابن مالك على هذا النص بقوله:

---

(١) انظر شرح التسهيل ٢/٢٧١و٢٧٧،واعتمده في الألفية بقوله: ما استثنت (إلا) مع تمامٍ ينتصب.. انظر الألفية ٣١

(٢) نسب ابن يعيش لسيبويه أن العامل في المستثنى بإلّا الفعل المتقدم أو معنى الفعل بواسطة إلّا ، وكذا نسبه له ابن خروف، وفنّد ابن مالك ذلك. انظر شرح المفصل لابن يعيش٢/٤٦،وشرح جمل الزجاجي لابن خروف٢/٩٥٨

(٣) قال المبرّد:" لما قلت جاءني القوم وقع عند السامع أن زيدًا فيهم فلمَّا قلت إلَّا زيدًا كانت إلَّا بدلًا من قولك أعني زيدًا وأستثني فيمن جاءني زيدًا فكانت بدلًا من الفعل " انظر المقتضب٤/٣٩٠

(٤) انظر العوامل المئة ٢٧

(٥) شرح التسهيل٢/٢٧١

(٦) الكتاب ٢/٣١٠

(٧) شرح التسهيل ٢/٢٧٢

(٨) الكتاب ٢/٣١٩

" فصرّح بأن نصب (زيد) في المثال المذكور على لغة مَن لا يُبْدِل، إنما هو بغير (رأيت) فتعيّن نصبه بـ(إلّا). ولم يكتفِ بذلك التصريح حتى قال:

"ولكنك جعلته منقطعًا عما عمل في الأول" فهذان تصريحان لا يتطرق إليهما احتمال غير ما قلنا إلا بمكابرة وعناد"[١].

وعلى هذا المذهب (ناصب المستثنى: إلا): ابن جني[٢]، وصدر الأفاضل[٣].

الثالث: أن الناصب له الفعل الواقع قبل (إلّا) وحده دون (إلّا) ، وهو رأي السيرافي[٤]، ونسب المرادي[٥]، وابن مالك[٦] – هذا القول– لابن خروف[٧].

الرابع: أن الناصب له فعل محذوف تدل عليه (إلّا) ، وتقديره ( أستثني) ، وهو مذهب الزجاج[٨].

الخامس: أن (إلّا) مركبة من ( إن ولا) ، ثم خففت (إن) وأدغمت في(لا)، فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارًا بـ(إنّ) ، وعطفوا بها في النفي اعتبارًا بـ(لا) ، وإلى هذا القول ذهب الفراء وتبعه أكثر الكوفيين[٩].

---

(١) شرح التسهيل ٢/٢٧٣

(٢) انظر الخصائص٢/٢٧٦

(٣) انظر ترشيح العلل ١٥٥ ، ١٥٨

(٤) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/٦٠حيث نصّ على ذلك في تعليقه على ناصب المستثنى في، نحو: (أتاني القوم إلا زيدًا ) ، قائلًا: "والذي يوجبه القياس والنظر الصحيح أن تنصب (زيدًا) بالفعل الذي قبل (إلّا) "مبينًا ما ينتصب من المفعولات بالفعل وما ينتصب بالفعل بواسطة، وهذا خلاف ما نسب له في شرح التسهيل من أن ناصب المستثنى ما قبل إلا من فعل أو غيره بتعدية (إلّا). انظر شرح التسهيل٢/٢٧٧

(٥) انظر الجنى الداني ٥١٦

(٦) انظر شرح التسهيل٢/٢٧٧

(٧) أما قول ابن خروف فنص على أن الناصب للمستثنى الفعل الأول أو الابتداء يتوسطه (إلاّ)، انظر شرح جمل الزجاجي٢/٩٥٨،وابن خروف: هو أبو الحسن علي بن محمد الحضرمي النحوي الأندلسي الإشبيلي ،كان فاضلًا في علم العربية،ومن أبرز مصنفاته شرح جمل الزجاجي لأبي القاسم الزجاجي توفي بإشبيلية سنة٦١٠هـ وقيل٦٠٩هـ.

(٨) انظر معاني القرآن وإعرابه ١/٣٢٧و٤/٢٣٤

(٩) انظر الإنصاف١/٢١٢

ومدار هذه الأقوال قولان لا تكاد تخرج عنهما، وما سواهما لا يعدو إلا تفسيرًا لهما، أحدهما: أن ناصب المستثنى (إلّا) وحدها، والآخر: أن ناصبه الفعل بواسطة (إلّا).

أما قول من قال إن ناصبه الفعل المتقدم بدون واسطة (إلّا) ، فمردود بأن الاستثناء لا معنى له إلّا بـ(إلّا) المفهوم من قول ابن السراج السابق:" لكن لا معنى لذلك إلا بتوسط شيء آخر فلما توسطت ( إلّا ) حدث معنى الاستثناء" ،هذا بالإضافة إلى أنه لا يمكن أن ينصب الفعل اللازم المستثنى إلا بوجود ( إلّا ).

تبيّن أن رأي ابن السراج في ناصب المستثنى في الاستثناء التام المثبت، هو: الفعل بواسطة (إلّا) ؛ يفهم هذا من قوله: " فلما توسطت ( إلّا ) حدث معنى الاستثناء ووصل الفعل إلى ما بعد إلا " ، أمّا كثير من الآراء المذكورة في المسألة فقد اتضح من كلام ابن السراج في المسألة أنها شرح لهذا الرأي.

فقد ذكر أن المستثنى يشبه المفعول، وذكر أنه يأتي بعد تمام الكلام، وبين أن معنى هذا التركيب (أستثني) يفهم من قوله:"ضربت القوم إلا زيدًا ومررت بالقوم إلا زيدًا ،فكأنك قلت في جميع ذلك : (أستثني زيدًا )"، ويؤكد هذا التوجيه، ما بينه صاحب الإنصاف من أن بعض هذه الأقوال ترجع إلى قول البصريين[١].

ولعلّ ابن السراج أول من قال بأنّ ناصب المستثنى في الاستثناء التام المثبت، هو الفعل بواسطة (إلّا).

- **نصب المضارع بأن مضمرة بعد بعض الحروف:**

ذكر ابن السراج أن " الحروف التي تنصب: أن، ولن، وكي[٢]، وإذن "[٣].

وبيّن كلًا منها وهو يرى أنها ناصبة بنفسها تبعًا لسيبويه خلافًا للخليل الذي يرى أنه لا

---

(١) انظر الإنصاف ٢١٥/١

(٢) اختلف النحاة في ( كي ) فالكوفيون يرون أنها لا تكون إلا حرف نصب أما البصريون فيرون أنها قد تكون حرف خفضٍ أيضًا، انظر ائتلاف النصرة ١٥٠، وابن السراج لم يذكرها إلا في أدوات النصب مما يدل على موافقته للكوفيين، وقد تناول هذه المسألة بالتفصيل الدكتور: عبد العزيز الجهني في رسالة الماجستير ، انظر آراء ابن السراج غير البصرية في كتابه الأصول في النحو: ٧١-٨٠

(٣) الأصول١٤٧/٢

ينتصب فعل البتة إلّا بأن مضمرة أو مظهرة[١].

أما عامل نصب المضارع بعد بعض الحروف ، فسيأتي فيما يلي مع بيان سبب تقديره:

## ❖ عامل نصب المضارع بعد الواو:

### أ) عامل نصب المضارع بعد الواو العاطفة:

ذكر ابن السراج – من أضرب الفعل الذي انتصب بحرف يجوز إضماره ، وإظهاره–: أن يعطف الفعل على المصدر ، نحو: ( يعجبني ضرْب زيد وتغضبَ )، تريد: وأن تغضب[٢]. وعلّق بقوله: " فهذا إظهار (أنْ) فيه أحسن. ويجوز إضمارها فـ(أنْ) مع الفعل بمنزلة المصدر، فإذا نصبت فقد عطفت اسمًا على اسمٍ، ولولا أنك أضمرت (أنْ) ما جاز أن تعطف الفعل على الاسم؛ لأن الأسماء لا تعطف على الأفعال، ولا تعطف الأفعال على الأسماء؛ لأن العطف نظير التثنية فكما لا يجتمع الفعل والاسم في التثنية كذلك لا يجتمعان في العطف، فمما نُصب من الأفعال المضارعة لما عطف على اسم ، قول الشاعر:

للبْسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني *** أحبُّ إليَّ من لُبْسِ الشفوفِ[٣]

كأنه قال: للبس عباءة وأن تقرَّ عيني "[٤].

ومن قبل علّق سيبويه على هذا البيت قائلًا: " لما لم يستقم أن تحمل (وتقرّ) وهو فعلٌ على (لُبْس) وهو اسمٌ، لما ضممته إلى الاسم، وجعلت (أحبّ) لهما ولم ترد قطعَه، لم يكن بدٌ من إضمار(أنْ) "[٥].

---

(١) انظر المقتضب٦/٢

(٢) انظر الأصول١٤٩/٢

(٣) البيت من بحر الوافر، وهو لميسون بنت بحدل ، إحدى نساء معاوية بن أبي سفيان– رضي الله عنهما– قالت هذا البيت مع أبيات أُخَر ذكرها صاحب الخزانة ، قالتها تشوقًا لحياة البادية ورغبة عن حياة الحواضر رغم ما فيها من مغريات. والشاهد في البيت نصب الفعل (تقر) بإضمار (أن) ليعطف على ( لُبْس)؛ فيُعطف اسم على اسم. انظر خزانة الأدب٥٠٣/٨–٥٠٤،وورد عند سيبويه بلا قائل كما ذكر في النص أعلاه ، وهو بيت مشهور استشهدت به كثير من كتب النحو.

(٤) الأصول ١٥٠/٢

(٥) الكتاب٤٦/٣

تبيّن من كلام ابن السراج أن الناصب للفعل المضارع بعد الواو العاطفة، هو(أنْ) مضمرة جوازًا ، تبعًا لمذهب البصريين، خلافًا للكوفيين الذين يرون أن ناصبه الواو نفسها ، ومنهم من قال إنه نصب بالمخالفة[١].

وقد بيّن صحة ما ذهب إليه، ما علل به من عطف المصدر الذي هو من الأسماء على الاسم الذي قبله، إذ لو لم يقدّر (أنْ) لعطف فعلًا على اسم، وهذا محال؛ فكما لا يجتمع في التثنية فعل واسم فكذلك لا يجتمع عطف اسم على فعل ولا فعل على اسم.

## ب) عامل نصب المضارع بعد واو المعية:

قال ابن السراج: " الواو تنصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء، وإنما تكون كذلك إذا لم ترد الإشراك بين الفعل والفعل، وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذي قبلها، كما كان في الفاء وأضمرت ( أنْ ) وتكون الواو في جميع هذا بمعنى (مع) فقط، وذلك قولك:( لا تأكل السمك وتشرب اللبن )،أي: لا تجمع بين أكل السمك وشرب اللبن، فإن نهاه عن كل واحد منهما على حال قال:(ولا تشرب اللبن على حال) "[٢].

يرى ابن السراج أن المضارع ينتصب – بعد واو المعية– بأنْ مضمرة وجوبًا ، وهو بذلك موافق لسيبويه بل إنه استشهد بشواهده ، ومثّل بأمثلته[٣]، ورأيه هذا خلاف ما يراه الكوفيون

(١) انظر الجنى الداني ١٥٧ ،والمخالفة: هي انتصاب الفعل بسبب مخالفة الفعل الثاني للأول، نحو: لأقتلن الكافر أو يسلمَ ،في كونه لا يشاركه في المعنى وهو معطوف عليه. انظر معجم المصطلحات النحوية والصرفية ٧٨

(٢) الأصول٢/١٥٤

(٣) انظر الكتاب٣/٤١-٤٣

من أنه انتصب بالصرف[١]، وخلاف رأي الجرمي[٢] الذي يرى أن المضارع انتصب بالواو نفسها ؛ لأنها خرجت عن باب العطف[٣].

وابن السراج في هذه المسألة يكشف لنا الجوانب التالية:

- أن الواو – هنا– خلاف الفاء ؛ فالفاء في الفعل المثبت، والواو في المنفي.
- أن الواو التي ينتصب بعدها الفعل بـ(أن) مضمرة وجوبًا لا تأتي إلا بمعنى (مع ) ولعل ذلك ما دعا النحاة بتسميتها بواو المعية.
- أثر العامل في الإعراب ومن ثم المعنى–كما بينه من خلال الأمثلة – وسيأتي الحديث عن هذا في مبحث قادم إن شاء الله[٤].

- **عامل نصب المضارع بعد لام التعليل( لام الجر ):**

بيّن ابن السراج الضرب الآخر الذي انتصب الفعل بعده بحرف يجوز إضماره ، وإظهاره، أنه بعد " لام الجر وذلك ، نحو قولك: ( جئتُكَ لتعطيني ولتقومَ ، ولتذهبَ )، وتأويل هذا: جئتُكَ لأنْ تقومَ، جئتك لأنْ تعطيني ولأنْ تذهبَ، وإن شئت أظهرت فقلت (لأن) في جميع ذلك وإن شئت حذفت (أنْ) وأضمرتها "[٥].

ودلّل على أهمية إضمار (أنْ) إذا لم تذكر بعد اللام بـ" أنّ لام الجر لا تدخل على الأفعال، وأن جميع الحروف العوامل في الأسماء لا تدخل على الأفعال، وكذلك عوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء، وليس لك أن تفعل هذا مع غير اللام، لو قلت: هذا لك بتقوم، تريد

---

(١) المقصود بالصرف– هنا–: عامل من عوامل نصب المضارع عند الكوفيين، وذلك أن يجتمع فعلان ببعض حروف العطف ومع الفعل الأول ما لا يحسن إعادته مع حرف العطف فينصب الفعل الذي بعد حرف العطف على الصرف لأنه مصروف أي مبعد عن معنى الفعل الأول. انظر معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض ١٨٢

(٢) أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي النحوي البصري. أخذ النحو عن أبي الحسن الأخفش وغيره ، وقرأ كتاب سيبويه على الأخفش، وكان رفيق أبي عثمان المازني ، وكانا السبب في إظهار كتاب سيبويه. قال عنه المبرد :" كان الجرمي أثبت القوم في كتاب سيبويه وعليه أخذ الجماعة ". وإليه انتهى علم النحو في زمانه ،توفي سنة٢٢٥ هـ. انظر نزهة الألباء ١١٤، ١١٧ ، ووفيات الأعيان ٢/٤٨٥-٤٨٦، وبغية الوعاة ٢/٨-٩

(٣) انظر الإنصاف٢/٤٥٢

(٤) انظر اختلاف المضارع بعد الواو في المعنى والإعراب ص ١٣٢ من هذا البحث

(٥) الأصول ٢/١٥٠

بأن تقوم لم يجز، وإنما شاع هذا مع اللام من بين حروف الجر فقط للمقاربة التي بين كي واللام في المعنى"[١].

فابن السراج بهذا الكلام يرى أن الفعل المضارع المنصوب بعد لام التعليل – التي أطلق عليها لام الجر– إنما هو: (أن) مضمرة ويجوز إظهارها ، ورأي ابن السراج هذا ، موافق لرأي سيبويه الذي يرى أن الفعل انتصب بعد اللام بـ(أن) مضمرة؛ لأن اللام مما يعمل في الأسماء وليست من الحروف التي تضاف للأفعال ؛ فإذا أضمرت (أن) حسن الكلام لأن ( أن وتفعل) بمنزلة اسم واحد[٢]، وكذلك قال المبرّد نحوًا من ذلك[٣]؛ بل هذا مذهب البصريين، أما الكوفيون فيرون أنها هي الناصبة للفعل من غير تقدير (أنْ) محتجين بأنها قامت مقام (كي)، ولهذا تشتمل على معنى (كي) ، وكما أنّ (كي) تنصب الفعل فكذلك ما قام مقامها.

ومنهم من قال: إنما نصبت الفعل لأنها تفيد معنى الشرط، فأشبهت ( إنْ) المخففة الشرطية، إلا أن( إنْ ) لما كانت أم الجزاء أرادوا أن يفرقوا بينهما، فجزموا بـ(أنْ)، ونصبوا باللام؛ للفرق بينهما، ولم يكن للرفع مدخل في واحد من هذين المعنيين؛ لأنه يبطل مذهب الشرط؛ لأن الفعل المضارع إنما ارتفع لخلوه من حرف الشرط وغيره من العوامل الجازمة والناصبة[٤].

أما البصريون فحجتهم حجة ابن السراج – المذكورة في صدر المسألة – من أن هذه اللام لام الجر التي لا تدخل إلا على الأسماء مما يدل على وجود (أنْ) مضمرة لأنها مع الفعل مصدر مؤول والمصدر من قبيل الأسماء.

وبالتأمل في كلام ابن السراج في هذه المسألة تتبين الجوانب التالية:.

❖ يطلق النحاة على هذه اللام: لام التعليل ، ولام كي، ولام الجر،[٥]واختياره التسمية الأخيرة تأكيدًا على أنه لا يمكن أن تجر الفعل فيتحتم تقدير (أنْ) ليصبح مصدرًا مؤولًا تصلح اللام للدخول عليه.

---

(١) الأصول٢/١٥٠

(٢) انظر الكتاب٣/٥-٦

(٣) انظر المقتضب٢/٧

(٤) انظر الإنصاف٢/٤٦٩-٤٧٠

(٥) انظر الجنى الداني ١١٥،١٠٥، ونتائج الفكر ١٠٦، والإنصاف ٢/٤٦٩

❖ اهتمامه، واستفادته من اختصاص العوامل.

❖ استخدم في كلامه قاعدة كلّية(توجيهية) ؛ مما يدل على نضوج النظرية لديه، هي:

جميع الحروف العوامل في الأسماء لا تدخل على الأفعال، وكذلك عوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء، وهو ما يسمى بـ(اختصاص العوامل).

- **عامل نصب المضارع بعد ( حتى ):**

بيّن ابن السراج أن ( أن ) تضمر ولا يجوز إظهارها بعد حتى إذا كانت بمعنى ( إلى أن )[١] وشرح ذلك بقوله:" اعلم: أن ( حتى ) إذا وقعت الموقع الذي تخفض فيه الأسماء ووليها فعل مضارع أضمر بعدها ( أن ) ونصب الفعل، وهي تجيء على ضربين: بمعنى ( إلى )، وبمعنى (كي) فالضرب الأول قولك: ( أنا أسير حتى أدخلها ) والمعنى: ( أسير إلى أن أدخلها، وسرت حتى أدخلَها )، كأنه قال: سرت إلى دخولِها، فالدخول غاية للسير وليس بعلة للسير، وكذلك: ( أنا أقف حتى تطلعَ الشمسُ )، و(سرت حتى تطلعَ الشمسُ).

والضرب الآخر أن يكون الدخول علة للسير، فتكون بمعنى (كي) كأنه قال: سرتُ كي أدخلَها ، فهذا الوجه يكون السير فيه كان والدخول لم يكن، كما تقول: أسلمت حتى أدخلَ الجنةَ، وكلمته كي يأمرَ لي بشيء (فحتى) متى كانت من هذين القسمين اللذين أحدهما يكون غاية الفعل وهي متعلقة به، وهي من الجملة التي قبلها، فهي ناصبة"[٢].

وابن السراج في هذه المسألة متبع رأي سيبويه، حيث بيّن سيبويه – في باب الحروف التي تضمر فيها (أنْ) – : أنه يقدّر بعد (حتى) (أنْ) مضمرة معللًا باستحالة الكلام من غير تقدير (أن) في ، نحو(حتى تفعل ذاك)؛ لأن (حتى) تعمل في الأسماء فتجر وليست من الحروف التي تضاف إلى الأفعال؛ فإذا أضمرت (أن)حسن الكلام لأن (أن وتفعل) بمنزلة اسم واحد، وبيّن أنّ (أنْ) لا تظهر بعد (حتى)[٣].

وقال المبرّد– عنها–: " اعلم أن الفعل ينصب بعدها بإضمار (أنْ) وذلك لأن (حتى) من عوامل الأسماء الخافضة لها تقول: ( ضربت القوم حتى زيد) و(دخلت البلاد حتى الكوفة )

---

(١) انظر الأصول ١٥٠/٢

(٢) انظر المصدر نفسه ١٥١/٢

(٣) انظر الكتاب ٦/٣-٧

و(أكلت السمكة حتى رأسها) ؛ أي لم أبقِ منها شيئًا فعملها الخفض وتدخل الثاني فيما دخل فيه الأول من المعنى ؛ لأن معناها إذا خفضت كمعناها إذا نسق "[١].

وبيّن أنه إذا وقعت عوامل الأسماء على الأفعال لم يستقم وصلها بها إلّا على إضمار (أنْ)؛ لأنّ( أنْ والفعل) اسم (مصدر) فتكون واقعة على الأسماء ، وذكر نحوًا من كلام ابن السراج في صدر المسألة[٢].

وهذا مذهب البصريين، وحجتهم أنّ (حتّى) من عوامل الأسماء التي لا تصلح للدخول على الأفعال ؛ لذلك قدروا (أنْ) لتكوّن مع الفعل مصدرًا ؛ فحينئذٍ تكون داخلة على اسم.

أما مذهب الكوفيين، فـ(حتّى) هي الناصبة للفعل بنفسها، وحجتهم أنّها لا تخلو أن تكون بمعنى (كي) أو (إلى أن) ، وفي كلتا الحالتين تقوم مقامهما، وما قام مقام الشيء عمل عمله[٣].

والأقرب ما ذهب إليه ابن السراج، والبصريون ؛ لورود ما يعضد ذلك ؛ إذ قال الشاعر:

دَاوَيْتُ عين أبي الدَّهِيقِ بِمَطْلِهِ *** حتّى المصيفِ ويَغْلُوَ القِعْدَانُ[٤]

فالمصيف: مجرور بحتى، ويغلو: عطف عليه، والمعطوف عليه يأخذ حكم المعطوف، والفعل هنا منصوب ، ولا يصلح أن تكون (حتّى) هي الناصبة ؛ لأن (حتّى) لا تكون في موضع واحد جارة ، وناصبة ، فلزم أن ينصب الفعل (يغلو) بتقدير (أنْ) ؛ ليعطف اسمًا على اسم[٥].

---

(١) المقتضب ٣٨/٢

(٢) انظر المصدر نفسه ٣٨/٢

(٣) انظر الإنصاف ٤٨٩/٢-٤٩٠

(٤) أورده صاحب الإنصاف دون نسبة لشاعر ، وأبو الدهيق:كنية رجل، والمطل: التسويف في قضاء الحاجة، والمصيف: زمان الصيف، ويغلو القعدان: والقعدان: جمع قعود: وهو ما اتخذه الراعي للركوب وحمل الزاد ،أو الذي يقتعده الراعي في كل حاجة: والقعود من الإبل: هو البكر حين يركب ؛ أي: يمكن ظهره من الركوب، ويغلو: إذا ارتفع في سيره فجاوز حسن السير. انظر الإنصاف٤٩٠/٢،وشرح الشواهد الشعرية٢٦٩/٣.

والشاهد فيه: نصب المضارع بأن مضمرة بعد الواو العاطفة.

(٥) انظر الإنصاف ٤٩٠/٢-٤٩١

وتبين أثر هذا العامل في المعنى والإعراب والتقدير، وسيأتي بيانه – إن شاء الله– في مبحث قادم[١] ،كما تبين أن ابن السراج عوّل في هذه المسألة على رأي البصريين ، وهذا الغالب لديه.

- **عامل نصب المضارع بعد ( الفاء ):**

قال ابن السراج: " اعلم: أن الفاء عاطفة في الفعل كما يعطف في الاسم –كما بينت لك فيما تقدم– فإذا قلت:( زيد يقومُ فيتحدثُ )، فقد عطفت فعلًا موجبًا على فعل موجب، وإذا قلت:( ما يقوم فيتحدثَ )، فقد عطفت فعلًا منفيًّا على منفي، فمتى جئت بالفاء وخالف ما بعدها ما قبلها ، لم يجز أن تحمل عليه، فحينئذٍ تحمل الأول على معناه، وينصب الثاني بإضمار (أنْ) وذلك قولك: ( ما تأتني فتكرمَني )، و(ما أزورك فتحدثَني ) ،لم ترد: ما أزورك وما تحدثني ، ولو أردت ذلك لرفعت، ولكنك لما خالفت في المعنى فصار: ما أزورك فكيف تحدثني، وما أزورك إلا لم تحدثني، حمل الثاني على مصدر الفعل الأول، وأضمر (أنْ) كي يعطف اسمًا على اسم، فصار المعنى: ما يكون زيارة مني فحديث منك، وكذا كل ما كان غير واجب ، نحو الأمر والنهي والاستفهام؛ فالأمر ، نحو قولك: ( ائتني فأكرمك ) ، والنهي ، مثل: ( لا تأتني فأكرمك )، والاستفهام مثل: ( أتأتني فأعطيك)؛ لأنه إنما يستفهم عن الإتيان ولم يستفهم عن الإعطاء، وإنما تضمر (أنْ) إذا خالف الأول الثاني "[٢].

بيّن ابن السراج أن الناصب للمضارع– بعد الفاء العاطفة أو ما تسمى فاء السببية– (أنْ) مضمرة وجوبًا وهو في رأيه هذا موافق لسيبويه[٣] وللبصريين مخالف لمذهب الكوفيين الذين يرون أن المضارع بعد الفاء انتصب بالخلاف ، ومخالف للجرمي وبعض الكوفيين ، في أن الناصب الفاء نفسها[٤].

مبينًا سبب إضمار ( أنْ ) ليعطف اسمًا على اسم.

مشترطًا أن يخالف الأول الثاني في المعنى ، مبيّنًا المواضع التي تصلح فيها بالأمثلة.

---

(١) انظر اختلاف المضارع بعد (حتى) في المعنى والإعراب ص ١٣٤

(٢) الأصول٢/١٥٣– ١٥٤

(٣) انظر الكتاب٣/٢٨

(٤) انظر الإنصاف٢/٤٥٤

- **عامل نصب المضارع بعد ( أو ) :**

قال ابن السراج: " اعلم: أن الفعل ينتصب بعدها إذا كان المعنى معنى: إلا أن تفعل، تقول: لألزمنك أو تعطيني، كأنه قال: ليكونن اللزوم والعطية، وفي مصحف أُبيّ:

﴿ تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُواْۖ ﴾[١]على معنى: إلا أن يسلموا ، أو حتى يسلموا .

وقال امرؤ القيس: فَقُلْتُ لَهُ: لا تَبْكِ عَينُكَ إنَّما *** نُحَاوِلُ مُلْكًا أو نَمُوتَ فَنُعْذَرَا[٢]

أي: إلا أن نموت فنعذرا، فكل موضعٍ وقعتْ فيه (أو) يصلح فيه (إلا أنْ) و(حتى)، فالفعل منصوب، فإن جاء فعل لا يصلحُ هذا فيه رفعت، وذلك ،نحو قولك: أتجلس أو تقومُ يا فتى، والمعنى: أيكون منك أحد هذين؟ وهل تكلمنا أو تنبسطُ إلينا؟ لا معنى للنصب هنا "[٣].

يرى ابن السراج أن المضارع ينتصب بعد (أو) بـ(أنْ) مضمرة وجوبًا مشترطًا أن يكون المعنى ( إلا أن تفعل ) أو ( حتى ) ، وقد وجه قراءة أُبيٍّ على هذا الأساس، وهذا مما يؤكد صلة نظرية العامل بظاهرة التقدير بل هي أساس وجودها كما سيتبين بتفصيل أكثر في مبحثه.

وبالرجوع للكتاب[٤] والمقتضب[٥] يتبين أنه تابع سيبويه والمبرّد، وعلى هذا الرأي كثير من النحويين.

ونسب المرادي للكسائي أن ( أو ) هي الناصبة بنفسها، ونسب لبعض الكوفيين ، ومنهم الفرّاء القول أن الفعل انتصب بعدها بالخلاف،[٦]ولكن ما في معاني القرآن خلاف ذلك إذ قدّر معنى الآية المذكورة : تقاتلونهم أبدًا حتى يسلموا ، وإلا أن يسلموا[٧]

---

(١) الفتح : ١٦ ،انظر مشكل إعراب القرآن ٦٧٦/٢

(٢) هذا البيت من البحر الطويل،وهو من قصيدة لامرئ القيس بن حجر الكندي قالها حين توجّه إلى قيصر مستنجداً به لردّ مُلكه إليه والانتقام من بني أسد. وكان قد صحب في رحلته تلك عمرو بن قميئة، وقد بكت ابنته لَمّا رأت أباها مرتحلًا ؛ فبكى لبكائها ؛ فجعل يسليه امرؤ القيس بقوله هذا. انظر ديوان امرئ القيس ٥٩-٦٤.
والشاهد فيه نصب المضارع بأن مضمرة بعد (أو).

(٣) الأصول١٥٥/٢- ١٥٦

(٤) انظر الكتاب٤٦/٣-٤٧

(٥) انظر المقتضب٢٨/٢-٢٩

(٦) انظر الجنى الداني ٢٣٢

(٧) انظر معاني القرآن للفراء٦٦/٣

## المبحث الثاني: العوامل المعنوية:

### • عامل رفع المبتدأ:

قال ابن السراج:

" **فالمبتدأ رفع بالابتداء**، والخبر رفع بهما، نحو قولك: ( الله ربنا )، و( محمد نبينا )، والمبتدأ لا يكون كلامًا تامًا إلا بخبره وهو معرض لما يعمل في الأسماء، نحو: كان وأخواتها، وما أشبه ذلك من العوامل، تقول: ( عمرو أخونا )، و( إن زيدًا أخونا)... "[١].

تبيّن من كلام ابن السراج أعلاه، أن رافع المبتدأ الابتداء[٢].

وقد اختلف النحاة في هذه المسألة على أقوال أبرزها[٣]ثلاثة:

الأول: أنه يرتفع بالابتداء، وعليه جمهور البصريين[٤]، ومن أقوال أئمتهم، ما قاله سيبويه – في باب ما ينتصب فيه الخبر–"..لأنه خبر **لمعروف يرتفع على الابتداء**، قدمته أو أخرته وذلك قولك: فيها عبد الله قائمًا، وعبد الله فيها قائمًا. **فعبد الله ارتفع بالابتداء** "[٥]،وكذلك قوله: " ( لولا عبدُ الله لكان كذا وكذا )، أما (لكان كذا وكذا) فحديث معلّقٌ بحديث ( لولا)، وأما (عبد الله) ؛ فإنه من حديث (لولا)، **وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام**، كقولك: ( أزيدٌ أخوك )، إنما رفعتَه على ما رفعتَ عليه ( زيدٌ أخوك )"[٦].

وقال المبرد:" فأما **رفع المبتدأ فبالابتداء** ومعنى الابتداء التنبيه والتعرية عن العوامل غيره وهو أول الكلام وإنما يدخل الجار والناصب والرافع سوى الابتداء على المبتدأ"[٧].

---

(١) الأصول١/٥٨

(٢) عرّفه الجرجاني في معجم التعريفات ص٧:بقوله:" وهو عند النحويين: تعرية الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد نحو: "زيد منطلق" وهذا المعنى عامل فيهما، ويسمى الأول: مبتدأ، ومسندًا إليه، ومحدثًا عنه، والثاني: خبرًا ، وحديثًا، ومسندًا ".

(٣) انظر اللباب١/١٢٥-١٢٦وانظر التبيين٢٢٤-٢٢٥

(٤) انظر الإنصاف١/٣٨

(٥) ا الكتاب٢/٨٨

(٦) المصدر نفسه ١٢٩/٢

(٧) المقتضب١٢٦/٤

وعلى ذلك الأخفش[١]، وهو رأي ابن السراج كما ذُكر في صدر المسألة .

وممن تبعه من المتأخرين: الفارسي[٢]، وابن جني[٣]، وابن هشام[٤] .

والثاني: أنه يرتفع بالخبر.

والثالث: أنه يرتفع بالعائد من الخبر.

والقولان الأخيران مذهب الكوفيين[٥].

ويدلُّ على صحة المذهب الأول الأوجه التالية:

الأول: أن الابتداء معنى يختص بالاسم ؛فكان عاملًا ، فكما أن المختص من الألفاظ عامل، فكذلك من المعاني.

والثاني: أن كون الاسم أولًا مسندًا إليه، أصل في الجملة فوجب أن يكون مرفوعًا بذلك، كالفاعل، فإنه ارتفع بالفعل لهذين الوصفين.

والثالث: أن المبتدأ معمول ولابد لكل معمول من عامل والعامل لا يخلو من أن يكون الابتداء كما ذكرنا أو واحدًا مما ذكر من المذاهب، وكلها لا تصح إلا الأول.[٦]

أما رفع الخبر له فلا يصح لأمرين:

أحدهما: أن الخبر قد يكون جامدًا والجامد لا يعمل إذ لا معنى فيه يتأثر به المعمول.

والثاني: أن المبتدأ لو كان مرفوعًا بالخبر لوجب أن يكون فاعلًا، إذا كان الخبر فعلًا، والفاعل لا يكون قبل الفعل.

وأما ارتفاع المبتدأ بالعائد فلا يصح لثلاثة أمور:

الأول: أن العائد لا يعمل في الظرف ولا في الحال، مع أن العامل فيهما قد يكون معنًى ضعيفًا، فعدم عمله أولى.

---

(١) معاني القرآن للأخفش١/٩

(٢) انظر الإيضاح العضدي ٢٩

(٣) انظر اللمع ٢٩

(٤) انظر أوضح المسالك ١/١٧٥

(٥) انظر التبيين٢٢٥،واللباب١/١٢٦

(٦) انظر المصدرين نفسيهما

والثاني: أنه يؤدي إلى عمل ما في الصلة قبل الموصول، وذلك لا يصح إذ لو كان الفعل في ذلك الموضع لم يعمل فالضمير أولى.

والثالث: أن العائد لو رفع للزم الرفع في قولك:( زيدًا ضربته ) ولما جاز أن يعمل فيه المحذوف ويلغي العائد ، دلّ على أنه ليس بعامل، وإذا لم تصح هذه الأقوال، تعين القول الأول (الابتداء)[١].

وعودًا على بدء ، يُلاحظ أن ابن السراج اتبع رأي البصريين في رافع المبتدأ، وقد تطرق – أيضًا – في هذه المسألة لقضية مهمة، هي : أن الابتداء يزول إذا دخلت عليه عوامل أخرى مما يعمل في الأسماء مثل:كان وأخواتها، وإن وأخواتها.

ويُلمح من كلامه – أيضًا– أنّ العامل اللفظي أقوى حيث يزيل العامل المعنوي.

## • عامل رفع الاسم بعد ( لولا ):

قال ابن السراج– في معرض كلامه عن حذف الخبر لعلم السامع به– :

" ومنه (**لولا عبد الله لكان كذا وكذا**)،**فـ(عبد الله) مرتفع بالابتداء** ،والخبر محذوف وهو في مكان كذا وكذا، فكأنه قال: ( لولا عبد الله بذلك المكان ) "[٢].

فابن السراج–كما هو واضح من كلامه– يرى أن الاسم المرفوع بعد ( لولا) رافعه هو الابتداء.

وقد اختلف النحاة في هذه المسألة[٣] على ثلاثة أقوال، سأعرضها مبينًا أيَّ رأي اقتفى ابن السراج:

الأول: أنه مرتفع بالابتداء، وهذا مذهب البصريين، ومن أقوال أئمتهم ما قاله سيبويه: " (لولا عبدُ الله لكان كذا وكذا) ، أما لكان كذا وكذا فحديث معلّقٌ بحديث (لولا) ، وأما (عبد الله) ؛ فإنه من حديث (لولا)، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام، كقولك: ( أزيدٌ أخوك )، إنما رفعتَه على ما رفعتَ عليه (زيدٌ أخوك)"[٤].

---

(١) انظر التبيين ٢٢٧

(٢) الأصول ٦٨/١

(٣) انظر الإنصاف ٦٠/١، وشرح التصريح٢٢٧/١، والتبيين ٢٣٩.

(٤) الكتاب١٢٩/٢

وقال المبرد – في هذه المسألة– : " اعلم أن الاسم الذي بعد (لولا) يرتفع بالابتداء، وخبره محذوف لما يدل عليه وذلك قولك: لولا عبدُ الله لأكرمتك فـ(عبد الله ) ارتفع بالابتداء، وخبره محذوف والتقدير: (لولا عبد الله بالحضرة)، أو لسبب كذا لأكرمتك "[١] .

وعلى هذا ابن السراج كما بُين في صدر المسألة.

وممن تبع هذا الرأي الفارسي[٢]، وابن مالك[٣]، وابن هشام[٤].

والثاني: أنه مرتفع بـ(لولا) نفسها ، قال بهذا الفراء[٥]، ونسبه ابن الأنباري[٦]للكوفيين[٧].

والثالث: أنه مرتفع بفعل محذوف، ونسب للكسائي[٨].

واحتج أصحاب القول الأول (الابتداء) من أربعة أوجه:

الوجه الأول:" أن ( لو ) ،و( لا ) قبل التركيب لا يعملان في الاسم الرفع، فكذلك بعد التركيب؛ لأن الأصل عدم التغَيُّر والتغيير"[٩].

وقد أكّد ابن السراج على أنها مركبة؛ فقال – عند ذكرها في حروف المعاني –:" ومنها (لولا) وهي مركبة مِنْ معنى (إنْ) و( لو)، وتبتدأ بعدها الأسماء وذلك أنها تمنع الثاني لوجود الأول، تقول:( لولا زيدٌ لهلكنا ) تريدُ:( لولا زيدٌ في هذا المكان لهلكنا)،وإنما امتنع الهلاك لوجود زيدٍ في المكان وقال عز وجل:﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴿٣١﴾ ﴾[١٠] "[١١].

---

(١) المقتضب٣/٧٦

(٢) انظر الإيضاح العضدي ٢٩

(٣) انظر شرح التسهيل١/٢٨٤

(٤) انظر المغني١/٢٣٧،ونصه:" وليس المرفوع بعد ( لولا ) فاعلًا بفعل محذوف ،ولا بـ( لولا ) لنيابتها عنه، ولا بها أصالة، خلافًا لزاعمي ذلك ؛ بل رفعه بالابتداء ".

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١/٤٠٤

(٦) عبد الرحمن بن محمد ،النحوي كمال الدين الأنباري ،لازم ابن الشجري حتى برع وصار من المشار إليهم في النحو، من أبرز مصنفاته الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين.توفي سنة ٥٧٧هـ.انظر بغية الوعاة ٢/٨٦-٨٨

(٧) انظر الإنصاف١/٦٠

(٨) انظر شرح المفصل لابن يعيش٢/٣٤٣

(٩) التبيين ٢٤٠

(١٠) سبأ :٣١

(١١) الأصول٢/٢١١

والوجه الثاني: أن الأصل في العمل للأفعال، ولا يقام الحرف مقامها إلا إذا كان فيه معنى الفعل أو شبهه، و (لولا) ليست كذلك.

والوجه الثالث: أن الاسم لو ارتفع بها لكان معه منصوب ، إذ كل حرف ينصب، مثل (ما) ، و(لات)؛ و(لولا) حرف لا منصوب له؛ لذلك لا يصح أن يرتفع به الاسم لا قياسًا، ولا سماعًا.

والوجه الرابع: أن ( لولا ) لا تحل محل الفعل ؛ إذ لو وضعت مكانه فعلًا في معناه لم يكن للجملة معنى، فلو قلت: ( امتنع زيد أو وجد زيد فهلك عمرو )، لم يصح الكلام وكان ضد المعنى، لأن المعنى ( وجد زيد هلاك عمرو )، وإذا لم يصح أن يحل محل الفعل، فلا يصح أن يعمل نيابة عنه[١].

واحتج القائلون بعمل ( لولا ) الرفع في الاسم بعدها من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن( لولا ) هذه حرف يختص بالاسم فكان عاملًا فيه كسائر الحروف المختصة، وإنما عمل الرفع ولم يعمل النصب والجر، لأنه يستقل بالاسم فأشبه الفعل والفاعل.

وقال ابن السراج: " وقد يستعملونها بمعنى (هَلّا) يولونها الفعل"[٢]، ويفهم من كلامه أنها لا تختص بالأسماء بل تدخل على الأفعال أيضًا.

والوجه الثاني: أن ( لولا ) معناه معنى الفعل فكانت عاملة كـ( إنّ ) وأخواتها وبيان ذلك أن قولك: ( لولا زيد لأتيتك )، معناه: منعني زيد من إتيانك والحرف يعمل إذا كان معناه معنى الفعل كـ( إنّ ) وأخواتها.

والوجه الثالث: أنّ ( لولا ) تفتح بعدها (أنّ)كقوله تعالى:﴿ **فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴿١٤٣﴾** ﴾[٣]، والمفتوحة وما عملت فيه لا يكون مبتدأ بل يكون معمولًا لما قبله[٤].

واحتج القائلون بارتفاع الاسم بعد ( لولا ) بفعل مقدّر، أنه بمعنى الشرط، فحسن تقدير

---

(١) انظر التبيين ٢٤٠

(٢) الأصول ٢/٢١١

(٣) الصافات : ١٤٣

(٤) انظر التبيين ٢٤١ هكذا يعرب من يرى أن العامل لولا ، ولا يُسلّم لهم.

الفعل معه كما في ( لو )، ولذلك فتحت ( أن ) كما فتحت مع ( لو ) كقولك: لو أنك منطلق، فكذلك: لولا أنك قائم.

قالوا: لو كان مبتدأ لوجب أن تكون (إن) في موضعه مكسورة ؛ لأنه موضع الابتداء، وهذا ضعيف لأن (إن) إنما تكسر في موضع ابتداء يكون خبر المبتدأ فيه خبرها ليتحقق كونه موضعًا للجملة[١].

وتبين من عرْض رأيه، وعرْض آراء النحاة أنه عوّل على البصريين.

ومن خلال عرض حجج النحاة فالذي يظهر – والله أعلم- أن الاسم المرفوع بعد لولا ارتفع بالابتداء، لابها، ولا بفعل مقدّر.

## • عامل رفع المضارع:

قال ابن السراج:

" **الفعل يرتفع بموقعه موقعَ الأسماء** ...[٢]كانت تلك الأسماء مرفوعةً ، أو مخفوضةً ، أو منصوبةً ، فمتى كان الفعل لا يجوز أن يقع موقعه اسم لم يجز رفعه وذلك، نحو قولك: ( يقومُ زيدٌ ويقعدُ عمرٌو)، وكذلك (عمرٌو يقولُ وبكرٌ ينظرُ) ، و(مررت برجلٍ يقومُ)، و( رأيت رجلًا يقولُ ذاك)؛ ألا ترى أنك إذا قلت: (يقومُ زيدٌ) جاز أن تجعل زيدًا موضع ( يقومُ ) فتقول: (زيدٌ يفعلُ كذا)، وكذلك إذا قلت: (عمرٌو ينطلقُ) ، فإنما ارتفع ( ينطلقُ )؛ لأنه وقع موقع (أخوك) إذا قلت : (زيدٌ أخوك) ، فمتى وقع الفعل المضارع في موضع لا تقع فيه الأسماء فلا يجوز رفعه وذلك، نحو قولك : (لم يقم زيدٌ) لا يجوز أن ترفعه ؛ لأنه لا يجوز أن تقول: (لم زيد) فافهم هذا"[٣].

وقد اختلف النحاة في رافع المضارع على أقوال[٤]، سأعرضها مبينًا موقع رأي ابن السراج منها، وهي كالآتي :

---

(١) أمالي ابن الحاجب ٨٠٢/٢

(٢) لعل هنا سقط أثناء النسخ قديمًا ، أو أثناء الطباعة ، وتقديره: "[سواء][ أ ]كانت"؛ ليستقيم التركيب.

(٣) الأصول ١٤٦/٢

(٤) انظر الإنصاف ٤٤٩/٢واللباب ٢٥/٢وانظر شرح الأشموني ٥٤٧/٣

أحدها: أنه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة، وفقًا للفراء وغيره من حُذّاق الكوفيين، والأخفش[١].

والثاني: أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم، وهذا مذهب البصريين، ونص على ذلك سيبويه- في باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء – قائلًا: " اعلم أنها إذا كانت في موضع اسمٍ مبتدإٍ، أو موضع اسمٍ بُني على مبتدإ ، أو في موضع اسمٍ مرفوع غير مبتدإ ولا مبنيٍ على مبتدإ ، أو في موضع اسمٍ مجرور أو منصوب ، فإنها مرتفعة ، وكينونتُها في هذه المواضع ألزمتها الرفعَ ، وهي سبب دخول الرفع فيها"[٢].

ونصّ المبرّد على ذلك قائلًا: " اعلم أن هذه الأفعال المضارعة ترتفع بوقوعها مواقع الأسماء مرفوعة كانت الأسماء، أو منصوبة، أو مخفوضة، فوقوعها مواقع الأسماء هو الذي يرفعها ولا تنتصب إذا كانت الأسماء في موضع نصب ولا تنخفض على كل حال وإن كانت الأسماء في موضع خفض فلها الرفع ؛ لأن ما يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل فهي مرفوعة لما ذكرت لك حتى يدخل عليها ما ينصبها أو يجزمها "[٣].

وكذلك مذهب الأخفش، نصّ عليه في معانيه؛ فقال- في قوله تعالى-:"﴿ **وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ** ﴾[٤]، فرفع هذا، لأنه كُلَّ ما كان من الفعل على (يَفْعَلُ هو)، و(تَفْعَل أنت)، و(أَفْعلُ أَنا)، و(نَفْعَلُ نَحن) ؛ فهو أبدًا مرفوعٌ ، لا تعمل فيه إلّا الحروف التي ذكرت لك من: حروف النصب ، أو حروف الجزم ، والأمر ، والنهي ، والمجازاة.

وليس شيء من ذلك ههنا، **وإنما رُفع لموقعه في موضع الأسماء**"[٥].

وأخذ بهذا القول ابن السراج ، واحتج له -كما ذكر في صدر المسألة- متأثرًا برموز المدرسة البصرية.

---

(١) انظر شرح التصريح على التوضيح٢/٣٥٦ ، أما الأخفش فكذا نسب له،وما في معانيه خلاف ذلك ،كما سيأتي.

(٢) الكتاب ٣/٩-١٠

(٣) المقتضب ٢/٥

(٤) البقرة : ٨٤

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ١/١٣٣

وممن تبعه على هذا الرأي: أبوعلي الفارسي[١]،وابن جني[٢]، وعبد القاهر الجرجاني[٣]، وابن يعيش[٤]، وابن أبي الربيع[٥].

والثالث: أنه يرتفع بالزوائد في أوله ؛ أي حروف المضارعة ، وإليه ذهب الكسائي[٦].

والرابع: مضارعته للاسم ، وإليه ذهب ثعلب[٧].

والجواب عن مذهب البصريين القائل بارتفاع المضارع لقيامه مقام الاسم ، أنه لو كان وقوعه موقع الاسم لما ارتفع بعد ( لو ) وحروف التحضيض ؛ لأنها مختصة بالأفعال ، فليس المضارع بعدها في موضع الاسم ، وقد رفعوه بعدها ، نحو: ( لو يقوم زيد قمت ) ، و(هلّا تفعل ذاك).

فعلم أن الرافع له ليس وقوعه موقع الاسم ، فوجب أن يكون تجرده من الناصب والجازم[٨].

وأما قول الكسائي: " إنه يرتفع بالزائد في أوله " فهو قول لا يصح من وجوه:

أحدها: أنه لو كانت الزوائد في أوله (أحرف المضارعة) عاملة ؛ فإنه ينبغي أن لا تدخل عليه عوامل النصب والجزم ؛ لأن عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل، ولكن الواقع خلاف ذلك.

والوجه الثاني: أنه لو كان الأمر على ما زعم – أي أنّ عامل الرفع الزوائد في أوله– لكان ينبغي أن لا ينتصب بدخول النواصب ، ولا ينجزم بدخول الجوازم ؛ لوجود الزائد أبدًا في أوله، فلما انتصب بدخول النواصب ، وانجزم بدخول الجوازم ، دلّ على أن الزوائد في أوله ليست عاملة.

---

(١) انظر الإيضاح العضدي ٣٠٨

(٢) انظر اللمع ٨٨

(٣) انظر العوامل المئة ٦٤

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢١٩/٤

(٥) انظر البسيط ٢٢٩/١

(٦) انظر شرح الأشموني ٥٤٧/٣

(٧) انظر شرح قطر الندى وبل الصدى ٥٧، وشرح الأشموني ١٧٨/٣

(٨) انظر شرح التسهيل ٦/٤

والوجه الثالث: إن هذه الزوائد بعض الفعل، لا تنفصل منه في لفظ، بل هي من تمام معناه، فلو قلنا: " إنها هي العاملة "؛ لأدى ذلك إلى أن يعمل الشيء في نفسه، وذلك محال[١].

أما رأي ثعلب ؛ فالجواب عنه : أن المضارعة إنما اقتضت إعرابه من حيث الجملة ، ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه[٢].

ويؤكد هذا الجواب ما قاله ابن السراج:

" واعلم: أن الفعل إنما أُعرب ما أُعرب منه لمشابهته الأسماء ، فأما الرفع خاصةً فإنما هو لموقعه موقع الأسماء ، فالمعنى الذي رفعت به غير المعنى الذي أعربتَ به "[٣] .

والذي أميل إليه أن عامل الرفع في المضارع : تجرده من الناصب والجازم ، لسلامته من النقض.

وممن اختاره من المتأخرين : ابن مالك[٤] ، وابن هشام[٥].

وابن السراج قد رأى رأي البصريين ، واحتج له ، وقد ثبت من هذه المسألة – وغيرها – نزعته البصرية ، وتأثره برموز تلك المدرسة ،كسيبويه ، والمبرد ، خلافًا لما قاله المرزباني عنه من تعويلٍ على مذهب الكوفيين ، والأخفش[٦].

---

(١) انظر الإنصاف ٤٥٠/٢

(٢) انظر شرح التصريح ٣٥٧/٢

(٣) الأصول ١٤٦/٢

(٤) انظر شرح التسهيل ٥/٤-٦

(٥) انظر شرح قطر الندى ٥٧

(٦) انظر إنباه الرواة ١٤٩/٣

# المبحث الثالث: العوامل النائبة :

## أولًا: العوامل النائبة عن الأفعال:

### • العامل في المعطوف :

قال ابن السراج – عن حرف العطف–:

" إنما **وضع لينوب عن العامل**، ويغني عن إعادته، فإن قلت: ( قامَ زيدٌ وعمرٌو)، فالواو أغنت عن إعادة (قام) فقد صارت ترفع كما يرفع ( قامَ )، وكذلك إذا عطفت بها على منصوب، نحو قولك: ( إن زيدًا منطلقٌ وعمرًا )، فالواو نصبت كما نصبت (إنَّ) وكذلك في الخفض إذا قلت: ( مررت بزيدٍ وعمرو)، فالواو جرّت كما جرّت الباء "[١] .

يتضح من هذا النص أن ابن السراج يرى أن حرف العطف ينوب عن العامل ويؤدي عمله ؛ لأن كل اسم معطوف لابد له من عامل يعمل فيه وهو ما تقتضيه الصناعة النحوية أن يكون لكل معمول عامل.

ولعلّ ابن السراج قد تفرد – برأيه هذا في هذه المسألة– مخالفًا ما نسب لسيبويه وجماعة من البصريين من أن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه.

وحجّة هذا القول اختلافُ العمل لاختلاف العامل الموجود، ولو كان العمل للحرف لم يختلف عملُه ؛ لأن العامل إنما يعمل عملًا واحدًا إمّا رفعًا ، وإمّا نصبًا ، وإمّا خفضًا ، وإمّا جزمًا [٢] .

وعلى هذا المبرد ، حيث قال: " واعلم أن المعطوف على الشيء يَحُل محلَّه ؛ لأنه شريكه في العامل، نحو:( مررت بزيدٍ وعمرٍو) و(جاءني زيدٌ وعمرٌو).

فعلى هذا تقول: ( يا زيدُ وعمرُو أقبلا) ، وَ( يا زيدُ وعبدَ الله أقبلا) ؛ لأنّ (عبد الله) إذا حلَّ محلَّ ( زيد ) في النداء لم يكن إلا نصبًا تقول : (مررت بعمرٍو ومحمدٍ يا فتى )؛ لأن (محمدًا) إذا حلّ هذا المحلّ لم يكن إلا مخفوضًا منونًا"[٣].

وهناك قول ثانٍ – مخالف لقول ابن السراج أيضًا–: وهو أن العامل في المعطوف فعل

---

(١) الأصول٢/٦٩

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/٤، ولم أجد في كتاب سيبويه ما يؤيد ما نسب إليه أو يبين قولًا آخر .

(٣) المقتضب٤/٢١١

محذوف مقدّر بعد الواو من جنس الفعل العامل في المعطوف عليه[١].

وحجة هذا القول أن الفعل المحذوف يجوز إظهاره ويكون هو العامل ، نحو: (أكرمت محمدًا وسعدًا) ؛ فيجوز أن نقول: ( وأكرمت سعدًا) ؛ فحذف الفعل لدلالة الفعل الأول عليه، وهو أيضًا مراد من حيث المعنى ، وكذلك أثره الإعرابي باقٍ[٢].

وممن قال بهذا القول ابن جني[٣]، والسهيلي[٤].

أما قول ابن السراج بنيابة حرف العطف عن العامل في المعطوف عليه ؛ فحجته أنه إنَّما وُضِع لينوب عن العامل ويغني عن إعادته وبرهان ذلك أنه قام مقام العامل السابق في النصب والخفض والجزم -كما وضّح بالأمثلة- واعترض الجمهور عليه بأن الحرف لا يعمل عند البصريين حتى يختص وحرف العطف غير مختص ؛ فلا يصلح للعمل ؛ لأنه يدخل على الاسم والفعل[٥].

ولعلّ ما دعا ابن السراج إلى هذا القول أنه بدلًا من أن يقدّر في كل مرة عاملًا، أناب حرف العطف عنه ، ولم يجعل حرف العطف عاملًا بذاته لعدم اختصاصه ؛ فهو يدخل على الأسماء والأفعال على حدٍ سواء.

والأقرب – والله أعلم – أن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بواسطة حرف العطف كما يرى ابن عصفور[٦]: " والعامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بواسطة حرف العطف، فإذا قلت: ( قام زيد وعمرو) ، فالعامل في (عمرو) (قام) بواسطة (الواو) وكذلك تفعل مع سائر حروف العطف"[٧].

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش٥/٤ ، والفصول المفيدة ٥٩

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/٤

(٣) انظر سر الصناعة ٢/٢٨٠- ٢٨٣

(٤) انظر نتائج الفكر ١٩٥

(٥) انظر الفصول المفيدة ١/٥٨

(٦) علي بن مؤمن بن محمد بن علي العلامة ابن عصفور النحوي الحضرمي الإشبيلي، حامل لواء العربية بالأندلس، ولد سنة ٥٩٧هـ بإشبيلية وتوفي سنة٦٦٣هـ وقيل ٦٦٩هـ بتونس، من أشهر تصانيفه : كتاب الممتع، وكتاب المقرب في النحو. انظر الوافي بالوفيات ٢٢/١٦٥- ١٦٦

(٧) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٢٧

وأجاب عن إعمال حرف العطف أنه غير مختص لذلك لا يعمل، وأجاب عن تقدير عامل بعد حرف العطف أنه قد تبين أن هذا لا يسوغ في مثل: ( اختصم زيد وعمرو)[١].

أما عن أثر هذا العامل عند ابن السراج فقد أورد هذا الرأي محتجًا به على عدم جواز العطف على عاملين ، وسيأتي الحديث عن هذه المسألة في مسائل العامل في العطف[٢].

ودلّ بهذا العامل على أن كل جملتين يحذف من أحدهما شيء ويقتصر بدلالة الجملة الأخرى على المحذوف فهي كالجملة الواحدة ، منظِّرًا بحذف المعمول – في قولهم: (ضربت وضربني زيد)– اكتفاءً بالمعمول الثاني دليلًا على الأول ، قائلًا:

"إلا أنّ حذف العامل إذا دلّ عليه الأول أحسن مع العطف ؛ لأن الواو تقوم مقام العامل في كل الكلام"[٣].

## • عـامـل المنـادى :

قال ابن السراج :

" وينبغي أن تعلم: أن حق كل منادى النصب، من قبل أن قولك: ( **يا فلان** ) **ينوب عن قولك** : ( **أنادي فلانًا**) ؛ لأن قولك: ( يا ) هو العمل بعينه وأنه فارق سائر الكلام ؛ لأن الكلام لفظ يغني عن العمل، وهذا العمل فيه هو اللفظ.

فإن قلت: ( ناديت زيدًا ) بعد قولك:( يا زيد) وهو مثل قولك: (ضربت زيدًا )، بعد علمك[٤] ذلك به ، فتأملْ هذا فإنه منفرد به هذا الباب "[٥].

يتضح من كلام ابن السراج –أعلاه– أنه يرى أن العامل في المنادى (يا) نيابة عن الفعل (أنادي).

---

(١) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٢٧/١

(٢) انظر العطف على معمولي عاملين ص ١١٧ من البحث.

(٣) انظر الأصول ٦٥/٢

(٤) خطأ مطبعي والصواب: [ عملك]

(٥) المصدر نفسه ٣٣٣/١

وقد أشار ابن السراج إلى بعض الأقوال في هذه المسألة – في معرض حديثه عن المنادى المضاف[١]– فبيّن أن سيبويه يرى أنه منصوب بإضمار الفعل المتروك إظهارُه[٢].

وأشار –كذلك – إلى أن المبّرد يرى أن ( يا ) بدل من قولك (أدعو) أو ( أريد)[٣].

وأثناء بحثي في الكتاب وجدت نصًا ، بيّن فيه سيبويه أنّ(يا) بدلًا من الفعل ، حيث قال: "حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام ، وصار(يا)بدلًا من اللفظ بالفعل ،كأنه قال:(يا، أريد عبدَ الله) ، فحذف (أريد) وصارت(يا) بدلًا منها ؛ لأنك إذا قلت:يا فلان، عُلِم أنك تريده.

ومما يدلّك على أنه يَنتصب على الفعل، وأنّ (يا) صارت بدلًا من اللفظ بالفعل ، قولُ بعض العرب: (يا إياك أعني) ، ولكنهم حذفوا الفعل، وصارت يا ، وأيا ، وأي بدلًا من اللفظ بالفعل".[٤]

فتبيّن أن ابن السراج اقتفى أثر سلفيه سيبويه والمبرد ، في إنابة حرف النداء عن الفعل.

وممن قال بهذا القول من المتأخرين: ابن الأنباري[٥]، وابن هشام[٦].

ومن آراء النحاة – أيضًا– في ناصب المنادى:

ما نقل عن الكوفيين أن( يا ) وأخواتها، التي ينادى بها ، أسماء أفعال، تتحمل ضميرًا مستكنًا فيها[٧].

و كذلك رأى كل من الجرجاني[٨] وصدر الأفاضل[٩] أن ناصبه حرف النداء.

ورأى السهيلي أنّ المنادى منصوب بالقصد إليه وإلى ذكره[١٠].

---

(١) انظر الأصول ٣٤٠/١

(٢) انظر الكتاب ١٨٢/٢

(٣) انظر المقتضب ٢٠٢/٤

(٤) الكتاب ٢٩١/١ تحت عنوان:( هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي)

(٥) انظر أسرار العربية ١٢٧

(٦) انظر شرح قطر الندى ٢٠٢

(٧) انظر الجنى الداني ٣٥٥

(٨) انظر العوامل المئة ٥٢

(٩) انظر ترشيح العلل ١٥٥– ١٦٩

(١٠) انظر نتائج الفكر ٦١

أما أثر هذا العامل عنده فيتبين من خلال ظاهرة إنابة العوامل عن بعضها فقد أناب حرف النداء عن فعله.

وهناك أثر آخر يتمثل في استدلاله بهذا القول على بناء العلَم المفرد[١] ، قائلًا:

" يدلّ على أنه غير معرب أن موضعه نصب، والدليل على ذلك أن المضاف إذا وقع موقع المفرد نصب، تقول:(يا عبدَ الله)، وأن الصفة قد تنصب على الموضع تقول: يا زيدُ (الطويل)[٢] فلو كانت الضمة إعرابًا لما جاز أن تنصبه إذا أضفناه ، ولا أن تنصب وصفه، لكنا نقول: أنه مضموم، مضارع للمرفوع "[٣].

ثم أكّد على هذه القضية بقوله الآنف الذكر في أعلى المسألة، ثم بيّن سبب بناء الاسم المفرد قائلًا:

" وأما السبب الذي أوجب بناء الاسم المفرد فوقوعه موقع غير المتمكن، ألا ترى أنه قد وقع موقع المضمرة والمكنيات"[٤].

واستنادًا على رأيه في صدر المسألة ، بيّن – في معرض حديثه عن الحرف وما يميزه عن غيره – أن الحرف لا يأتلف منه مع الاسم كلام، واستثنى حروف النداء مبينًا استغناء المنادى بحرف النداء ؛ لأن ثَمّ فعلًا يراد[٥].

## • اسم الفاعل :

تحدث ابن السراج عن هذا العامل تحت قسم الأسماء التي تعمل عمل الفعل ، وعند شرحه قال: " اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل، هو الذي يجري على فعله ويطرد القياس فيه"[٦].

---

(١) انظر الإنصاف مسألة المنادى المفرد العلم معرب أو مبني ؟ ٢٦٤/١

(٢) ورد اللفظ – في متن الأصول– بتنوين الضم ، وهو خطأ مطبعي، والذي يناسب سياق الكلام–هنا–أن يضبط بالفتحة؛ فيصبح [الطويلَ].

(٣) الأصول ٣٣٢/١

(٤) المصدر نفسه ٣٣٣/١

(٥) انظر المصدر نفسه٤١/١

(٦) المصدر نفسه١٢٢/١

**أ) سبب عمل اسم الفاعل:**

بيّن ابن السراج أن: " اسم الفاعل أعمل بمضارعته الفعل إذ كان أصل الأعمال للأفعال وأصل الإعراب للأسماء.

وتقول: مررت برجل ضارب أبوه زيدًا ،كما تقول: مررت برجل يضرب أبوه زيدًا ، ومررت برجل مدحرِج أبوه كما تقول: يدحرِج أبوه وتقول: زيد مكرِم الناس أخوه كما تقول: زيد يكرِم الناس أخوه ، وزيد مستخرِج أبوه عمرًا، كما تقول: يستخرج "[١].

فأصل الإعمال للأفعال، أما الأسماء فالأصل فيها أنها معرّضة للعوامل، ولا تعمل إلا بالنيابة عن الفعل أو الحرف ، وإنما عمل اسم الفاعل لمضارعته(مشابهته)الفعل المضارع ، ولكن بشروط.

**ب) شروط عمل اسم الفاعل:**

بيّن أن اسم الفاعل يعمل إذا كان **للحال أو الاستقبال**، فقال:

" تقول: (هذا ضاربٌ زيدًا)، إذا أردت (بضارب) ما أنت فيه أو المستقبل كمعنى الفعل المضارع له، فإذا قلت: (هذا ضارب زيد)، تريد به معنى المضي فهو بمعنى: (غلام زيد)، وتقول:(هذا ضارب زيدٍ أمس)، ( وهما ضاربا زيدٍ)، (وهم ضاربو زيدٍ وهن ضاربات أخيك)،كل ذلك إذا أردت به معنى المضي، لم يجز فيه إلا هذا، يعني الإضافة والخفض، لأنه بمنزلة قولك: (غلام عبد الله وأخو زيد)، ألا ترى أنك لو قلت: ( غلامٌ زيدًا ) كان محالًا فكذلك اسم الفاعل إذا كان ماضيًا؛ لأنه اسم وليست فيه مضارعة للفعل لتحقيق الإضافة وإن الأول يتعرف بالثاني، ولا يجوز أن تدخل عليه الألف واللام وتضيفه كما لم يجز ذلك في (الغلام ) وإنما يعمل اسم الفاعل الذي يضارع (يفعل) كما أنه يعرب من الأفعال ما ضارع اسم الفاعل الذي يكون للحاضر والمستقبل، فأما اسم الفاعل الذي يكون لما مضى فلا يعمل كما أن الفعل الماضي لا يعرف"[٢] .

فتبين من قول ابن السراج أن اسم الفاعل يعمل إذا كان للحال أو الاستقبال فحسب .

---

(١) الأصول ١٢٣/١

(٢) المصدر نفسه ١٢٥/١- ١٢٦

وهو كذلك عند سيبويه يعمل إذا جرى مجرى المضارع في الحال والاستقبال ؛ حيث قال: " قولك: (هذا ضاربٌ زيدًا غدًا)، فمعناه وعملُه مثلُ: (هذا يَضْرِبُ زيدًا غدًا). فإذا حدّثت عن فعلٍ في حين وقوعِه غيرِ منقطعٍ كان كذلك. وتقول:(هذا ضاربٌ عبدَ الله الساعةَ)، فمعناه وعملُه مثلُ: (هذا يَضرب زيدًا الساعةَ)، و(كان زيدٌ ضارباً أباك)، فإنَّما تُحدِّث أيضًا عن اتِّصال فعلٍ في حال وقوعه، و(كان مُوَافقًا زيدًا)، فمعناه وعملُه كقولك: (كان يَضرب أباك)، و(يوافِقُ زيدًا). فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منوَّنًا"[١].

أما ما كان للمضي فهو عند ابن السراج لا يعمل واحتج لذلك ، أنّ ما كان للماضي فهو بمنزلة (غلام زيد) ؛ أي لا يصلح فيه إلا الإضافة والخفض، وقد تابع في ذلك سيبويه[٢]، ووافق المبرّد في عبارته[٣] ، وخالف الكسائيَّ الذي يرى أن اسم الفاعل يعمل للمضي محتجًا بعمل اسم الفاعل في، نحو: قوله تعالى:﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾[٤] .

ولا حجة له في ذلك ؛ لأنه على حكاية الحال؛ والمعنى: يبسط ذراعيه؛ بدليل: {ونقلبهم} ، ولم يقل وقلبناهم[٥].

- **اسم الفاعل والاعتماد:**

قال ابن السراج – في، نحو:(منطلق زيد) –:

" فإن أردت أن تجعل منطلقًا في موضع (ينطلق)، فترفع (زيدًا) بـ(منطلق) على أنه فاعل كأنك قلت:(ينطلق زيد) ، قبح إلّا أن يعتمد اسم الفاعل وهو (منطلق)، وما أشبهه على شيء قبله، وإنما يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرت على موصوف ، نحو قولك:( مررت برجلٍ قائمٍ أبوه )، ارتفع (أبوه) بـ(قائم) أو يكون مبنيًّا على مبتدأ، نحو قولك:(زيدٌ قائمٌ أبوه)،

(١) الكتاب ١٦٤/١

(٢) انظر المصدر نفسه ١٧١/١

(٣) انظر المقتضب ١٤٨/٤

(٤) الكهف : ١٨

(٥) انظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٩٥/٣

وحسن عندهم: (أ قائم أبوك، و أ خارج أخوك)، تشبيهًا بهذا إذا اعتمد (قائم) على شيء قبله "[١].

تناول ابن السراج عمل اسم الفاعل مبينًا أنه يعمل إذا اعتمد على شيء قبله كوقوع اسم الفاعل صفة، نحو: ( مررت برجلٍ قائمٍ أبوه )، أو وقع خبرًا لمبتدإٍ، نحو:( زيدٌ قائمٌ أبوه)، أو سُبق باستفهام، نحو: ( أ قائم أبوك )، و( أ خارج أخوك ).

وأجاز ابن السراج إعمال اسم الفاعل في الرفع من غير اعتماد، أجازه على قبح، قائلًا:

" إذا قلت:( قائم زيد )، فأردت أن ترفع زيدًا (بقائم) وليس قبله ما يعتمد عليه البتة فهو قبيح، وهو جائز عندي على قبحه"[٢].

وابن السرج بإجازته عمل اسم الفاعل من غير اعتماد موافق لمذهب الكوفيين[٣]، أما في النصب فاشترط الاعتماد موافقًا لمذهب البصريين[٤]، قائلًا:" وكذلك المفعول لا يعمل فيه اسم الفاعل مبتدأ غير معتمد على شيء قبله، نحو: ضارب وقاتل، لا تقول: ضارب بكرًا عمرو فتنصب بكرًا (بضارب) وترفع عمرًا به، لا يجوز أن تعمله عمل الفعل حتى يكون محمولًا على غيره، فتقول: هذا ضاربٌ بكرًا "[٥].

ومن خلال دراسة هذه المسألة برزت الجوانب التالية:

- أنّ اسم الفاعل إنما عمل لمشابهته الفعل الذي هو الأصل في العمل.
- أكّد أنّ أصل الإعمال للأفعال ، وأصل الإعراب للأسماء.
- أنّ ابن السراج يشترط لعمل اسم الفاعل أن يكون للحال أو الاستقبال.
- أنّ ابن السراج يشترط في عمل اسم الفاعل النصب أن يكون معتمدًا على شيء قبله.
- أنّ ابن السراج يجيز- على قبح – أن يرفع اسم الفاعل اسمًا من غير اعتماد على شيء قبله.

---

(١) الأصول ٦٠/١

(٢) المصدر نفسه ٦٠/١

(٣) انظر ارتشاف الضرب ١٠٨٣/٣

(٤) انظر المصدر نفسه ١٠٨٢/٣

(٥) الأصول ٦٠/١

## • المصدر :

قال ابن السراج:

" اعلم: أن المصدر يعمل عمل الفعل؛ لأن الفعل اشتق منه وبُنِيَ مثله للأزمنة الثلاثة : الماضي والحاضر والمستقبل، نقول من ذلك: (عجبت من ضرْب زيدٍ عمرًا ) إذا كان (زيد) فاعلًا ، و(عجبت من ضرْب زيدٍ عمرٌو)؛ إذا كان (زيد) مفعولًا[١]، وإن شئت نونت المصدر وأعربت ما بعده بما يجب له لبطلان الإضافة فاعلًا كان أو مفعولًا ؛ فقلت: (عجبت من ضربٍ زيدٌ بكرًا، ومن ضربٍ زيدًا بكرٌ)، وتدخل الألف واللام على هذا فتقول: (عجبت من الضرب زيدًا بكرٌ)، لا يجوز أن تخفض (زيدًا) من أجل الألف واللام، لأنهما لا يجتمعان والإضافة كالنون والتنوين "[٢].

فيفهم من كلامه أن المصدر يعمل عمل الفعل – أي ينوب عنه– ؛لأنه أصل الفعل، والفعل مشتق منه، كما هو مذهب البصريين.

وبالرجوع للكتاب تبيّن أن سيبويه أنابه عن الفعل ، ممثلًا له بـ" عجبت مِن ضَرْبٍ زيدًا ، فمعناه: أنّه يَضرب زيدًا ، وتقول عجبت من ضرْبٍ زيدًا بكرٌ، ومن ضرْبٍ زيدٌ عمرًا ،إذا كان هو الفاعل ، كأنه قال: عجبت من أنه يضرب زيدٌ عمرًا ، ويضرب عمرًا زيدٌ "[٣].

لكنه فرّق بينه وبين اسم الفاعل، مبينًا أن المصدر فيه فاعل ظاهر ومفعول، أما اسم الفاعل فلا يحتاج فيه إلى إظهار الفاعل لأنه مضمر فيه ؛ فقال:" وإنَّما خالف هذا الاسمَ الذي جرى مَجرى الفعل المضارع في أَنَّ فيه فاعلًا ومفعولًا، لأنّك إذا قلت:( هذا ضاربٌ ) فقد جئت بالفاعل وذكرتَه، وإذا قلت:(عجبتُ من ضرْبٍ) فإنَّك لم تذكر الفاعلَ ، فالمصدرُ ليس بالفاعل وإن كان فيه دليلٌ على الفاعل، فلذلك احتجتَ فيه إلى فاعل ومفعول ولم تحتج حين قلت: (هذا ضاربٌ زيدًا) إلى فاعل ظاهر، لأنَّ المضمر في ضارب هو الفاعل "[٤].

وممن قال بهذا القول المعلل، وقارن بين المصدر واسم الفاعل: ابن مالك ، حيث قال:

---

(١) أي (عجبت من ضرْب زيدٍ عمرًا)، فيكون (زيد) هو الفاعل في المعنى، و(عجبت من ضرْب زيدٍ عمرٌو) فيكون (زيد) هو المفعول في المعنى؛ وقد بينه ابن السراج في الفرق بين اسم الفاعل والمصدر كما سيأتي.

(٢) الأصول١/ ١٣٧

(٣) الكتاب١/١٨٩

(٤) المصدر نفسه ١/١٨٩

" عمل المصدر عمل الفعل؛ لأنه أصل والفعل فرعه ، فلم يتقيد عمله بزمان دون زمان بل يعمل عمل الماضي والحاضر والمستقبل؛ لأنه أصل لكل واحد منها، بخلاف اسم الفاعل فإنه عمل للشبه ، فتقيد عمله بما هو شبهه وهو المضارع"[(١)].

وقد حدد النحاة – من بعد– موضعين يعمل المصدر فيها عمل الفعل:

أحدهما: أن يكون نائبًا مناب الفعل، نحو:( ضربًا زيدًا )، فـ(زيدًا) منصوب بـ(ضربًا) لنيابته مناب الفعل( اضرب).

وثانيهما: أن يكون المصدر مقدرًا بـ(أنْ) والفعل، أو بـ(ما) والفعل[(٢)].

وأعملوه عمل فعله دون التقيد بزمان دون زمان، بل يعمل عمل الماضي والحاضر والمستقبل؛ لأنه أصل لكل واحد منها، ولكن جعلوا له شروطًا:

أحدها: أن يكون مظهرًا، فلو أُضمر لم يعمل خلافًا للكوفيين.

وثانيها: أن يكون مكبّرًا ، فلو صُغر لم يعمل.

وثالثها: أن يكون غير محدود فلو حُد بالتاء لم يعمل، فلا يقال:(عجبت من ضربتك زيدًا).

ورابعها: أن يكون غير منعوت قبل تمام عمله، فلا يجوز:(أعجبني ضرْبُك المبرح زيدًا ) ؛ لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما.

وخامسها: أن يكون مفردًا[(٣)].

أما عن أثر هذا العامل عند ابن السراج:

❖ فقد احتج على إعمال المصدر عمل الفعل بأنه أصل الفعل، وهذا مما يؤكد نزعته البصرية، وفرّق بين المصدر وبين اسم الفاعل مبينًا : " أن المصدر يجوز أن يضاف إلى الفاعل وإلى المفعول؛ لأنه غيرهما، تقول:(عجبت من ضرْب زيدٍ عمرًا)، فيكون (زيد) هو الفاعل في المعنى ، و(عجبت من ضرْب زيدٍ عمرٌو)، فيكون (زيد) هو المفعول في المعنى ولا

---

(١) شرح التسهيل٣/١٠٦

(٢) انظر شرح ابن عقيل ٣/ ٩٣

(٣) انظر شرح الأشموني ٢/ ٣٣٤– ٣٣٥، وشرح التسهيل ٣/ ١٠٦،والتذييل والتكميل ١١/ ٥٥– ٦١

يجوز هذا في اسم الفاعل، لا يجوز أن تقول: (عجبت من ضاربِ زيدٍ)، و(زيد) فاعل؛ لأنك تضيف الشيء إلى نفسه، وذلك غير جائز"[١].

❖ ويفهم من كلام ابن السراج أن المصدر يعمل عمل الفعل مفردًا منونًا – ولم يستخدم في أمثلته إلا مصادر مفردة – ومضافًا إلى الفاعل، والمفعول، ويعمل في الأزمنة الثلاثة الماضي والحاضر والمستقبل.

❖ كذلك أشار إلى إعمال المصدر المحلى بأل[٢]–كما هو واضح في صدر المسألة– واستحسن قول من قال بعدم عمله[٣] وإنما نصب بإضمار فعل مما يدل على جوازه عنده قائلًا: " وقال قوم: إذا قلت: ( أردت الضرب زيدًا )إنما نصبته بإضمار فعل، لأن الضرب لا ينصب[٤] وهو عندي قول حسن "[٥].

❖ أشار إلى إعمال اسم المصدر[٦] عند الكوفيين قائلًا:"وحكى قوم أن العرب قد وضعت الأسماء في مواضع المصادر فقالوا : (عجبت من طعامك طعامًا)، يريدون: من إطعامك".

وذكر شاهدين ، الأول قول الشاعر:

---

(١) الأصول١/٥٢

(٢) وهو مذهب سيبويه، انظر الكتاب١/١٩٢، ومن وافقه على ذلك فعلّته أن الألف واللام زائدة كالذي والتي، والتعريف في هذه الأشياء بغير (أل) إذ لا يجتمع على الاسم تعريفان، انظر همع الهوامع ٣/٦١،والألف واللام بمنزلة التنوين، انظر البحر المحيط ٥/٥٠١

(٣) نسب أبو حيان هذا القول للكوفيين. انظر البحر المحيط ٥/٥٠٠

(٤) من أنكر عمل المصدر وفيه الألف واللام ، فلخروجه عن شبه الفعل. انظر خزانة الأدب للبغدادي ٨/١٢٨

(٥) الأصول ١/١٣٧

(٦) اسم المصدر: هو ما دلّ على معنى المصدر، ونقص عن حروف فعله لفظاً وتقديراً من غير تعويض كسلام وكلام، فقياس مصدرهما تسليم وتكليم. ومثلهما عطاء. انظر اللباب في قواعد اللغة ٥١

أظليمَ إن مصابكم رجلًا *** أهدى السلام تحية ظلمُ[١]

والثاني قول الآخر: وبعد عطائك المئة الرتاعا[٢]

وأوّل الأول بقوله: أراد : إن إصابتكم ، وأوّل الثاني بقوله: أراد: بعد عطائك[٣]

وتأويله اسم المصدر يدلّ أنه يميل إلى مذهب البصريين الذين لا يرون إعمال اسم المصدر إلا في الضرورة ؛ لذلك أوّله بالمصدر، والمصدر يعمل عمل فعله.

## • اسـم الفـعل :

قال ابن السراج – في معرض ذكره للعوامل، وتحديدًا عند ذكره الضرب الثاني من أضرب الاسم العامل– : " أن يعمل الاسم بمعنى الفعل ، والأسماء التي تعمل عمل الفعل... وأسماء سموا الفعل بها"[٤].

وقال– أيضًا–: " موضع هذه الأسماء من الكلام في الأمر والنهي، فما كان فيها في معنى ما لا يتعدى من الأفعال فهو غير متعدٍ ، وما كان منها في معنى فعلٍ متعدٍ تعدى "[٥].

وذكر أن جميع هذه الأسماء لا تتصرف تصرف الفعل[٦].

فيفهم من كلام ابن السراج أنه ينيب أسماء الأفعال عن أفعالها في التعدي واللزوم.

---

(١) البيت من بحر الكامل، وهو للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ص ٩١،بضم الميم (أ ظليمُ ) وكذا نسبه في خزانة الأدب١/ ٤٥٤، لكن أورده برواية أخرى (أظلوم..)،ونسب لآخرين كأبي دهبل الجمحي في ديوانه ص ٦٦ و(ظليم) أو(ظلوم)؛اسم امرأة منادى مرخم، ولهذا البيت قصة ملخصها أن هذا البيت أُنشد أمام الخليفة الواثق فاعترض بعض الحاضرين زاعمًا أن ضبط (رجلًا )خطأ وأن الصواب: (رجلُ) رُفع خبرًا لـ(إنّ)، واختلف فيه في ذلك المجلس؛ فأتي بالمازني ؛فبين أن خبر(إن) كلمة (ظلم) إذ لا معنى للبيت حتى يتم بقوله: (ظلم).انظر معجم الأدباء ٧٥٩/٢. والشاهد فيه إعمال المصدر عمل الفعل؛ فينصب (رجلًا).

(٢) عجز بيت للقطامي عمير بن شييم، وصدره: [أكُفْرًا بعدَ ردّ الموتِ عنّي]،وهو من بحر الوافر، قاله في مدح زفر بن الحارث الكلابي .انظر ديوانه ص ٣٧، والشاهد فيه قوله: "عطائك المئة" فقد عمل اسم المصدر الذي هو "عطاء" عمل الفعل، لأنه بمعنى "الإعطاء"، فنصب مفعولين، الأول قوله "المئة"، والثاني محذوف، تقديره: "إيّاي". انظر شرح المفصل لابن يعيش١/٧٣

(٣) الأصول١/١٣٩-١٤٠

(٤) المصدر نفسه ٥٢/١

(٥) المصدر نفسه١/١٤١

(٦) انظر المصدر نفسه١/١٤٢

وقد ذكر سيبويه أنه سمي بها الأمر والنهي، فعملت عملهما ، ولم تجاوز، وتقوم مقام فعلهما[١].

وممن أشار إلى نيابة اسم الفعل عن الفعل من المتأخرين: ابن مالك[٢] ، وابن هشام[٣].

أما عن أثر هذا العامل عند ابن السراج فيظهر في منعه تصرف عمل هذه الأسماء لعدم تصرفها ؛ لأنها محمولة على الفعل ومنحطة عن مرتبته ؛ لذلك لا يقدم عليها معمولاتها فلم يجيز تقدم مفعولات أسماء الأفعال عليها[٤]، كما سيأتي بيانه في مبحث التقديم والتأخير، مسألة تقديم معمول اسم الفعل عليه[٥] عندما وجه الآية :

﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾[٦].

## ثانيًا: العامل النائب عن الحرف:

### • عامل الجر في المضاف إليه ( المضاف ) :

قال ابن السراج:

" يعمل الاسم لمعنى الحرف وذلك في الإضافة، والإضافة تكون على ضربين: تكون بمعنى اللام وتكون بمعنى (من)، فأما الإضافة التي بمعنى اللام، فنحو قولك: (غلام زيدٍ)، و(دار عمرٍو)، ألا ترى أن المعنى: (غلام لزيدٍ) و(دار لعمرٍو).."[٧].

---

(١) انظر الكتاب١/٢٤٣

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ٣/١٣٨٧

(٣) انظر أوضح المسالك ٤/٧٥

(٤) وهو بهذا الرأي- في هذه المسألة- مؤيد لمذهب البصريين ، والفراء ، مخالف لمذهب الكوفيين.
انظر الإنصاف١/١٨٤-١٨٥، وائتلاف النصرة ٣٤-٣٥

(٥) انظر ص ١٠٣ من هذا البحث.

(٦) النساء : ٢٤

(٧) الأصول ١/٥٣

وقال -أيضًا-:" أما الإضافة التي بمعنى ( من ) ؛ فهو أن تضيف الاسم إلى جنسه ،نحو قولك: (ثوب خزٍّ) و(باب حديدٍ)، تريد: ثوبًا من خزٍّ ، وبابًا من حديدٍ، فأضفت كل واحد منهما إلى جنسه الذي هو منه "[١].

فيفهم من كلام ابن السراج – أعلاه – أن المضاف ينوب عن حرف الجر ، ويعمل عمله في المضاف إليه ، سواء أكانت الإضافة بمعنى اللام ، نحو: (غلام زيدٍ)؛ أي غلام لزيدٍ ،أم إضافة الشيء إلى جنسه التي بمعنى (مِن)، نحو:( ثوب خزٍ ) ، أي ثوب من خزٍ .

وقد كان القياس ألا يعمل من الأسماء إلا ما أشبه الفعل ، والمضاف لا يشبه الفعل – غالبًا[٢]–، ولو أشبهه لم يعمل في هذا الموضع ؛ لأن الفعل لاحظّ له في عمل الجر، لذلك بحث النحاة عن معنى التركيب فاكتشفوا تضمنه معنى حرف الجر ، وحرف الجر عامل كما أن الفعل عامل ؛ فناب المضاف مناب حرف الجر، فعمل عمله ، ويدل له اتصال الضمائر به ولا تتصل إلا بعاملها[٣] ، ويؤيد هذه النظرة – عند ابن السراج – أنه بعد استطراده عن المضاف، ختم بقاعدة كلية(توجيهية) تدل على التبرير السابق، قائلًا:

" واعلم أن الاسم لا يعمل في الفعل، ولا في الحرف ، بل هو المعرّض للعوامل من الأفعال والحروف"[٤].

وابن السراج على رأي سيبويه[٥]، والمبرد[٦] في إنابة المضاف عن حرف الجر، وممن تبع هذا الرأي من المتأخرين: ابن مالك[٧]، وابن يعيش[٨]،وابن عقيل[٩]، وابن هشام[١٠].

---

(١) الأصول ٥٣/١-٥٤

(٢) ذكرت غالبًا احترازًا من الأسماء التي تعمل عمل الفعل لشبهها به،كالمشتقات المذكورة في المبحث السابق.

(٣) همع الهوامع ٤١٢/٢

(٤) الأصول ٥٤/١

(٥) انظر الكتاب باب الجر٤١٩/١، والهمع٤١٢/٢، وأوضح المسالك٧٦/٣

(٦) انظر المقتضب٦٠/٣، و١٤٣/٤

(٧) انظر شرح التسهيل ٢٧٩/١

(٨) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٩٧/٢

(٩) انظر شرح ابن عقيل ٤٣/٣

(١٠) انظر أوضح المسالك ٧٦/٣

وهو مخالف للأخفش الذي يرى: أن العامل في المضاف إليه معنوي وهو الإضافة[١]، ومخالف لرأي ابن الحاجب القائل: إن العامل فيه حرف جر مقدّر[٢].

والذي يظهر أن العامل في المضاف إليه هو المضاف نيابة عن حرف الجر-كما ذهب إليه ابن السراج – وذلك ؛ لأن من قال إن العامل معنوي وهو الإضافة فاللفظي مقدّم على المعنوي ، ومن قال: إن العامل حرف جرٍّ مقدرٍ ؛ فذلك لا يصح ؛ لأنه يؤدي إلى حذف حرف الجر ، وإبقاء عمله ، وذلك لا يجوز إلا في ضرورة أو كلام نادر[٣].

والمضاف اسم ، ولا يعمل لعدم مشابهته الفعل- غالبًا- لذلك جعل المضاف نائبًا عن حرف الجر مؤدِّيًا عمله ، وفي ذلك محافظة على قواعد العامل ؛ حيث إن الذي يعمل أصالةً الفعل والحرف.

أما أثر هذا العامل في آراء ابن السراج ، فيظهر في قوله بنيابة العوامل عن بعضها، ويظهر- أيضًا- في عدم جواز تقديم المضاف إليه على المضاف كما سيأتي بيانه.

---

(١) انظر معاني القرآن للأخفش١/٢٢٦

(٢) انظر أمالي ابن الحاجب٢/٥٤٨ ، والهمع٢/٤١٢

(٣) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور٢/١٧١

# الفصل الثاني :

## أثر العامل في بعض التراكيب النحوية

ويضم مبحثين:

المبحث الأول: أثر العامل في التقديم والتأخير.

المبحث الثاني: أثر العامل في العطف.

# المبحث الأول: أثر العامل في التقديم والتأخير.

يتيح التقديم والتأخير حرية التعبير في الكلام العربي ، ولكنه يخضع لقوانين النحاة المبنية – في أغلبها – على نظرية العامل ، فتارة يجيز النحاة التقديم والتأخير وتارة يمنعونه.

وقد وضع ابن السراج – في التقديم – قاعدة كلية مبنية على العمل قائلًا:

" وأما ما يجوز تقديمه فكل ما عمل فيه فعلٌ متصرفٌ أو كان خبرًا لمبتدأ سوى ما استثنيناه"(١).

وتناول هذه القضية بشيء من التفصيل، ومن هذه المسائل المبنية على قضية العامل الآتي:

## • تقديم الصلة على الموصول:

لا يجيز ابن السراج تقديم الصلة على الموصول؛ لأنها كبعضه، وذلك ، نحو: الذي ، وأنْ، والألف واللام إذا كانت بمنزلة الذي فصلتها كصلته، حيث ينقل الفعل إلى اسم الفاعل ففي (الذي قام) تقول: القائم، ومما أورده في ذلك معللًا بالعامل قوله:

".. وكذلك إذا قلت: ( أَأَنْ تلد ناقتكم ذكرًا أَحبُّ إليكم أَمْ أُنثى) لم يجز أن تقول: أَذكرًا أَأَنْ تلد ناقتكُم أَحبُّ إليكم أم أُنثى؟ لأن (ذكرًا) العاملُ فيه ( تلدُ ) وتلدُ في صلة ( أَنْ ) وكذلك المصادر التي في معنى (أَن نفعلَ) ، لا يجوز أن يتقدم ما في صلتها عليها، لو قلت: أَولادةُ ناقتكم ذكرًا أَحبُّ إليكم أم ولادتُها أُنثى؟، ما جاز أَن تقدم (ذكرًا) على (ولادةٍ) "(٢).

وسبق سيبويه إلى منع الإعمال في الصلة المتقدمة ؛ فقال:

" وتقول: أَذَكَرٌ أنْ تلدَ ناقتك أحبُّ إليك أم أنثى، كأنّه قال: أَذَكَرٌ نِتاجُها أحبُّ إليك أم أنثى. فـ(أَنْ تَلِدَ) اسمٌ، و(تَلِدُ) به يَتمُّ الاسمُ كما يتمُّ (الذي) بالفعل، فلا عَمَلَ له – هنا – كما ليس يكون لصلةِ (الذي) عمل.

وتقول: أزيدٌ أنْ يضربه عمرو أَمثَلُ أم بِشْرٌ، كأنه قال: أزيدٌ ضرْبُ عمرٍو إياه أمثلُ أم بشرٌ، فالمصدر مبتدأ و(أمثلُ) مبنيٌّ عليه، ولم يُنْزَلْ منزلة يَفْعلُ، فكأَنّه قال: أزيد ضاربُه خيرٌ أم بشر. وذلك لأنك ابتدأْته وبنيت عليه فجعلته اسماً، ولم يَلتبس (زيدٌ) بالفعل إذ كان صلةً له، كما لم

---

(١) الأصول ٢/٢٢٢

(٢) المصدر نفسه ٢/٢٢٤

يلتبس به الضاربُه حين قلت: زيدٌ أنت الضاربُه ، إلاّ أنّ الضاربُه في معنى الذي ضَرَبه، والفعل تمَامُ هذه الأسماء ، فالفعل لا يلتبس بالأول إذا كان هكذا .." [١]

ومنع ابن السراج جواز نصب المصدر الذي بمعنى (إن فعل) أو (أن يفعل) لما تقدم عليه من صلته قائلًا:" وتقول:أعجبني اليومَ ضرْب زيدٍ عمرًا ، إن جعلت (اليوم) نصبًا بأعجبني فهو جيد، وإن نصبته بالضرب كان خطأً ، وذلك لأن الضرب في معنى (أن ضرب) وزيد وعمرو من صلته فإذا كان المصدر في معنى (إن فعل) أو(أن يفعل)، فلا يجوز أن ينصب ما قبله ، ولا يعمل إلا فيما كان من تمامه فيؤخر بعض الاسم ، ولا يقدم بعض الاسم على أوله "[٢].

وقد عوّل ابن السراج في نصه الآنف الذكر على رأي المبرد وعبارته[٣].

وممن قال بهذا الرأي بعد ابن السراج ابن جني حينما عقّب على عدم جواز تقديم الصلة على الموصول قائلًا : " ولا تعْمل الصِّلَة في الموصول ولا في شَيْء قبله "[٤].

ومثله عند العكبري ، حيث قال في خبر (عسى) أن والفعل: "و(أن) موصولة وما في حيز الصلة لا يتقدم على ما يعمل فيه"[٥].

ومن أثر هذه المسألة- عند ابن السراج- توجيهه تقدم الظرف(فيه)في قوله تعالى:﴿ **وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ۝٢٠** ﴾[٦]أنه لا يجوّز أن تجعل (فيه) في الصلة، وذكر أن بعض مشائخ البصريين يقول الألف واللام -ههنا- ليستا في معنى الذي ،وأنهما تدخل على الأسماء للتعريف، وأجاز أن يقدم عليها إذا كانت بهذا المعنى، ومتى كانت بهذا المعنى لم يجز أن يعمل ما دخلت عليه في شيءٍ فيحتاج (فيه) إلى عامل فيها.

وأوّله ابن السراج بقوله: (وكانوا فيه زاهدين من الزاهدين)، مبينًا أنه قول الكسائي لكنه لم

---

(١) الكتاب ١٣١/١

(٢) الأصول ١٣٩/١

(٣) انظر المقتضب ١٥٧/٤

(٤) اللمع ١٢٤

(٥) التبيين ٣٢٠

(٦) يوسف:٢٠

يفسر هذا التفسير[١].

وردّ ابن السراج إجازة الكسائي لـ(نعم فيك الراغب زيد) مبينًا أنّه غير مسموع من العرب وأنّ من قدّر أنّ (فيك) من صلة الراغب فهذا لا يجوز البتة ولا تأويل له ، ومعلِّلًا أنه ليس له تقديم الصلة على الموصول[٢].

كذلك منع تقديم الفاعل والمفعول الذي مع المصدر عليه معلِّلًا أنه في صلته ، قائلًا: "واعلم: أنه لا يجوز أن يتقدم الفاعل ولا المفعول الذي مع المصدر على المصدر؛ لأنه في صلته، وكذلك إن وكد ما في الصلة أو وصف، لو قلت: (دارَك أعجب زيدًا دخوْلُ عمرٍو)، فتنصب (الدار) بالدخول كان خطأً"[٣]، وهذا خلاف ما نسبه له السيوطي من القول بجواز تقديم المفعول على المصدر، في ، نحو: ( يعجبني عمرًا ضَرْبُ زيدٍ )[٤].

وترتّب على منع تقديم الصلة منع بعض التراكيب، نحو: الصلاة أن تقيمَ خير لك، في قولك: ( أن تقيم الصلاةَ خير لك )، وكذلك لا تقدم (تقيم) على (أنْ)،كذلك لا يجيز تقديم (الساعة) ، فلا تقول: الساعة أن تقيم الصلاة خير لك في قولك: ( أن تقيم الصلاة الساعة خير لك )، وكذلك منع قول: ( أذكرًا أأن تلد ناقتكم أحبُّ إليكم أم أنثى )، كما بين في صدر المسألة[٥].

---

(١) انظر الأصول ٢٢٣/٢

(٢) انظر المصدر نفسه ١١٩/١

(٣) المصدر نفسه ١٣٧/١

(٤) انظر الهمع ٤٦/٣

(٥) انظر الأصول ٢٢٤/٢

## • تقديم توابع الأسماء[١]:

قال ابن السراج – في معرض حديثه عن الأشياء التي لا يجوز تقديمها– :

"وجميع توابع الاسم حكمها كحكم الصفة"[٢] ، ثم عرض لها بالتفصيل كالآتي:

❖ **الصفة:** قال ابن السراج: " لا يجوز أن تقدم الصفة على الموصوف، ولا أن تُعملَ الصفة فيما قبل الموصوف، ولا تقدم شيئًا بصيغة المجهول مما يتصل بالصفة على الموصوف"[٣].

وأشار إلى خلاف الكوفيين في تقديم معمول الصفة على الموصوف قائلًا:

" وكذلك كل ما اتصل بها، فإذا قلت: ( عبد الله رجلٌ يأكلُ طعامَكَ )، لم يجز أن تقدم (طعامَك) قبل (عبد الله) ولا قبل (رجل)، والكوفيون يجيزون إلغاء (رجلٍ)؛ فيجعلونه بمنزلة ما ليس في الكلام فيقولون: (طعامَكَ عبد اللهِ رجلٌ يأكلُ) لا يعتدون (برجلٍ) وتقديره عندهم: (طعامكَ عبد الله يأكلُ) وإلغاء هذا غيرُ معروف "[٤].

فابن السرّاج لا يجيز تقديم الصفة على الموصوف، ولا يجيز إعمال الصفة فيما قبل الموصوف ، وهو بذلك موافق للبصريين، ومخالف للكوفيين الذين يجيزون تقديم معمول الصفة ووافقهم الزمخشري[٥] في قوله تعالى: ﴿ **وَقُل لَّهُمْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا ﴿٦٣﴾** ﴾[٦]؛ فجعل (في أنفسهم) متعلقًا بصفة القول (بليغًا)[٧].

وبيّن ابن السراج في موضع آخر السبب في ذلك المنع بأنها ليست كالفعل الذي يتقدم عليه ما عمل فيه ؛ لذلك منع جواز بعض التراكيب قائلًا:

" ولا يجوز عندي : نعم طعامك آكلًا زيد ، من أجل أن الصفة إذا قامت مقام الموصوف لم يجز أن تكون بمنزلة الفعل الذي تتقدم عليه ما عمل فيه ، وكما لا يجوز أن تقول:

---

(١) ذكر أن توابع الأسماء الصفة والبدل والعطف ،ولم يذكر التوكيد– هنا–ولعله ترك ذلك لأن التوكيد يتبع المؤَّكد حتمًا.

(٢) الأصول ٢٢٢/٢

(٣) المصدر نفسه ٢٢٥/٢

(٤) المصدر نفسه ٢٢٥/٢

(٥) انظر الكشاف ٢٤٣/٥

(٦) النساء : ٦٣

(٧) انظر شرح الكافية الشافية ١١٥١/٢-١١٥٢،وهمع الهوامع ١١٦/٣

نعم طعامك رجلًا آكلًا زيد ؛ فتعمل الصفة فيما قبل الموصوف فكذلك إذا أقمت (آكلًا) مقام (رجل)، كان حكمه حكمَه "[١].

وكذا الأمر عند سيبويه ؛ فلا يرى أن توضع الصفة موضع الموصوف، وما جاء من ذلك أعربه حالًا – إذا كان نكرة– من ذلك قوله: " هذا قائمًا رجلٌ، وفيها قائمًا رجلٌ. لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم وقُبح أن تقول: فيها قائمٌ ، فتضع الصفة موضع الاسم، كما قبح مررت بقائم وأتاني قائم ، جعلت القائم حالًا وكان المبني على الكلام الأول ما بعده "[٢].

ولذلك شواهد منها:

قول ذي الرمة: وتَحْتَ العوالي في القَنا مستِظلةً *** ظِباءٌ أعارتْها العيونَ الجآذرُ[٣]

وقول كُثيّر: لِمَيَّةَ موحِشاً طللُ *** يلوح كأنّه خِلَل[٤]

وممن تبع ابن السرّاج في عدم جواز تقديم الصفة وما اتصل بها على موصوفها ابن جني ؛ معلِّلًا أنه لا يجوز وقوع المعمول إلا حيث يجوز وقوع العامل[٥]، وممن منعه– أيضًا– السيوطي[٦].

❖ أما **البدل**: فقال ابن السراج عنه:" وأما البدل فلا يتقدم على البدل[٧]منه، وكذلك ما اتصل به لا يتقدم على الاسم المبدل منه"[٨].

---

(١) الأصول١/١١٩

(٢) الكتاب ١٢٢/٢

(٣) البيت من البحر الطويل ،وهو من شواهد الكتاب١٢٣/٢، والشاهد فيه نصب ( مستظلة) على الحال، وقد كانت صفة متأخرة للظباء، فلما تقدمت على الموصوف امتنع كونها صفة؛ لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف.

والعوالي: هي أعالي الهوادج، والقنا: عيدان الهوادج، أراد تحت العوالي ظباء مستظلة، شبه النساء بالظباء. انظر ديوان ذي الرمة ٢٤٥

(٤) البيت من مجزوء الوافر ،وهو من شواهد الكتاب١٢٣/٢، والشاهد فيه نصب( موحشًا) على الحال، وقد كان صفة متأخرة لـ(طلل)، فتقدمت على الموصوف فصارت حالًا.

ويروى لعزة موحشًا ؛يقول تلوح آثاره، وتتبين تبين الوشي في خِلل السيوف، وهي أغشية الأغماد واحدتها خلة. انظر ديوان كثير عزة ٥٠٦

(٥) انظر الخصائص ٣٩١/٢

(٦) انظر همع الهوامع ١٢٧/٣

(٧) في المتن البدل منه ، والذي يظهر أنه [المبدل منه].

(٨) الأصول ٢٢٥/٢

❖أما **العطف** فقال فيه: "وأما العطفُ فهو كذلك لا يجوز أن يتقدم ما بعد حرف العطف عليه، وكذلك ما اتصل به، والذين أجازوا من ذلك شيئًا أجازوه في الشعر، ولو جعلنا ما جاء في ضرورات الشعر أصولًا لزال الكلام عن جهته، فقدموا حرف النسق مع المنسوق به على ما نُسقَ به عليه وقالوا: إذا لم يكن شيءٌ يرفعُ لم يجزْ تقديم الواو ، والبيتُ الذي أنشدوه:

..... عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ[١]

فإنما جاز عندهم ؛ لأن الرافع في مذهبهم (عليك) "[٢].

فتبيّن أن ابن السرّاج لا يجيز تقديم ما بعد حرف العطف، ولا ما اتصل به على المعطوف عليه ، مبينًا أن ما جاء من ذلك يحمل على الضرورة التي لا يقاس عليها، مشيرًا إلى جواز شيءٍ من ذلك عند الكوفيين، فقال:" ولا يجيزون للشاعر إذا اضطر أن يقول:( إنّ وزيدًا عمرًا قائمان) ،لأن (إنّ) أداة وكل شيء لم يكن يرفع لم يجز أن تليه الواو عندهم على كل حال، فهذا شاذ ولا يقاس عليه ، وليس شيء منصوب مما بعد حرف النسق يجوز تقديمه إلا شيء أجازه الكوفيون فقط ،وذلك قولهم: زيدًا قمت فضربت، وزيدًا أقبل عبد الله فشتم. وقالوا الإقبال والقيام هنا لغو"[٣].

وأنشد ابن جني هذا البيت، وعلق عليه موجهًا بما ذكره ابن السراج عن بعضهم من إجازة ذلك على أن الرافع له (عليك)، فقال : " فحملته الجماعة على هذا، حتى كأنه عندها: عليك السلام ورحمة الله، وهذا وجه؛ إلّا أن عندي فيه وجهًا لا تقديم فيه ولا تأخير من قبل العطف.

وهو أن يكون ( رحمة الله ) معطوفًا على الضمير في ( عليك)، وذلك أن ( السلام ) مرفوع بالابتداء، وخبره مقدَّم عليه وهو ( عليك )، ففيه إذًا ضمير منه مرفوع بالظرف، فإذا

---

(١) عجز بيت للأحوص صدره:[ ألا يا نخلةً من ذاتِ عِرْقٍ]، وهو من بحر الوافر ،انظر خزانة الأدب١٩٣/٢ والشّاهدُ فيه : (عليك ورحمة الله السّلام) حيث قدّم المعطوف وهو (رحمة الله) على المعطوف عليه وهو (السّلام) للضّرورة الشّعريّة.

(٢) الأصول ٢٢٥/٢ – ٢٢٦

(٣) المصدر نفسه ٢٢٦/٢

عطفت (رحمة الله) عليه ذهب عنك مكروه التقديم، لكن فيه العطف على المضمر المرفوع المتصل من غير توكيد له، وهذا أسهل عندي من تقديم المعطوف على المعطوف عليه"[١].

وعلى كلٍ فهذا من باب الضرورة الشعرية التي تحفظ ولا يقاس عليها؛ ويبقى حكم المعطوف لا يقدم على ما قبله.

وقصَر ابن الشجري جواز التقديم في الضرورة على المعطوف؛ لأنه غير المعطوف عليه؛ فقال:" وإنما جاز في الضّرورة تقديم المعطوف على المعطوف عليه، ولم يجُز ذلك في الصفة والتوكيد والبدل، لأن المعطوف غير المعطوف عليه، والصّفة هي الموصوف، وكذلك المؤكِّد عبارةٌ عن المؤَكَّد، والبدل إما أن يكون هو المبدل أو بعضه أو شيئًا ملتبسًا به"[٢].

وعلى هذا فالقول ما قاله ابن السراج والبصريون من منع تقديم التابع على المتبوع، وما جاء من ذلك في العطف فيحمل على الضرورة التي تحفظ ولا يقاس عليها.

## • تقديم المضاف إليه على المضاف وما اتّصل به:

قال ابن السراج:" لا يجوز أن تقدم على المضاف ولا ما اتصل به، ولا يجوز أن تقدم عليه نفسه ما اتصل به فتفصل به بين المضاف والمضاف إليه إذا قلت:(هذا يومُ تضربُ زيدًا) لَمْ يجزْ أن تقول: ( هذا زيدًا يومُ تضربُ )، ولا (هذا يومُ زيدًا تضربُ)، وكذلك: ( هذا يومُ ضربِكَ زيدًا)، لا يجوز أن تقدم (زيدًا) على (يومِ) ولا على (ضربِكَ) "[٣].

وكأنّ ابن السراج يشير إلى أن المضاف إليه لا يجوز أن يتقدم على المضاف إذ هو العامل فيه نيابة عن الحرف لا أصالة كما تقدم في مبحث العامل النائب عن الحرف[٤]، ويؤيد ذلك ، أنه – عندما تحدث عمن أجاز الفصل بين المضاف إليه والمضاف بالظرف[٥] مبينًا أنهم خصّوه بالضرورة– تحدث عن تقديم معمول المضاف إليه على المضاف قائلًا:" وأجازوا: (أَنا طعامَكَ غيرُ آكلٍ)، وكان شيخنا يقول: حملته على (لا) إذ كانت (لا) تقعُ موقعَ (غير)"[٦].

---

(١) الخصائص ٣٨٦/٢

(٢) أمالي ابن الشجري١/٢٧٥-٢٧٦

(٣) الأصول٢/ ٢٢٦

(٤) انظر عامل الجر في المضاف إليه ص ٨٤ من البحث.

(٥) انظر الكتاب١/١٧٨-١٧٩،والمقتضب٤/٣٧٦-٣٧٧ ، وشرح ابن يعيش١/٢٥٦-٢٥٧

(٦) الأصول٢/ ٢٢٧

فبيّن أن المبرّد يحمله على معنى أنا طعامك لا آكلُ ؛أي معمول لاسم الفاعل المعتمد على نفي ، وليس للمضاف إليه.

قال أبو بكر: "والحق في ذا – عندي– أنْ يكون طعامُكَ منصوبًا بغيرِ (آكلٍ) هذا، ولكن تقدر ناصبًا يفسره هذا كأنك قلت: أنا لا آكلُ طعامَك، واستغنيت( بغيرِ آكلٍ ) ومثل هذا في العربية كثيرٌ مما يضمرُ إذا أتى بما يدل عليه "[١].

فتوجيهه هذا، يبيّن أنه يرى أن(طعامك) ليس معمولًا لـ(آكلٍ) بل هو معمول لفعل مقدّر؛ لأن الفعل أصل في العمل، ويحق له من التقديم والتأخير ما لا يحق للفرع كالمضاف.

ويتماشى هذا مع جواز تقديم المفعول به على فعله ،كما ذكر في موضع جواز تقديم المفعول على فعله، وهذا مما يؤيد أن ظاهرة التقدير مبنية على نظرية العامل كما سيأتي بيانه في مبحث: أثر العامل في ظاهرة التقدير .

وممن أشار إلى عدم جواز تقديم المضاف إليه أو ما اتصل به على المضاف: ابن جني[٢]، وأبو حيان[٣]، ومن المعاصرين مصطفى الغلاييني[٤]، وعباس حسن[٥].

وهو الذي أميل إليه؛ لأن المضاف عامل بالنيابة، فلا يقوى قوة ما عمل بالأصالة؛ لذا انحط عن العامل بالأصالة في التصرف فلا يتقدم معموله عليه.

## • تقديم الفاعل على الفعل:

قال ابن السراج: " لا يجوزُ أن يقدم على الفعل؛ إذا قلت:(قامَ زيدٌ) لا يجوز أن تقدم الفاعل ، فتقول: ( زيدٌ قامَ ) فترفع (زيدًا) بقامَ ، ويكون (قامَ) فارغًا، ولو جاز هذا لجاز أن تقول: (الزيدانِ قامَ، والزيدونَ قامَ ) تريد: ( قام الزيدانِ، وقامَ الزيدونَ)، وما قام مقام الفاعل مما لم يُسم فاعله، فحكمه حكم الفاعل إذا قلت:(ضُرِبَ زيدٌ) لم يجز أن تقدم (زيدًا) فتقول:( زيدٌ ضُرِبَ) وترفع زيدًا بـ(ضُرِبَ)، ولو جاز ذلك لجاز: (الزيدانِ ضُرِبَ، والزيدونَ ضُرِبَ)"[٦].

---

(١) الأصول ٢/ ٢٢٨

(٢) انظر الخصائص ٢/٣٨٧

(٣) انظر ارتشاف الضرب ٤/١٨١١

(٤) انظر جامع الدروس ١/١٩٦

(٥) انظر النحو الوافي ٣/٦٠

(٦) الأصول ٢/٢٢٨

فابن السراج لا يجيز تقديم الفاعل، ونائبه وهو – بهذا الرأي – موافق للبصريين مخالف للكوفيين[١]، وتظهر ثمرة هذا الخلاف في التثنية والجمع ، بحيث لا يجيز هذا النوع من التركيب، نحو: ( الزيدان قام )، و( الزيدون قام ).

إذ الأصل أن مرتبة العامل قبل المعمول[٢]، ولو تقدم الفاعل فقيل في ، نحو:( قام زيد )،( زيد قام) لخرجت من الجملة الفعلية إلى الاسمية ، وإلى هذا أشار ابن السراج أنه لا يقدم الفاعل على الفعل إلا على شرط الابتداء[٣].

واعتمادًا على هذا الرأي برّر عدم جواز تقديم التمييز على فعله المتصرف؛ إذ يراه فاعلًا في الأصل كما سيأتي[٤].

وأفاد من هذا القول– أيضًا– في عدم جواز تثنية الفعل أو جمعه ، فالفعل لابد له من فاعل يأتي بعده ، إما ظاهرًا ، وإما مضمرًا ، وبيّن أن الفاعل في مثل: ( الزيدان يقومان )، ألف ضمير الفاعلين ، وفي: ( الزيدون يقومون) ، الفاعل واو ضمير الجمع[٥].

وبيّن أن اسم الفاعل الذي يعمل عمل فعله له حكم الفعل ؛ أي أنه لا يجوز تقديم فاعله عليه، ويجوز تقديم مفعوله[٦].

وقد أورد المبرّد أدلة موجبة لتقدم الفعل على فاعله، في نحو: (قام عبد الله)، مبيّنًا أنه إذا قلت: عبد الله قَامَ فـ(عبد الله) رفع بالابتداء، و(قام) في موضع الخبر، وضميره الذي في (قام) فاعل، فإن قيل إنه إنما يرفع (عبد الله) فالجواب عنه من الأوجه التالية:

– أنّ الفعل لا يرفع فاعلين إلا على جهة الإشراك، نحو:(قام عبد الله وزيد) فكيف يرفع (قام):(عبد الله) وضميره، فإذا أظهرت هذا الضمير بجعل في موضعه غيره بان لك الأمر، وذلك ، نحو: (عبد الله قام أخوه) فإنما ضميره في موضع أخيه.

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ٣/١٣٢٠، وهمع الهوامع١/٥١١

(٢) انظر نظرية العامل في النحو العربي تقعيد وتطبيق ٥٠

(٣) انظر الأصول ١/١٧٤

(٤) انظر ص ١٠٧ من هذا البحث.

(٥) انظر الأصول١/١٧٢

(٦) انظر المصدر نفسه٢/٢٢٨

– زوال الابتداء بدخول عامل آخر عليه، نحو: (رأيت عبد الله قام)؛دخل(رأيت) على الابتداء فأزاله وبقي الضمير على حاله.

– إذا وقع الفعل بعد حرف الاستفهام فمحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله، نحو: (عبد الله هل قام).

– إذا قدم الفاعل المثنى أو الجمع ، في نحو: (ذهب أخواك) إذا قلت: (أخواك ذهبا)، فلو كان الفعل عاملًا كعمله مقدَّمًا لكان موحدًا ، وإنما الفعل في موضع خبر الابتداء رافعًا للضمير كان أو خافضًا أو ناصبًا فقولك: (عبد الله قائم) بمنزلة قولك: (عبد الله ضربته وزيدت مررْت به) [(١)].

وكذلك قدّم العكبري أربعة أوجه لبيان لم شُرط تقدم الفعل على فاعله، هي:

الأول: أنَّ الفاعل كجزء من الفعل ، ومحال تقدُّم جزء الشيء عليه.

والثاني: أن كونه فاعلًا لا يتصور حقيقة إلا بعد صدور الفعل منه ككونه كاتبًا وبانيًا ؛ فجعل في اللفظ كذلك.

والثالث: أن الاسم إذا تقدم على الفعل جاز أن يسند إلى غيره ،كقولك: (زيد قام أبوه)، أما إذا تقدم الفعل ، فلا يسند إلا لفاعله فحسب.

والرابع: أن الفاعل لو جاز أن يتقدم على الفعل لم يحتج إلى ضمير تثنية ولا جمع، والضمير لازم له،كقولك: (الزيدان قاما)، و(الزيدون قاموا) وليس كذلك إذا تقدم[(٢)].

والراجح في المسألة : ما قاله ابن السراج والبصريون عمومًا، وعلى هذا إذا قُدِّم الفاعل أُعرب مبتدأً ، والجملة الفعلية خبره ،أما الفاعل إذا كان مثنى أو جمعًا ،فلا يصح تقديمه، فلا يقال : الزيدان قام ، ولا الزيدون قام.

ورأيه هذا مما يؤكد أنه عوّل على رأي البصريين لا الكوفيين.

---

(١) انظر المقتضب ١٢٨/٤

(٢) انظر اللباب١٤٩/١

## • تقديم المفعول على الفعل والفاعل:

أما تقديم المفعول على الفعل والفاعل فأجازه مشترطًا تصرف الفعل قائلًا:

" فأما تقديم المفعول على الفاعل وعلى الفعل إذا كان الفعل متصرفًا فجائزٌ، وأعني بمتصرف أن يقال منه فعل يفعل، فهو فاعل ،كضرب يضرب فهو ضارب"(١).

وفي موضع آخر بيّن بالأمثلة جواز تقديم المفعول وتأخيره إذا كان الفعل متصرفًا، فقال:

" فأما المفعول إذا كان الفعل متصرفًا فيجوز تقديمُه وتأخيره، تقول:( ضربت زيدًا )، و( زيدًا ضربتُ)، و(أكلت خبزًا )، و(خبزًا أكلت)، و(ضَرَبَتْ هندٌ عمرًا)، و(عمرًا ضَرَبَتْ هندٌ)، و(غلامُك أخرج بكرًا)، و(بكرًا أخرج غلامُك)، وتقول:( أشبع الرجلين الرغيفان).. "(٢).

وقد سبق إلى بيان ذلك إمام النحاة ؛ فقال:" فإن قدمتَ المفعول وأخَّرتَ الفاعل جرى اللفظُ كما جرى في الأوّل، وذلك قولك: (ضَرَبَ زيدًا عبدُ الله)؛ لأنّك إنَّما أردت به مُؤخّرًا ما أردت به مقدَّمًا، ولم تُرد أن تَشغل الفعل بأوَّلَ منه وإنْ كان مؤخرًا في اللفظ، فمن ثمَّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدَّمًا، وهو عربيٌّ جيد كثير، كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى"(٣) .

ثم إنّ ابن السراج منع تقديم المفعول إذا أُلبس على السامع قائلًا :

" وذلك ، نحو قولك: (ضرَبَ عيسى موسى) إذا كان (عيسى) الفاعل لم يجز أن يقدم (موسى) عليه؛ لأنه ملبس لا يبين فيه إعرابٌ، وكذلك: (ضرَبَ العصا الرحى) لا يجوز التقديم والتأخير، فإن قلت:(كسر الرحى العصا) وكانت (الرحى) هي الفاعل، وقد عُلِمَ أنَّ (العصا) لا تكسرُ (الرحى) جاز التقديم والتأخير"(٤).

---

(١) الأصول ٢٢٨/٢

(٢) المصدر نفسه ١٧٤/١

(٣) الكتاب ٣٤/١

(٤) الأصول ٢٤٥/٢

ففي هذه الحالة يجب أن يكون الأول منهما فاعلًا ، والثاني مفعولًا،كما يرى ابن السراج، وأخذ بذلك المتأخرون[١]كابن هشام[٢]، والجزولي[٣]، وابن مالك قال في الألفية:

وأخّر المفعولَ إن لبس حُذِر *** أو أُضْمِرَ الفاعلُ غيرَ مُنحصِر[٤]

وقد ذكر الشاطبي أن ابن السرّاج هو من تقدم بالتزام المرتبة إذا عدم الفارق بين الفاعل والمفعول، ولم يذكر ذلك سيبويه ولا غيره من المتقدمين[٥].

وقد سبق إلى ذلك المبرّد، قال – في بيان مسألة (أَعْطَيْت زيدًا عمرًا) فيكون (عَمْرو) المدفوع – : " فالوجه في هذا وفي كل مسألة يدخلها اللّبْس أن يقر الشيء في موضعه؛ ليزول اللّبْس وإنما يجوز التقديم والتأخير فيما لا يشكل تقول:( ضرب زيدٌ عمرًا)، و(ضرب زيدًا عَمْرٌو)؛ لأن الإعراب مبين فإن قلت: (ضرب هذا هذا)، أو (ضربتِ الحبلى الحبلى) ، لم يكن الفاعل إلَّا المتقدِّم "[٦].

وخلاصة الأمر أن ابن السراج لا يجيز تقديم المفعول على الفعل والفاعل، إلّا إذا كان العامل فيه فعل متصرف وأُمن اللبس .

## • تقديم معمولات الأفعال التي لا تتصرف (الأفعال الجامدة):

قال ابن السراج:" لا يجوز أن يقدم عليها شيءٌ مما عملتْ فيه وهي، نحو: (نِعْمَ) و(بِئْسَ) وفعل التعجب و(ليس) تجري عندي ذلك المجرى ؛ لأنها غير متصرفةٍ "[٧].

ذكر ابن السراج أن هذه الأفعال لا تتصرف ، لذا لم يجز أن يقدم عليها شيء مما عملت فيه ، وقد علل– بهذا – في عدم جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه ، قائلًا:" ما لا يتصرف لا يتصرف عمله"[٨].

---

(١) انظر توضيح المقاصد ٥٩٤/٢ وشرح الأشموني ١٧٦/١ والهمع٥١٥/١

(٢) انظر أوضح المسالك ١٠٧/٢

(٣) انظر الجزولية ٥١

(٤) ألفية ابن مالك ٢٣

(٥) انظر المقاصد الشافية ٥٩٩/٢

(٦) المقتضب ١١٨/٣

(٧) الأصول٢٢٨/٢

(٨) المصدر نفسه ١٤٢/١

ومما ردّ به حمل (نعم فيك الراغب زيد) على قوله تعالى:﴿ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ۝٥٠ ﴾[١] أنه فُصل بين الفعل والفاعل، و(نعم) و(بئس) ليسا كسائر الأفعال ، لأنهما لا تتصرفان ، أما (بئس)- هنا- فالفاعل فيها مضمر[٢].

ويظهر من النص السابق- أيضًا- خلاف ما نُسب إليه في بعض كتب النحو، من القول بحرفية (ليس) و(عسى)[٣].

فقد صرّح ابن السراج بفعليتهما ودلّ على ذلك ، فقال- في معرض كلامه عن الأشياء التي وجد الأسماء ترتفع بها-:" والثاني: وهو الفعل الذي هو غير متصرف، نحو: (ليس) و(عسى) وفعل التعجب و(نعم) و(بئس) لا تقول منه، يفعل ولا فاعل، ولا يزول عن بناءٍ واحدٍ "[٤].

وقال- أيضًا-: " فأما (ليس)، فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك : لست، كما تقول : ضربت ولستما كضربتما، ولسنا، كضربنا ولسن، كضربن، ولستن، كضربتن، وليسوا، كضربوا، وليست أمةُ الله ذاهبةً، كقولك: ضربت أمةُ الله زيدًا"[٥].

وقد وافق ابن السراج مذهب الكوفيين وخالف البصريين[٦] في مسألة تقديم خبر (ليس) عليها ؛ فمنع تقديم خبرها عليها معللًا أنها لا تتصرف تصرف (كان) قائلًا:

"ولا يتقدم خبر (ليس) قبلها؛ لأنها لم تصرف تصرف (كان)؛ لأنك لا تقول: منها يفعل ولا فاعل "[٧].

وممن اختار هذا المذهب أبو البركات الأنباري، وردّ حجة البصريين، حيث احتجوا بقوله

---

(١) الكهف :٥٠

(٢) انظر الأصول١/١١٩

(٣) انظر الجنى الداني ١/٤٦١و٤٩٤ومغني اللبيب ١/١٣٢و١/٢٥٤وهمع الهوامع ١/٤٠ والمدارس النحوية ١٤٣

(٤) الأصول١/٧٦

(٥) المصدر نفسه١/٨٢- ٨٣

(٦) انظر الإنصاف١/١٣٠

(٧) انظر الأصول١/٩٠

تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[١] .

ووجه الاستدلال: تقديم معمول خبر (ليس) عليها: ﴿ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ ﴾، وهو – عندهم– متعلق بـ(مصروف)، ولو لم يجز تقديم خبر (ليس) عليها لما جاز تقديم معمول خبرها؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل.

والجواب عن ذلك: أنّ (يوم) ليس متعلقًا بـ(مصروف)، و(ليس) منصوبًا، بل بُني على الفتح لإضافته إلى الفعل.

أما كون الأصل في العمل للأفعال ؛ فهذا دليل على جواز إعمالها، لأنها فعل، والأصل في الأفعال أن تعمل، ولا يدلُّ ذلك على جواز تقديم معمولها ؛ لأن تقديم المعمول يقتضي تصرف العامل في نفسه ، و(ليس) فعل غير متصرف؛ فلا يجوز تقديم معموله عليه[٢]، وهذا ما بيّنه ابن السراج في صدر المسألة.

واختار ابن مالك هذا المذهب قائلًا: " واختُلف في تقديم خبر (ليس): فأجازه قوم ، ومنعه قوم. والمنع أحب إليّ، لشبه (ليس) بـ(ما) في النفي، وعدم التصرف.

ولأن (عسى) لا يتقدم خبرها إجماعًا ؛ لعدم تصرفها مع الاتفاق على فعليتها؛ فـ(ليس) أولى بذلك لمساواتها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها"[٣].

وممن تابع هذا المذهب ابن هشام ، مبينًا أنه اختيار الكوفيين والمبرّد وابن السراج ، وأنه لم يسمع مثل (ذاهبًا لست) ، وعلل عدم الجواز بجمود (ليس)كجمود(عسى) التي لا يتقدم عليها خبرها ، ونُقل عن سيبويه الجواز والمنع[٤].

ويستنتج من هذا أنّ الأفعال تتفاوت في العمل – وإن كانت عاملة كلها– فما كان متصرفًا تصرف عمله ؛ فجاز تقديم معموله عليه، وما كان غير متصرّف في نفسه لم يتصرف عمله.

---

(١) هود : ٨

(٢) انظر الإنصاف ١/١٣٠-١٣٣

(٣) انظر شرح الكافية الشافية ١/٣٩٧

(٤) انظر شرح قطر الندى ١٣٣

## • تقديم ما عملت فيه الصفة المشبهة باسم الفاعل:

ذكر ابن السراج – مما لا يجوز تقديمه–:" ما أعمل من الصفات تشبيهًا بأسماء الفاعلين وعمِل عمل الفعل: وذلك ، نحو : (حسَنٌ وشديدٌ وكريمٌ)، إذا قلتَ: (هو كريمٌ حسبَ الأبِ)، و(هو حسَن وجهًا)، لم يجز أن تقول: (هو وجهًا حسَنٌ)، ولا (هو حسَب الأبِ كريمٌ)، وما كان من الصفات لا يشبه أسماء الفاعلين فهو أبعد له من العمل والتقديم، وكل ما كان فيه معنى فعل وليس بفعلٍ ولا اسم فاعلٍ، فلا يجوزُ أن يتقدم ما عَمِلَ فيه عليه "[١] .

يُفهم من كلام ابن السراج أن الصفة المشبهة أضعف عملًا من اسم الفاعل ؛ لذلك لا يجوز تقديم معمولها عليها ، وابن السراج – في رأيه هذا– متبع لسيبويه في عدم جواز تقديم المفعول فيه في الصفة المشبهة[٢] ؛ لأنها– وإن كانت محمولة على اسم الفاعل– فلا تقوى أن تعمل عمله لأنها ليست في معنى الفعل المضارع ، وإنما شبهت باسم الفاعل في العمل[٣]؛ ولأنها ليست من فعل متعدٍ.

فتبين أن سبب عدم إعطائها حكم الفعل أو اسم الفاعل يرجع إلى أن المشبه بالشيء أضعف منه في بابه الذي وقع فيه الشبه، ولما كانت الصفة المشبهة فرعًا على اسم الفاعل؛ إذ هي محمولة عليه انحطّت عنه ونقص تصرفها عن تصرفه،كما انحطّ تصرف اسم الفاعل عن مرتبة الفعل، فلا يعمل عمل الفعل إلا بشروط[٤].

وممن قال – من المتأخرين– بعدم جواز تقدم معمول الصفة المشبهة عليها: الجزولي[٥]،وابن عقيل[٦]، وأبو حيان[٧].

---

(١) الأصول ٢٢٩/٢

(٢) انظر الكتاب ٢٠٥/١

(٣) انظر المصدر نفسه ١٩٤/١

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٤

(٥) انظر الجزولية ١٥١

(٦) انظر شرح ابن عقيل ١٤٣/٣

(٧) انظر التذييل والتكميل ط. دار كنوز إشبيليا ٣٦/١١

## • تقديم معمول اسم الفعل عليه:

قال ابن السراج:" فأما قول الله تعالى: ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾[١] فليس هو على قوله:( عليكم كتاب الله )، ولكنه مصدر محمول على ما قبله؛ لأنه لما قال:﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ ﴾[٢]؛ فأعلمهم: أن هذا مكتوب مفروض فكان بدلًا من قوله: كتاب الله ذلك، فنصب (كتاب الله) وجعل ( عليكم ) تبيينًا "[٣].

تبيّن من هذا النص أن ابن السراج لا يجيز تقديم معمول اسم الفعل عليه[٤]؛ لأنّ ما لا يتصرف لا يتصرف عمله ؛ لذلك لم يجعل منه (عليكم) في قوله تعالى:

﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾ ف(عليكم) ليس اسم فعل منقولًا عن الجار والمجرور، و(كتاب الله) منصوب على التوكيد محمول على المعنى ؛ لأن قوله:﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ ﴾ كتب الله عليكم هذا كتابًا[٥].

وقد اقتفى ابن السراج في توجيه هذا أثر سيبويه ، والمبرد[٦].

وفي هذا ردٌ على الكوفيين الذين زعموا جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه.

فلا يرى ابن السراج ولا البصريون جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه ؛ لأن اسم الفعل فرع على الفعل في العمل ، والفرع أبدًا منحط عن الأصل[٧]، هذا مع كون الاسم الذي لا شبه له بالفعل أبعد في التقديم والتأخير، وقد نظّر ابن السراج بهذا- في معرض كلامه عن

---

(١) النساء:٢٤

(٢) النساء: ٢٣

(٣) الأصول١/١٤٢

(٤) وهو بهذا الرأي- في هذه المسألة- مؤيد لمذهب البصريين، والفراء، ومخالف لمذهب الكوفيين.
انظر الإنصاف١/١٨٤-١٨٥، وائتلاف النصرة ٣٤ -٣٥

(٥) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج٢/٣٦

(٦) انظر الكتاب١/٣٨١، والمقتضب ٣/٢٠٣

(٧) انظر ائتلاف النصرة ٣٥ ، وشرح التصريح ٢/٢٩١،وأوضح المسالك ٤/٨١-٨٢

الأفعال التي لا تتصرف- قائلًا : "ومَه وصَه وعليكَ، وما أشبهَ هذا أبعد في التقديم والتأخير"(١).

## • تقديم الحال إذا كان العامل فعلًا أو معنى فعل:

قال ابن السراج:" والبصريون يجيزون تقديم الحال على الفاعل والمفعول والمكني والظاهر إذا كان العامل فعلًا، يقولون: ( جاءني راكبًا أخوك)، (وراكبًا جاءني أخوك)، (وضربت زيدًا راكبًا) ، و(راكبًا ضربت زيدًا) ، فإن كان العامل معنى، لم يجز تقديم الحال تقول:(زيد فيها قائمًا) ؛ فالعامل في (قائم) معنى الفعل؛ لأن الفعل غير موجود، ولا يجوز أن تقول: (قائمًا زيد فيها) و(لا زيدٌ قائمًا فيها)، والكوفيون لا يقدمون الحال في أول الكلام ؛ لأن فيها ذكرًا من الأسماء فإن كانت لمكني جاز تقديمها "(٢).

يتضح من كلام ابن السراج في هذه المسألة أنها مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، وأنّ العامل في الحال على ضربين فعلٍ ؛ ومعنى فعل ، أما إذا كان العامل فعلًا فيرى البصريون جواز تقديمها وتأخيرها لتصرف العامل فيها فتقول:(جاء زيد راكبًا)، و(راكبًا جاء زيد)، و(جاء راكبًا زيد)، قال الله عز وجل:﴿ **خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ** ﴾(٣).(٤)

والعامل- هنا- فعل؛ فهو متصرف في نفسه فيتصرف في غيره؛ فجاز تقديم معموله.(٥)

وممن نص- على ذلك- من البصريين، المبرّد حيث قال:

" واعلم أن الحال إذا كان العامل فيها فعلًا صحيحًا جاز فيها كل ما يجوز في المفعول به من التقديم والتأخير إلا أنها لا تكون إلا نكرة وإنما جاز ذلك فيها لأنها مفعولة فكانت كغيرها مما ينتصب بالفعل تقول: (جاء راكبًا زيدٌ) كما تقول: ( ضرب زيدًا عمرو وراكبًا جاء زيد )

---

(١) الأصول٢/٢٢٨

(٢) المصدر نفسه ٢١٥/١

(٣) القمر: ٧

(٤) انظر المقتضب ٣٠٠/٤

(٥) انظر ائتلاف النصرة ٣٧، وأسرار العربية ١١٢

كما تقول: (عمرًا ضرب زيدٌ وقائمًا زيدًا رأيت )كما تقول:( الدرهمَ زيدًا أعطيت وضربت قائمًا زيدًا ) "[١].

أما إذا كان الفعل لا يتعدى إلى الحال إلا بحرف جر ؛ فلا يجوز تقديم الحال والحالة هذه، قال ابن السراج: " وتكون الحال من المجرور كما تكون من المنصوب إن كان العامل في الموضع فعلًا فتقول:(مررت بزيد راكبًا )، فإن كان الفعل لا يصل إلا بحرف جر ؛ لم يجز أن تقدم الحال على المجرور إذا كانت له فتقول:( مررت راكبًا بزيد) إذا كان (راكبًا) حالًا لك وإن كان لـ(زيدٍ) لم يجز؛ لأن العامل في (زيد) الباءُ فلمَّا كان الفعل لا يصل إلى (زيدٍ) إلا بحرف جر لم يجز أن يعمل في حاله قبل ذكر الحرف"[٢].

وقد منع سيبويه (مررت قائمًا برجل)؛ معلِّلًا أنه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء[٣].

أما الكوفيون فيرون عدم جواز تقديم الحال إلا إن كانت لمضمر؛ فيجوز تقديمها، نحو: (راكبًا جئت) [٤].

هذا إذا كان العامل فعلًا ، أما إذا كان العامل معنى الفعل، فقد بيّن ابن السراج – في أكثرَ من موضع – أنه لا يجوز أن تقدم ما عمل في الحال عليها ، نحو : (فيها زيد قائمًا) لا يجوز أن تقدم (قائمًا) على (فيها) ؛ لأنه ليس هنا فعلٌ، وإنما أعملتَ (فيها) في الحال لما تدل عليه من الاستقرار، والمعنى: استقرّ زيد في الدار قائمًا ، وكذلك إذا قلت :( هذا زيد قائمًا) و(ذاك زيد راكبًا)، فالعامل معنى الفعل وهو التنبيه كأنك قلت : أنتبه له قائمًا، وإذا قلت: (ذاك زيد راكبًا) ؛ فإنما ذاك للإشارة كأنك قلت: أشير لك إليه راكبًا، وليس بفعلٍ ظاهر ؛

---

(١) المقتضب ١٦٨/٤-١٦٩

(٢) الأصول١/٢١٤- ٢١٥

(٣) انظر الكتاب ١٢٤/٢

(٤) ردّ العكبري على قولهم هذا من وجهين: أحدهما: أن المضمر يعود عليه ضمير فلا يجوز تقديم مضمر على مظهر، وثانيهما: أن الضمير في راكب هو الضمير في جئت بخلاف الظاهر فإنهما مختلفان في اللفظ، انظر التبيين ٣٨٤

لذلك لا يجوز تقديم الحال على صاحبها إذا كان العامل معنى الفعل؛[١] لأنه لا يتصرَّفُ تصرُّفَهُ؛ فلم يجز تقديم معموله عليه.[٢]

وهو في هذا الرأي – أيضًا – مقتفيًا رأي سيبويه والمبرّد، أما سيبويه فقال:

" واعلم أنه لا يقال: (قائمًا فيها رجلٌ)، فإن قال قائلٌ : (أجعله بمنزلة راكبًا مرّ زيد)، و(راكبًا مر الرجل)، قيل له: فإنه مثله في القياس، لأن(فيها) بمنزلة (مرّ)، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل، لأن (فيها) وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل، وليس بفعل، ولكنهن أنزلن منزلة ما يستغني به الاسم من الفعل"[٣].

أما المبرّد فقال: " وتقول: (هذا زيدٌ راكبًا، وذاك عبدُ الله قائمًا )؛ فإن قال قائل: ما الذي ينصب الحال وأنت لم تذكر فعلًا، قيل: له هذا إنما هو تنبيه كأنَّك قلت: (انتبه له راكبًا)، وإذا قلت:(ذاك عبد الله قائمًا) ذاك للإشارة كأنَّك قلت: (أُشير لك إليه راكبًا) ؛ فلا يجوز أن يعمل في الحال إلا فعلٌ أو شيءٌ في معنى الفعل "[٤].

ثم بعد بيانه لعامل معنى الفعل قال: " فإن كان العامل غير فعل ولكن شيء في معناه لم تتقدم الحال على العامل؛ لأن هذا شيء لا يعمل مثله في المفعول وذلك قوله: ( زيد في الدار قائمًا) ولا تقل: ( زيد قائمًا في الدار)، وتقول: ( هذا قائمًا حسن) ، ولا تقل: ( قائمًا هذا حسن)"[٥].

يلاحظ تأثر ابن السراج بالشيخين وخاصة المبرد.

وممن قال بهذا القول من بعدُ : ابن جني[٦]، والأنباري [٧]، وابن مالك[٨]، وابن يعيش[٩].

---

(١) انظر الأصول١/٢١٨و٢/٢٤٦

(٢) انظر أسرار العربية ١١٢

(٣) الكتاب٢/١٢٤

(٤) المقتضب ٤/١٦٨

(٥) المصدر نفسه ٤/١٧٠

(٦) انظر اللمع ٥٢

(٧) انظر أسرار العربية ١١١

(٨) انظر شرح الكافية ٢/٧٥٢

(٩) انظر شرح المفصل ٢/٨

وقد قعّد ابن السراج قاعدة كلِّية في ذلك هي: إذا كان العامل معنى الفعل ولم يكن فعلًا ، لا يجوز أن يقدم ما عمل فيه عليه إلا أن يكون ظرفًا ؛ وعلى ذلك منع بعض التراكيب منها: ( قائمًا فيها زيدٌ) و(منطلقًا هذا زيدٌ)[١]، ومنها (كم غلمانًا لك) ؛ لأن (لك) سبب النصب، وليس بفعل، بل معنى فعل، ومنها: (أعشرون غلمانًا لك)[٢].

أما الظرف الذي يقدم إذا كان العامل فيه معنى فنحو: (أكلَّ يوم لك ثوبٌ) العامل في(كلٍّ) معنى لك وهو الملك[٣].

- **تقديم التمييز:**

قال ابن السراج: " اعلم: أن الأسماء التي تنتصب انتصاب التمييز لا يجوز أن تقدم على ما عمل فيها، وذلك قولك: ( عشرون درهمًا ) لا يجوزُ: (درهمًا عشرون) وكذلك: ( له عندي رطلٌ زيتًا)، لا يجوز:(زيتًا رطلٌ) وكذلك إذا قلت:( هو خيرٌ عبدًا ) لا يجوز: (هو عبدًا خيرٌ)؛ فإن كان العامل في التمييز فعلًا ، فالناس على ترك إجازة تقديمه سوى المازني[٤]، ومن قال بقوله، وذلك قولك: ( تفقأتُ سمنًا )، فالمازني يجيز: ( سمنًا تفقأتُ )، وقياس بابه أن لا يجوز؛ لأنه فاعل في الحقيقة وهو مخالف للمفعولات، ألا ترى أنهُ إذا قال:( تفقأتُ شحمًا ) فالشحمُ هو المفقىء[٥]، كما أنه إذا قال:( هو خيرٌ عبدًا ) فالعبدُ هو خيرٌ، ولا يجوز تعريفه فبابه أولى به، وإن كان العامل فيه فعلًا ،وفي الجملة أن المفسِّر إنَّما ينبغي أن يكون بعد المفسَّر "[٦].

لا يجيز ابن السراج تقديم التمييز على عامله سواء أكان عامله متصرفًا ، نحو: (تفقأت شحمًا)، أم غير متصرف، نحو: (عشرون درهمًا)، وقد ذكر الخلاف في تقديم التمييز على

---

(١) انظر الأصول ٢٤٦/٢

(٢) انظر المصدر نفسه ٣٢٢/١

(٣) انظر المصدر نفسه ٢٤٧/٢

(٤) أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني النحوي البصري، من بني مازن بن شيبان أستاذ المبرد ،و كان إمامًا في العربية متسعًا في الرواية، وكان له وللجرمي فضل في إخراج كتاب سيبويه،حيث أخذاه عن الأخفش ،وأظهرا أنه لسيبويه بعد أن كاد يدعيه لنفسه. من أبرز تصانيفه كتاب التصريف. توفي سنة٢٤٩هـ،وقيل ٢٤٧هـ وقيل ٢٣٦هـ انظر طبقات النحويين٨٧/١-٩٣، ونزهة الألباء ١٠٨،و١٤٠-١٤٥ ،وإنباه الرواة ٢٨١-٢٨٢

(٥) لعله ( المتفقئ ).

(٦) الأصول ٢٢٩/٢

عامله–الفعل المتصرف– وقد فصّل في هذه المسألة – في موضع آخر– قائلًا:" وإذا كان العامل في الاسم المميز فعلًا جاز تقديمه عند المازني وأبي العباس، وكان سيبويه لا يجيزه، والكوفيون[١] في ذلك على مذهب سيبويه ؛ لأنه يراه كقولك : (عشرون درهمًا)، و(هذا أفرههم عبدًا)، فكما لا يجوز: (درهمًا عشرون)، ولا: (عبدًا هذا أفرههم)،لايجوز هذا، ومن أجاز التقديم قال: ليس هذا بمنزلة ذلك، لأن قولك:(عشرون درهمًا)، إنما عمل في الدرهم ما لم يؤخذ من فعل.

وقال الشاعر – فقدم التمييز لما كان العامل فعلًا–:

أتهجرُ سلمى للفراق حبيبها *** وما كان نفسًا بالفراق تطيبُ[٢]

فعلى هذا تقول: (شحمًا تفقأت)، و(عرقًا تصببت) "[٣].

فالمانعون تقديم التمييز على فعله سيبويه[٤]، والكوفيون– كما صرّح ابن السراج – خلافًا لكتب الخلاف التي أتت من بعده كما هو موضح في الحاشية، ولعل ما ذكره ابن السراج هو الصحيح، أما المجيزون لتقديم التمييز على فعله فمنهم الكسائي[٥]، ووافقه المازني وتبعه المبرد محتجًا– على جواز التقديم – بتصرف الفعل، وذكر ابن السراج قول المبرد في الرد على سيبويه إذ يرى سيبويه –كما ذكر المبرّد– أن التقديم غير جائز حملًا على عدم جوازه في نحو:( عشرون درهمًا)، و(هذا أفرههم عبدًا) ؛ لأن العامل – في هذين المثالين ونحوهما– معنى الفعل لا الفعل، وما عمل فيه فعل متصرف لا يُحمل على ما عمل فيه غير فعل [٦].

أما ابن السرّاج فقد خالف شيخه المبرّد، وتبع سيبويه ؛ معلّلًا عدم جواز تقديم التمييز على فعله ؛ لأنه فاعل في الحقيقة وهو مخالف للمفعولات.

---

(١) ذكر صاحب الإنصاف أن الكوفيين اختلفوا فيه فبعضهم قال بعدم جواز تقديمه. انظر الإنصاف٦٨٢/٢، وذكر صاحب التبيين أن القول بجواز تقديم التمييز على فعله المتصرف هو قول الكوفيين وتبعهم بعض البصريين ،خلافًا لما ذكر ابن السراج من أنه مذهب الكوفيين. انظر التبيين ٣٩٤

(٢) البيت للمخبل السعدي ،وهو من البحر الطويل. انظر الخصائص٣٨٤، والمقاصد الشافية٥٥٣/٣.
ووجه الاستشهاد به:جواز تقديم التمييز (نفسًا ) على عامله (تطيب) عند بعض النحاة.

(٣) الأصول٢٢٣/١– ٢٢٤

(٤) انظر الكتاب٢٠٥/١

(٥) انظر شرح ابن عقيل ٢٩٣/٢

(٦) انظر المقتضب ٣٦/٣

وقد بيّن في مبحث سابق عدم جواز تقديم الفاعل على فعله، وجواز تقديم المفعول على فعله[١].

وممن تبعه في هذا الرأي ابن جني مفرِّقًا بين التمييز والحال مبينًا لِمَ جاز تقديم الحال، ولمْ يجز تقديم التمييز ؛ لأن الحال لم تكن في الأصل هي الفاعلة كما كان التمييز كذلك[٢].

وقد أشار ابن السراج إلى اختلافهم فيما يشبه التمييز في التركيب، نحو: بطرت القرية معيشتها، وسفه زيد نفسه، فقال:" فقال بعضهم: نصبه كنصب التفسير، والمعنى(سفه رأي زيد) ثم حول السفه إلى زيد فخرج الرأي مفسرًا فكان حكمه أن يكون:( سفه زيدٌ رأيًا) فترك إضافته ونصب كنصب النكرة"[٣].

ثم ختم ابن السراج بقاعدة توجيهية مبينًا رأي النحاة ورأيه، تقول:" قالوا: كما لايجوز تقديم ما نصب على التفسير لايجوز تقديم هذا، وأجاز بعضهم التقديم، وهو عندي القياس، لأن المفسر لا يكون إلا نكرة، وإنما يجري هذا-والله أعلم- على جهل زيدٌ رأيه، وضيع زيدٌ رأيه، وما أشبه هذا "[٤].

والذي أميل إليه عدم جواز تقديم التمييز، لأنه فاعل في الحقيقة كما بين ابن السراج، والفاعل لايقدم على فعله.

## • تقديم الاسم المجرور على حرف الجر:

قال ابن السراج – عند ذكره العوامل في الأسماء في معرض حديثه عن الأشياء التي لايجوّز تقديمها –: " من ذلك ما يدخل على الأسماء ويعمل فيها ، فمن ذلك: حروف الجر، لا يجوز أن يقدم عليها ما عملت فيه، ولا يجوز أن يفرق بينها وبين ما تعمل فيه، ولا يجوز أن يفصل بين الجار والمجرور حشو [٥] إلا ما جاء في ضرورة الشعر"[٦] .

---

(١) انظر ص ٩٥ من البحث.

(٢) انظر الخصائص ٢/ ٣٨٤ – ٣٨٥

(٣) الأصول ٢/٢٣٠

(٤) المصدر نفسه ٢/٢٣٠

(٥) كذا في المتن ولعل حرف الجر سقط والصواب: [بحشوٍ].

(٦) الأصول ٢/٢٣٠

تبين من كلام ابن السراج في المسألة أنه لا يجيز تقديم معمول حرف الجر ، ولا الفصل بين حرف الجر ومعموله حتى ولو كان حرفَ جرٍ زائد، إلا ما كان في ضرورة الشعر، وهو في ذلك على مذهب سيبويه ، ونظّر بذلك في منع تقدم الأسماء على الأفعال الداخلة عليها الحروف الناصبة والجازمة[١].

وبناءً على هذا القول ، وضع صاحب ضوابط الفكر النحوي قاعدة كلية(توجيهية) قائلًا:

" ما عمل فيه حرف لا يقدم على الحرف ؛ فالمجرور لا يتقدم على حرف الجر ، والفعل المنصوب أو المجزوم لا يتقدم على عامله"[٢].

## • تقديم معمولات الحروف الناسخة ( إنّ وأخواتها ):

قال ابن السراج : " ومن ذلك (إنَّ وأخواتها) لا يجوز أن يقدم عليهن ما عملن فيه، ولا يجوز أن تفرّق بينهن وبين ما عملن فيه بفعلٍ، ولا تقدمُ أخبارهن على أسمائِهن إلا أن تكون الأخبارُ ظروفًا، فإن كان الخبرُ ظرفًا قلت:( إنَّ في الدار زيدًا )، و( إنَّ خلفكَ عمرًا )، والظروف يتسع فيهن خاصة، ولكن لا يجوز أن تقدم الظرف على (إنَّ) "[٣].

يتبين من كلام ابن السراج عدم جواز تقديم ما عملت فيه (إنّ وأخواتها)، فلا يجيز أن تقول: ( إن منطلق زيدًا ) تريد: (إن زيدًا منطلق)، ولا يجيز التفريق بينهن وبين ما عملن فيه بفعل – كما هو مذهب سيبويه[٤] – ولا يجيز ابن السراج تقديم أخبار هذه الحروف على أسمائها إلا أن تكون تلك الأخبار ظروفًا ؛ وذلك لأنها إنما عملت لشبهها بالفعل[٥]؛ فهي فرع عليه في العمل ؛ والفرع – أبدًا– منحط عن الأصل.

---

(١) انظر الأصول٢/٢٣١ والكتاب٣/١١١

(٢) ضوابط الفكر النحوي٢/ ٤٨٥

(٣) الأصول٢/٢٣١

(٤) انظر الكتاب٣/١١٠حيث قال– في معرض حديثه عن عدم جواز الفصل بين الفعل والعامل فيه النصب–: "كما لا يجوز أن تفصل بين الاسم وبين إن وأخواتها بفعل".

(٥) انظر الأصول٢/١١٧و١٢٢

وأجاز تقديم الظرف، نحو: (إنّ في الدار زيدًا، وإنّ خلفك عَمرًا) ، محسِّنًا تقديمها إذا كانت أخبارًا ؛ لأنها ليست مما تعمل فيه(إنّ) ولكثرتها في الاستعمال[١].

وبالرجوع للكتاب وللمقتضب تبيّن أن ابن السراج اقتفى أثر سيبويه ، والمبرد في عدم جواز التقديم – في هذه الحروف– لأنها ليست أفعالًا وإنما جُعلت بمنزلة الأفعال ولا تتصرف تصرف الأفعال فلا يكون منها يفعل ، ولا ما يكون في الفعل من الأمثلة والمصادر فلذلك لزمت طريقةً واحدةً إذ لم تبلغ أن تكون في القوة كما شُبهت به[٢].

أما عدم جواز أن يليها فعل؛ فلأنها مشبهة بالفعل ؛ فلا يصح أن يلي فعلٌ فعلًا[٣].

وممن قال بهذا القول من المتأخرين بعد ابن السراج : ابن جني حيث منع تقديم أخبار (إن وأخواتها ) على أسمائها إلا أن يكون الخبر ظرفًا أو حرف جرٍّ، نحو: ( إنّ في الدار زيدًا )، و(لعل عندك عمرًا ) [٤]،وكذلك منع ابن يعيش تقديم خبرها واسمها عليها، وتقديم الخبر فيها على الاسم ؛ معللًا ذلك بعدم تصرف هذه الحروف ، وكونها فروعًا على الأفعال في العمل فانحطت عن درجة الأفعال[٥].

وتبين– من خلال المسألة– أثر نظرية العامل في بيان ما يجوز تقديمه من معمولات (إنّ وأخواتها) وما لا يجوز ، وأنّ الفرع في العمل لا يقوى قوة الأصل ؛ فلا يتصرف تصرفه.

## • تقديم ما بعد ( لا ) عليها:

قال ابن السرّاج: " ومن ذلك (لا) التي تعمل في النكرة النصب وتُبنى معها لا تكون إلّا صدرًا ، ولا يجوز أن تقدم ما بعدها على ما قبلها وهي مشبّهة بـ(إنَّ)، وإنما يقع بعدها المبتدأُ والخبرُ ، فكما لا يجوز أن تقدم ما بعد (إنَّ) عليها كذلك هي، والتقديم فيها أَبعدُ؛ لأن (إنَّ)أشبهُ بالفعل منها، فأما (لا) إذا كانت تلي الأسماء والأفعال، وتصرفت في ذلك ولم

---

(١) انظر الأصول١/٢٣١، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١/٢٥٦ فقد تبع ابن السراج في منع تقديم خبر إن واسمها عليها إلا أن يكون ظرفًا او جارًا ومجرورًا ،معللًا بالعلة نفسها.

(٢) انظر الكتاب ١/٥٩ والمقتضب٤/١٠٩

(٣) انظر المقتضب ٤/١١٠

(٤) انظر اللمع ٤٠

(٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١/٢٥٦

تُشبّه[١] بـ(ليس)؛ فلك التقديم والتأخير؛ تقول:( أنت زيدًا لا ضاربٌ ولا مكرمٌ ) وما أشبه ذلك "[٢].

تبيّن من كلام ابن السرّاج أنه لا يجيز تقديم ما بعد (لا النافية للجنس)؛ لأنها مشبّهة بـ(إنّ) في العمل[٣]، ولا تقوى قوة الفعل، ولا يجوز تقديم ما بعدها عليها ؛ فهذه أبعد في التقديم لأنها أضعف شبهًا .

أما (لا) المشبهة بـ(ليس)؛ فجوّز معها التقديم والتأخير؛ لأنها أشبهت فعل (ليس) في النفي، والفعل أقوى ؛ لأنه أصل في العمل، وما حُمل على الأصل أقوى مما حُمل على الفرع المحمول على الأصل، ودليل ضعف عمل لا النافية للجنس البناء[٤]، وكذلك عدم جواز التقديم،كما تبيّن من قول ابن السراج .

وبالرجوع للكتاب يفهم من كلام سيبويه نحوًا مما قاله ابن السراج- وإن كان ابن السراج أكثر تصريحًا بعدم جواز التقديم- ، قال سيبويه - في باب النفي بلا-:"و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إنّ) لما بعدها.

وترْكُ التنوين لما تَعمل فيه لازم؛ لأنها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد، نحو:(خمسةَ عشرَ)؛ وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم، وهو الفعل وما أجري مجراه، لأنها لا تعمل إلا في نكرة "[٥].

وفي المقتضب بيّن المبرّد أنّ (لا) لا تعمل إلّا فيما يليها؛ لضعفها ؛ فإذا دخلت على الكلام لا تغيره ، فليست في القوة كـ(إنّ) وأخواتها التي تزيل الابتداء[٦].

أما شبهها بـ(إنّ) فمن أربعة أوجه[٧] :

أحدها: أن كلًا منهما يدخل على الجملة الاسمية.

---

(١) (ولم تُشبّه) لعله خطأ ،والصواب[ والمشبهة]

(٢) الأصول٢/٢٣٥- ٢٣٦

(٣) لذلك سماها بعضهم -كابن هشام - (لا) العاملة عمل إنّ.

(٤) العلل في النحو لابن الوراق ٣٦١

(٥) الكتاب ٢/٢٧٤

(٦) انظر المقتضب ٤/٣٦١

(٧) انظر اللباب ١/٢٢٦ ، وشرح التصريح ١/٣٣٦

الثاني: أن كلًا منهما للتّأكيد، فـ(لا) لتأكيد النفي، و(إنّ) لتأكيد الإثبات.
والثالث: أن (لا) نقيضة (إنّ)، والشيء يحمل على نقيضه،كما يحمل النظير على نظيره.
والرابع: أن كلًا منهما له صدر الجملة.

ولأن (لا) محمولة على (إن) في العمل انحطت درجتها عن (إنّ) في أمور- استنتجها النحاة، وتفهم أيضًا من كلام ابن السراج عنها -: منها أن اسم (لا) لا يكون إلا مظهرًا، أما اسم (إنّ) فيكون مظهرًا ومضمرًا، ومنها أن اسم (لا) لا يكون إلا نكرة، واسم (إنّ) يكون نكرة ومعرفة، ومنها أن اسم (لا) لا ينون، واسم (إنّ) ينون.

أما (لا) العاملة عمل (ليس) فنسب المراديّ للمبرّد عدم إجازته إعمالها[١]، وما في المقتضب خلاف ذلك ؛ فقد نص على جواز إعمالها عمل (ليس) قائلًا: " وقد تجعل (لا) بمنزلة (ليس) لاجتماعها في المعنى، ولا تعمل إلا في النكرة ، فتقول:( لا رجلٌ أفضلَ منك)، ولا تفصل بينها وبين ما تعمل فيه ؛ لأنها تجري رافعةً مَجْراها ناصبةً "[٢].

ويفهم من كلام المبرد أنه لا يجيز تقديم معمول العاملة عمل (ليس) عليها، وهذا خلاف ما عليه ابن السراج.

وقد ثبت – من خلال هذه المسألة وغيرها- تفاوت تصرف العامل في معمولاته ؛ فما كان أصلًا في العمل جاز في معمولاته التقديم والتأخير، وما كان مشبهًا بالأصل؛ فهو أقل تصرفًا، وما حُمل على فرع ؛ أي المشبه بمشبهٍ ؛ فهو أضعف تصرفًا.

## • تقديم ما بعد ( إنْ ) التي للجـزاء على ما قبلـها:

قال ابن السراج – عن (إنْ) التي للجزاء في معرض كلامه عن الحروف التي لها صدر الكلام -: " فلا يجوز أن تقدم ما بعدها على ما قبلها، لا يجوز أن تقول:( زيدًا إنْ تضربْ أَضربْ) بأي الفعلين نصبته فهو غير جائزٍ؛ لأنه إذا لم يجز أن يتقدم العاملُ لم يجز أن يتقدم المعمولُ عليه، وأجاز الكسائيّ أن تنصبه بالفعل الأول، ولم يجزها أحدٌ من النحويين، وأجاز هو والفراءُ أن يكون منصوبًا بالفعل الثاني"[٣].

---

(١) انظر الجنى الداني ٢٩٣
(٢) المقتضب ٣٨٢/٤
(٣) الأصول٢٣٦/٢

يرى ابن السراج أنه لا يجوز تقديم معمول الجزاء على (إنْ)، نحو: (زيدًا إن تضرب أضرب)، وبيّن أن هذه المسألة مسألة خلافية، وردّ قول الكسائي الذي يرى أن ناصب ( زيد) الفعل الأول ، وكذلك ردّ قول الفراء الذي يرى أن (زيدًا) منصوب بالفعل الثاني ، قائلًا:"بأي الفعلين نصبته فهو غير جائز " وعلل ذلك أنه إذا لم يجز أن يتقدم العامل لم يجز أن يتقدم المعمول عليه(١)، وبيّن- في موضع آخر(٢)- أنه إذا قدمت، فقلت: (اضرب زيدًا إن تضرب) فإنما تنصب ( زيدًا ) بالفعل الأول لا بالثاني؛ معللًا أن الذي ينتصب بما بعد الشرط لا يتقدم.

وبالرجوع للمقتضب تبيّن أنّ المبرّد لا يجيز تقدم معمول الجزاء نحو: ( زيدًا إن تأتِ يكرمك)، ولا (زيدًا متى تاتِ تحببه)؛ مبيّنًا أن الجزاء لا يعمل فيه ما قبله كما لا يعمل هو فيما قبله(٣).

ويتبين أنّ ابن السراج – في هذه المسألة- يرى رأي البصريين، ويرُدّ رأي الكوفيين ؛ فالبصريون يمنعون أن يتقدم معمول الشرط والجزاء على حرف الشرط ، حملًا لحرف الشرط على الاستفهام حيث له الصدارة ولا يعمل ما بعده فيما قبله، ولا ينصب المفعول بالشرط والجزاء، والكوفيون يجيزون تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط(٤).

وممن قال – من المتأخرين – بقول ابن السراج والبصريين: الفارسي(٥) ، وابن يعيش(٦).

ومن أثر العامل في هذه المسألة عدم جواز التركيب الذي يتقدم فيه ما بعد (إن) التي للجزاء عليها ، نحو:( زيدًا إنْ تضربْ أَضربْ ).

---

(١) مع اطراد هذه القاعدة إلا إن النحاة ذكروا مواضع يقع فيها المعمول ولا يجوز أن يقع فيها العامل منها:
- تجويزهم تقديم معمول خبر(إن) على اسمها إذا كان شبه جملة، نحو: (إن في الدار زيدًا جالس)، وعدم تجويزهم تقدم الخبر على الاسم إذا لم يكن ذلك الخبر شبه جملة، فلا يقال: (إنّ جالسٌ زيدًا).
- قولهم (أما زيدًا ، فاضرب ) ؛ فـ(زيدًا) مفعول به للفعل (اضرب) ، ولا يجوز أن يلي (أما) الفعلُ (اضرب).
انظر البسيط لابن أبي الربيع٢/٦٧٧، وشرح التسهيل١/٣٥٤، ونظرية العامل في النحو العربي تقعيد وتطبيق ٥٢

(٢) انظر الأصول٢/١٨٧-١٨٨

(٣) انظر المقتضب ٢/٦٦

(٤) انظر الإنصاف٢/٥١١- ٥١٤

(٥) انظر الإيضاح العضدي ٣٢١

(٦) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١/٤١٦

## المبحث الثاني: أثر العامل في العطف:

برز عند ابن السراج اهتمامه بمسائل العطف المتعلقة بالعامل ، وترتب على ذلك بيانه لما يجيزه وما يمنعه من التراكيب.

### • العطف على الموضع الذي فيه حرف ناسخ قبل تمام الخبر:

قال ابن السراج:

" وينبغي أن تعلم أنه ليس لك أن تعطف على الموضع الذي فيه حرف عامل إلا بعد تمام الكلام، من قبل أن العطف نظير التثنية والجمع ألا ترى أن معنى قولك: (قام الزيدان) إنما هو: (قام زيدٌ وزيدٌ) فلما كان العاملان مشتركين في الاسم ثُنيا، ولو اختلفا لم يصلح فيهما إلا الواو، فكنت تقول: (قام زيدٌ وعمرٌو)، فالواو نظير التثنية وإنما تدخل إذا لم تكن التثنية ، فلمّا لم يكن يجوز أن يجتمع في التثنية الرفع والنصب، ولا الرفع والخفض، ولا أن يعمل في المثنى عاملان ، كذلك لم يجز في المعطوف والمعطوف عليه"[(١)].

بيّن ابن السراج أنه لا يجوز العطف على موضع الحرف العامل (الناسخ) قبل تمام الخبر[(٢)]، نحو: ( إن زيدًا وعمرٌو منطلقان )، وإنما يجوز إذا تم الكلام بالخبر المرفوع، نحو: (إن زيدًا منطلقٌ وعمرٌو) عندئذٍ جاز العطف على محل اسم (إنّ) ، إذ محلهما الابتداء.

وعلل هذا الرأي بأن العطف نظير التثنية والجمع ، فكما لا يجتمع في التثنية الرفع والنصب، ولا الرفع والخفض ، ولا يعمل في المثنى عاملان فكذلك لم يجز في العطف ، ففي، نحو: ( إن زيدًا وعمرٌو منطلقان) ، يصير (منطلقان) خبرًا لمرفوع ومنصوب، وهذا مستحيل؛ لأن الخبر إذا ثُنّي كان خبرًا عن (إنّ) ، وعن الاسم المعطوف(عمرو)، وكان العمل فيه عملًا واحدًا ، وقد تقدم عليه عاملان:

أحدهما: (إنّ) الرافعة للخبر ، والآخر: المبتدأ ( الاسم المعطوف)، أو الابتداء ، أو المبتدأ والابتداء – حسب من يرى بمَ يرفع الخبر – ولا يعمل في اسم عاملان[(٣)].

---

(١) الأصول ٦٤/٢

(٢) انظر اللباب ٢١٢/١-٢١٤ والتبيين٣٤١- ٣٤٦

(٣) انظر اللباب ٢١٢/١ ،والتذييل والتكميل ط.دار القلم ٧/٥

وهو بهذا الرأي موافق للبصريين، أما ما أورده سيبويه (إنّك وزيد ذاهبان) فقد نصّ عليه سيبويه أنه من الغلط[١]؛ فتبين أنه لا يجيزه ، وقد أشار إلى ذلك ابن السراج بقوله:

" فالنصب عندنا لا يجوز غيره، وإنما الرفع جاء عندنا على الغلط "[٢].

وذكر خلاف الكوفيين في المسألة فالفراء يجيز ذلك، إذا كان اسم (إنّ) لا يتبين فيه الإعراب، نحو: (إنّ هذا وزيدٌ قائمان)، و(إنّ الذي عندك وزيدٌ قائمان)، و(إنك وزيدٌ قائمان).

أما الكسائي فيجيز الرفع في الاسم الثاني مع الظاهر والمكني (المضمر) [٣].

وظاهر كلام الأخفش إجازة العطف على المحل قبل تمام الخبر ، مع بيانه أن القياس النصب ، وأن العطف بعد الخبر أحسن وأكثر[٤].

واحتج الكوفيون بقوله تعالى: ﴿ **إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَٰخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٩﴾** ﴾ [٥] ، فرفع ( الصائبون) قبل الخبر ( من آمن بالله ) ، والجواب من وجهين:

أحدهما: أنه معطوف على الضمير في ﴿ **ءَامَنُواْ** ﴾ وقام الفصل بينهما مقام التوكيد.

والثاني : أن خبر الصابئين محذوف، والنية به التأخير، وتقديره:( إن الذين آمنوا ) إلى قوله: ﴿ **وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ** ﴾ والصابئون كذلك.

والأخير قال به ابن السراج[٦].

ويجوز أن يكون ﴿ **فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ** ﴾ خبر الصابئين، وخبر (إنّ) محذوف لدلالة

---

(١) انظر الكتاب ١٥٥/٢

(٢) الأصول ٢٥٧/١

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٣١٠/١-٣١١

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٨٥/١

(٥) المائدة : ٦٩

(٦) انظر الأصول ١/ ٢٥٣، ٣٢٧

هذا الخبر عليه ،كما قال الشاعر: نحن بما عندنا وأنت بما *** عندك راضٍ والرأي مختلف[١]

أي نحن بما عندنا راضون[٢].

وقد احتجّ ابن السرّاج لرأي البصريين -كما هو مبيّن في صدر المسألة- وردّ قول الكوفيين مبيّنًا أن ما جاء من ذلك محمول على الغلط ، وأنهم كثيرًا ما يقيسون على الأشياء الشاذة[٣] .

وممن قال من المتأخرين بقول ابن السراج ومن سبقه: ابن مالك[٤]، وابن يعيش[٥]، والزمخشري[٦].

وترتب على هذه المسألة منع بعض التراكيب، نحو: ( إنّ زيدًا وعمرٌو منطلقان) إلا إذا تم خبر الأول قبل العطف، وتبين أن وراء هذا المنع علة عاملية، وهي استحالة أن يكون الخبر معمول لعاملين .

## • العطف على معمولي عاملين:

قال ابن السراج: " اعلم : أن العطف على عاملين، لا يجوز من قبل أن حرف العطف إنما وضع لينوب عن العامل، ويغني عن إعادته، فإن قلت: (قام زيدٌ وعمرٌو) فالواو أغنت عن إعادة (قام) فقد صارت ترفع كما يرفع (قام)، وكذلك إذا عطفت بها على منصوب، نحو قولك: ( إن زيدًا منطلقٌ وعمرًا )، فالواو نصبت كما نصبت (إنَّ) وكذلك في الخفض إذا قلت: (مررت بزيدٍ وعمرٍو )، فالواو جرّت كما جرّت الباء فلو عطفت على عاملين أحدهما يرفع والآخر ينصب ، لكنت قد أحلت؛ لأنها كان[٧] تكون رافعةً ناصبةً في حالٍ قد أجمعوا

---

(١) البيت من بحر المنسرح ،وهو لقيس بن الخطيم ، والشاهد: " نحن بما عندنا "، حيث حذف الخبر، قصدا للاختصار مع ضيق المقام، والذي جعل حذفه سائغا، دلالة خبر المبتدأ الثاني عليه. والتقدير:" نحن راضون " انظر شرح الشواهد الشعرية ١٣٧/٢-١٣٨. وهو من شواهد الكتاب ٧٥/١،وورد في كثير من كتب النحو.

(٢) انظر اللباب ٢١٢/١ - ٢١٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٤٢/٤-٥٤٤

(٣) انظر الأصول ١/ ٢٥٧

(٤) انظر شرح التسهيل ٢/ ٤٧

(٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٤٢/٤

(٦) انظر المفصل ٣٠٠

(٧) لعله خطأ مطبعي والصواب: [كأن].

على أنه لا يجوز أن تقول: ( مَرَّ زيدٌ بعمروٍ وبكرٌ خالدٍ)، فتعطف على الفعل والباء ولو جاز العطف على عاملين لجاز هذا واختلفوا إذا جعلوا المخفوض يلي الواو، فأجاز الأخفش، ومن ذهب مذهبه :( مَرَّ زيدٌ بعمروٍ وخالدٌ بكرٍ[١]) "[٢].

صرّح ابن السراج بعدم جواز العطف على عاملين وحجته أنّ حرف العطف ينوب عن العامل، فلو عطف على عاملين كان أحدهما يرفع، والثاني ينصب ولكان مستحيلًا.

وقد حكى ابن السراج الإجماع في منع ذلك ، نحو: (مرّ زيدٌ بعمروٍ وبكرٌ خالدٍ) ؛ فلا يجوز العطف على الفعل والباء، وذكر أنّ الخلاف حين يلي المخفوضُ الواوَ، مبينًا أنه مذهب الأخفش إذ مذهبه تقديم المجرور على المرفوع في العطف ؛ لأن الجار والمجرور كالشيء الواحد ؛ فيجيز ، نحو: ( قام زيدٌ في الدارِ والقصرِ عمرٌو) ولا يجيز ، نحو: ( قام زيدٌ في الدارِ وعمرٌو القصرِ ) ؛ لئلا يفرق بين الجار والمجرور[٣].

وذكر ابن السراج بعض ما احتجوا به:

كقول الشاعر: هوّن عليك فإنّ الأمورَ *** بكفِّ الإله مقاديرُها

فليس بآتيك منهيُها *** ولا قاصرٍ عنك مأمورُها[٤]

وقول النابغة الجعدي:

فليس بمعروفٍ لنا أن نردَّها *** صحاحًا ولا مستنكرٍ أن تعقَّرَا[٥]

---

(١) لعلّ في العبارة خطأ مطبعي في الضبط، وضبطها الصحيح –والله أعلم–: مَرَّ زيدٌ بعمروٍ وخالدٍ بكرٌ . كما ظهر لي من سياق الكلام ،ومن المعروف من مذهب الأخفش .انظر اللباب١/٤٣٣

(٢) الأصول٢/٦٩

(٣) انظر التبصرة والتذكرة ١/١٤٥

(٤) البيتان من المتقارب،وهما للأعور الشنّي: بشر بن منقذ. انظر ديوانه ٢٤، وكذلك نسبهما سيبويه،انظر الكتاب٦٣-٦٤، وكان الخليفة الراشد عمر بن الخطاب يتمثل بهما . والشاهد فيه: قوله (ولا قاصر)حيث إن سيبويه ومن تبعه منعوا أن يكون عطفًا على عاملين ،ومنهم من أجاز ذلك.

(٥) البيت من الطويل،قاله النابغة الجعدي ضمن رائيته أمام النبيﷺ ؛ فدعا له. انظر ديوانه ٧٠،وخزانة الأدب ٣/١٦٩ وورد (مستنكر ) بالرفع،والنصب،والجر، والشاهد فيه بالجر،فمن يرى العطف على عاملين عطفه على خبر ليس،ومن يرى عدم جواز العطف على عاملين يقدر حرفًا.

ومما يحتجون به: ( ما كلُ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً [١])؛ فعطف على (كل) و(ما)،

ومن ذلك: أكلَّ امرئٍ تحسبين امرأً *** ونارٍ توقد بالليل نارَا[٢]

وذكر أن مذهب سيبويه[٣] في جميع هذه الشواهد أنه لا يعطف على عاملين، ويذكر أن في جميعها تأويلًا يرده إلى عمل واحد ، وبيّن – أيضًا – أنّ المبرّد[٤] لا يجيز العطف على عاملين، ونقل عنه أن العطف على عاملين مذهب الأخفش[٥].

أما تأويل هذه الشواهد ففي الشاهدين الأولين ، حذْف العامل (حرف الجر) من المعطوف لدلالة عامل مثله عليه[٦].

أما : ما كل سوداءَ تمرةً ولا بيضاء شحمة ، فعلى حذْف المضاف(كل) وإضماره،

أما قول الشاعر: أكلَّ امرئٍ تحسبين امرأً *** ونارٍ توقد بالليل نارَا ،

فكذلك على حذف( كل ) استغناءً بالأولى، وإضمارها[٧].

فإن قيل حذف المضاف وإبقاء عمله على خلاف الأصل، وهو ضعيف، والعطف على عاملين ضعيف أيضًا ، فما الذي جعل حمله على الجار أولى من حمله على العطف على عاملين؟ قيل: لأن حذف الجار قد جاء في كلامهم ، وله وجه من القياس.

---

(١) ورد في مجمع الأمثال بنص:" ما كل بيضاء شحمة، ولا كل سوداء تمرة" ،وأصله أن عامر بن ذهل ، وثبَ على عمه قيس بن ثعلبة ؛ يخنقه ليقتله ؛ لأنه أخذ مال أبيه فأتلفه؛ فقال قيس: يا ابن أخي دعني فإن الشيخ متأوه، ثم قال عامر: " ما كل بيضاء شحمة ولا كل سوداء تمرة " ؛ يعني أنه وإن أشبه أباه خَلْقًا، فلم يشبهه خُلقًا؛ فذهب قوله مثلًا ،يضرب في موضع التهمة. انظر مجمع الأمثال للميداني٢/٢٨١-٢٨٢ ،ووجه الاستشهاد:(ولا بيضاء) من يجيز العطف على عاملين يرى أن ( بيضاء)جُرت عطفًا على (سوداء)،والعامل فيها(ما)و(كل)،ومن لا يجيز العطف على عاملين يرى أنها مجرورة على تقدير(ولا كل).

(٢) البيت من المتقارب، وهو لأبي دُوادٍ الإيادي ،كما نسبه سيبويه انظر الكتاب١/٦٦ ،والشاهد: جُرت (نار) بإضافتها لـ(كل) المحذوفة المعطوفة على (كل) المذكورة، لئلا تجر بالعطف على (امرئٍ)المجرور بإضافة (كل)إليه، فيلزم العطف على معمولي عاملين بحرف واحد.

(٣) انظر الكتاب١/٦٤-٦٦، والجدير بالذكر أن ابن السراج تابع سيبويه في هذه المسألة في الشواهد والتوجيه.

(٤) انظر المقتضب ٤/١٩٥

(٥) انظر الأصول ٢/٦٩-٧٢

(٦) انظر شرح التسهيل١/٣٨٧

(٧) انظر الأصول٢/٧٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/١٩٨

فأما مجيئه، فنحو قولهم في القسم: ( اللهِ لأفعلن)؛ أي واللهِ ، وما حُكي عن رؤبة أنه كان يقال له: (كيف أصبحت) ؛ فيقول: ( خيرٍ عفاك الله) ؛ يريد بخيرٍ.

وكذلك قراءة حمزة في قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ ﴾[١]

حمله البصريون على حذف الجار والتقدير فيه: وبالأرحام.

فقد ثبت بهذا جواز حذف الجار في الاستعمال وإن كان قليلًا.

أما القياس، فلأن الفعل لما كان يكثر فيه الحذف وشاركه الحرف في كونه عاملًا جاز فيه ما جاز في الفعل على سبيل الندرة ، ولم يثبت في الاستعمال العطف على عاملين؛ فالحمل على ما له نظير أولى[٢].

وأشار ابن السراج إلى مَن جر (آياتٍ) في قوله تبارك وتعالى: ﴿ إِنَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۝٣ وَفِى خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝٤ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ۝٥ ﴾[٣]

ووجّه إلى أن (آياتٍ) أعيدت للتأكيد وحسّن ذلك لما طال الكلام كما تعاد (إنّ) إذا طال الكلام ؛ فـ(آيات) الأخيرة هي الأولى، وإنما تكون حجة لو كان الثاني غير الأول، وأما من رفع وليست (آيات) عنده مكررة للتأكيد فقد عطف على عاملين نصب أو رفع، فإذا رفع فقد عطف (آيات) على الابتداء ، واختلافًا على (في)، وذلك عاملان، ولكنه إذا قصد التكرير رفع أو نصب زال العطف على عاملين[٤]،وأضاف ابن السراج حجة أخرى هي أنّ العطفَ على عاملين خطأٌ في القياس غير مسموعٍ من العرب، ولو جاز العطف على عاملين لجاز على ثلاثة وأكثر من ذلك.[٥]

---

(١) النساء:١ ،انظر البرهان في علوم القرآن ١١٥/٤

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٩٧/٢- ١٩٨

(٣) الجاثية : ٣ ، ٤ ، ٥

(٤) انظر الأصول ٧٤/٢- ٧٥

(٥) انظر المصدر نفسه ٧٥/٢

بالإضافة إلى ما ذكره في صدر المسألة من أنّ حرف العطف نائب عن العامل، ولو عطف على عاملين كل منهما يؤدي عملًا مختلفًا رفعًا ونصبًا لاستحال الأمر.

وقد احتج بهذين الوجهين العكبري(١).

وممن قال من المتأخرين بمنع العطف على معمولي عاملين- بالإضافة للعكبري-: الفارسي(٢)، والجرجاني(٣)، وابن يعيش(٤).

وقد علّل ابن السراج منع بعض التراكيب بعدم جواز العطف على عاملين كقوله:

" ولا يحسن ، (ليس عبد الله بذاهبٍ ولا خارجٍ زيدٌ) ، فتجر بالباء ويرتفع زيد بـ(ليس) لايجوز هذا لأنك قد عطفت بالواو على عاملين وإنما تعطف حروف العطف على عامل واحد، ولكن تقول: (ليس زيدٌ بخارجٍ ولا ذاهبٍ أَخوه) ، فتجري (ذاهبًا) على ( خارج ) وترفع الأخ بـ(ذاهب) ؛ لأنه ملبس بـ( زيد ) وهو من سببه ، فكأنك قلت: ( ليس زيد بذاهب ولا خارج ) ، ولو حملت ( الأخ ) على ( ليس ) ، لم يجز، من أجل أنك تعطف على عاملين ، على (ليس) وهي عاملة وعلى (الباء) وهي عاملة "(٥) .

وبيّن الحجة في عدم جواز العطف على معمولي عاملين.

وهكذا تبين من هذا الفصل اهتمام ابن السراج بمسائل التقديم والتأخير، والعطف المتعلقة بالعامل؛ لما يترتب على ذلك من أثر تطبيقي في إجازته لبعض التراكيب ومنع بعضها رابطًا ذلك بالعامل .

---

(١) انظر اللباب ٤٣٣/١

(٢) انظر الإيضاح العضدي ١١٢

(٣) انظر المقتصد ٤٣٩/١- ٤٤٠

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٩٨- ١٩٩

(٥) الأصول٩٠/١-٩١

# الفصل الثالث :

## أثر العامل في بعض القضايا النحوية،

ويضم المباحث الآتية:

المبحث الأول: أثر العامل في الحدود والتعريفات.

المبحث الثاني: أثر العامل في المعنى ، والإعراب.

المبحث الثالث: أثر العامل في التقدير.

المبحث الرابع: أثر العامل في التعليل.

المبحث الخامس: أثر العامل في الاحتجاج والترجيح.

# المبحث الأول: أثر العامل في الحدود والتعريفات[١].

أدرك النحاة أهمية المصطلح وبيانه في فهم وتيسير هذا العلم ، وقد استخدموا الحد والتعريف بمعنى واحد[٢] للدلالة على حقيقة الشيء[٣] وماهيته ، ويُعدّ العامل أحد الأساليب التي استخدموها في تحديد ماهية بعض المصطلحات النحوية ؛ إذ لو لم يكن حقيقة مهمة لما بيّنوا به مصطلحاتهم، ومن أولئك النحاة ابن السراج ، ومن هذه المصطلحات:

## • الإعراب[٤]:

قال – عنه– ابن السراج :

" والضرب الثاني[٥] من التغيير: هو الذي يسمى الإعراب: وهو ما يلحق الاسم، والفعل بعد تسليم بنائهما ونضد حروفهما ، نحو قولك: (هذا حكمٌ وأحمرُ) و( رأيت حكمًا وأحمرَ)، و( مررت بحكمٍ وأحمرَ)، و(هذان حكمان ورأيت حكمين)، و(هؤلاء حكمون، ورأيت حكمين)، و(مررت بحكمين)، و(هو يضرب، ولن يضرب، ولم يضرب)، و(هما يضربان ولن يضربا ولم يضربا)، و(هم يضربون ولن يضربوا، ولم يضربوا)، ألا ترى أن (حكمًا ويضرب) لم يَزُلْ مِن حركاتهما وحروفهما شيء، فسموا هذا الصنف الثاني من التغيير الذي يقع لفروق ومعانٍ تحدث (إعرابًا)"[٦].

فقد تبين من كلام ابن السراج عن الإعراب أنه ضرْب من التغيير تحدثه العوامل الداخلة على الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة، يفهم ذلك من فحوى كلامه، ومما أورده من الأمثلة،

---

(١) انظر – أيضًا– نظرية العامل في النحو العربي للدكتور مصطفى حمزة ، وقد تحدث عن ذلك في مبحث سماه: تدخل نظرية العامل في تحديد التعريفات والحدود ، وذكر نماذج من تعريفات النحاة المشتملة على الإعمال.
انظر٥٢-٥٤من الكتاب نفسه.

(٢) انظر شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي ٤٩

(٣) انظر الإيضاح في علل النحو ٤٦

(٤) الإعراب لغةً : مصدر أعرب ؛ أي أبان ، ومنه أزال عرب الشيء ، وهو فساده. انظر شرح الأشموني١/٤١
أما في الاصطلاح النحوي ؛ فسيتبين في المتن أعلاه.

(٥) تحدث ابن السراج قبل عن التغيير الذي يحدث في الأسماء والأفعال ؛ فالتغيير الأول: التغيير الصرفي، أما الثاني: فهو الإعراب –كما بُيّن هنا– أما الذي لا يتغير فهو المبني ، أما الحروف فتغير ولا تتغير ،كما بيّن ابن السراج.

(٦) الأصول١/٤٤

مستقصيًا فيها ضروب الإعراب من رفع ونصب وجر، بالحركات والحروف،كذلك تناول الفعل المضارع في الرفع والنصب والجزم بالحركات والحروف – أيضًا– خاتمًا تعريفه ببيان الغاية من الإعراب وهي بيان الفروق بين المعاني.

ويتضح ربط ابن السراج للإعراب بالعامل عندما يتحدث– في موضع آخر– عن الجملة التي لا محل لها من الإعراب مبينًا أنها لا موضع لها من الإعراب بعامل يعمل فيها من فعل ولا حرف [١].

وقد صرّح – في كتابه الموجز[٢]– بما يحدثه العامل من أثر في تغيير حركات الإعراب بقوله: " الإعراب أن يتعاقب آخر الكلمة حركات ثلاث: ضم وفتح وكسر، أو حركتان منهما فقط، أو حركتان وسكون باختلاف العوامل، فإذا زال العامل زالت الحركة أو السكون "[٣].

وبالرجوع للكتاب تبين أن ابن السراج اقتفى أثر سيبويه حينما ألمح إلى أنّ مُحدِث التغيير في الإعراب إنما هو العامل، يفهم ذلك من كلامه في باب مجاري أواخر الكلم من العربية، حينما تعرض للفرق بين المعرب والمبني، حيث قال: " وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجرِّ والرفع والجزم ، والفتح والضمّ والكسر والوقف.

وهذه المجاري الثمانيةُ يَجمعهنّ في اللفظ أربعةُ أضرب: فالنصبُ والفتح في اللفظ ضربٌ واحد، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضمّ، والجزم والوقف.

وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجارٍ؛ لأفُرّقَ بين **ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحِدثُ فيه العاملُ** – وليس شيءٌ منها إلا وهو يزول عنه – وبَيْن ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه

---

(١) انظر الأصول ٢٦٢/١، ٢٦٣

(٢) رغم ما بذلت من جهود لم أعثر على كتاب الموجز ، وهذا النص من الموجز لكن نقلًا عن كتاب الجهود اللغوية لابن السراج ، لمجدي إبراهيم يوسف.

(٣) أورد هذا النص صاحب الجهود اللغوية ، لابن السراج ٣١٣-٣١٤ نقلًا عن الموجز ٢٨ .
فالذي يدخله ثلاث حركات الاسم المعرب ، نحو: (زيدٌ ، وزيدًا ، وزيدٍ) ، أما الذي يدخله حركتان فقط فالممنوع من الصرف، نحو:(هذا إبراهيمُ، ورأيت إبراهيمَ ، ومررت بإبراهيمَ ) أما الذي يدخله حركتان وسكون فالفعل المضارع. كذا بينه ابن السراج في المصدر نفسه.

لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل، التي لكلّ منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرفُ حرف الإعراب "[١].

وقد مثّل كلام ابن السراج عن الإعراب مرحلة مهمة من مراحل هذا التعريف ؛ مما جعل من جاء بعده يحذو حذوه ،كتلميذه الفارسي الذي حدّ الإعراب بقوله:

" الإعراب: أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل مثال ذلك : هذا رجلٌ ، ورأيت رجلًا ، ومررت برجلٍ، فالآخر من هذا الاسم قد اختلف باعتقاب الحركات على آخره، واعتقاب هذه الحركات المختلفة على الآخر إنما هو لاختلاف العوامل"[٢].

ثم تناول النحاة هذا التعريف وجعلوا العامل حقيقة لا تنفصل عنه ؛ وممن عرّفه الجزولي؛ فقال:" الإعراب : تغير أواخر الكلم ؛ لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا ، أو تقديرًا ، وفائدته الدلالة على المعنى الحادث بالعامل "[٣] .

ومن أشهر تعريفاته تعريف ابن هشام حيث عرفه بقوله :" أثر ظاهر أو مقدّر ، يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكّن والفعل المضارع "[٤].

## • المبتدأ:

قال – عنه– ابن السراج:

" المبتدأ: ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف، وكان القصد فيه أن تجعله أولًا لثانٍ مبتدأ به دون الفعل يكون ثانيه خبره ولا يستغنى واحد منهما عن صاحبه ، وهما مرفوعان أبدًا "[٥].

تبيّن أن ابن السراج بنى تعريفه هذا على العامل، فقوله: "ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف" ؛ أي تجريد الاسم من العوامل اللفظية ، وجعل ذلك أول ما يميز المبتدأ عن غيره من الأسماء المرفوعة الأخرى حيث تشترك مع المبتدأ في الرفع ، هذه الأسماء: الخبر،

---

(١) الكتاب ١٣/١

(٢) الإيضاح العضدي ١١

(٣) الجزولية ٧

(٤) شرح شذور الذهب لابن هشام ٢٢

(٥) الأصول ٥٨/١

والفاعل ، ونائب الفاعل، واسم كان وأخواتها ، وخبر إنّ وأخواتها، وخبر (لا) النافية للجنس ، واسم الأدوات التي تعمل عمل( ليس ) [١]؛ فالمرفوعات سوى المبتدأ، رُفعت بعامل لفظي، فالفعل عمل في الفاعل ، ونائبه ، وكذلك الفعل الناسخ عمل في اسمه، والحرف الناسخ عمل في خبره، وما حمل على ( ليس ) في اسم (ما) ، و(إنْ) ، و(لا) ، و(لات) العاملة عملها.

وقد أكّد على ذلك بقوله:" المبتدأ رفع بالابتداء"؛ أي بعامل معنوي، و"الخبر رفع بهما" أي بالابتداء والمبتدأ ؛ أي بعامل معنوي متقوٍ بآخر لفظي، وبين أن المبتدأ غير مسبوقٍ، ولكنه مُعرَّض للعوامل وحينها يتغير حكمه.

وفرّق بيّن المبتدأ والفاعل مبيّنًا أن الفاعل مبتدأ بالحديث قبله، موضّحًا ذلك بالأمثلة، نحو: ( زيد منطلق، وينطلق زيد ) [٢].

وقد أخرج الفاعل بقوله- في الجزء الآخر من التعريف نفسه-:" وكان القصد فيه أن تجعله أولًا لثانٍ مبتدأ به دون الفعل يكون ثانيه خبره ".

وبحده هذا يخرج المضارع إذ يرتفع – عند الكوفيين، ومن أخذ بقولهم من المتأخرين- بتجرده من حروف النصب والجزم، هذا مع كونه يرى أن المضارع إنما ارتفع لموقعه موقع الاسم، فكأنه راعى قول الكوفيين فتحرز منه.

أما ما لم يكن من عوامل الأسماء ؛ فبيّن أنها لا تغير المبتدأ ، قائلًا: " وقد تدخل على المبتدأ حروف ليست من عوامل الأسماء ، فلا تزيل المبتدأ عن حاله ،كـ(لام) الابتداء وحروف الاستفهام و(أما) و(ما) إذا كانت نافية في لغة بني تميم وأشباه ذلك "[٣].

وعرّفه سيبويه بقوله: " فالمبتدأ كل اسم ابتُدئ ليُبنى عليه كلامٌ ، والمبتدأ والمبني عليه رفعٌ ؛ فالابتداء لا يكون إلا بمبنيٍّ عليه ؛ فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسنَد ومسنَد إليه"[٤].

يُلاحظ أن سيبويه لم يصرّح – في هذا التعريف- بتجرد المبتدأ من العوامل اللفظية ،ولكنه

(١) انظر شرح شذور الذهب لابن هشام ٨٧- ١١٥

(٢) انظر الأصول ٥٨/١

(٣) المصدر نفسه ٦١/١

(٤) الكتاب ١٢٦/٢

في نص آخر- في باب المسند والمسند إليه- يفهم من كلامه هذا القول بتجرد المبتدأ من العوامل - وقد فهمه السيرافي كذلك[١]- حيث قال سيبويه:

" واعلم أن الاسم أولُ أحواله الابتداء ، وإنما يَدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجارُّ على المبتدأ.

ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تَدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدإٍ ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه"[٢].

ولعلّ ابن السراج فهم هذا من سيبويه ؛ فصاغه تعريفًا للمبتدأ ، فجرى ذلك عند النحاة كالعكبري ، وابن عقيل ، وابن جني[٣]، وابن يعيش[٤] كما سيأتي.

وعلى كلٍ يرِد على تعريف ابن السراج الفاعل المرفوع بفعل مقدّر، نحو: (إنْ زيد خرج خرجت) ؛ مما جعل العكبري يحد المبتدأ بقوله: " والمبتدأ: هو الاسم المجرد من العوامل اللفظية لفظًا وتقديرًا المسند إليه خبر أو ما يسد مسده.

وفيه احتراز من قولك: (إنْ زيدٌ خرج خرجت) ، فإنَّ (زيدًا) مجرَّد من العوامل لفظًا لا تقديرًا، إذ التقدير: (إنْ خرج زيد) ، فهو فاعل "[٥] .

وورد عند ابن عقيل خاصية تجرد المبتدأ من العوامل اللفظية مع احترازات أُخَر قائلًا:

" فالعامل في المبتدأ معنوي : وهو كون الاسم مجردًا عن العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها.

واحترز بغير الزائدة من مثل (بِحسْبِكَ درهمٌ) ؛ فبحسبك : مبتدأ وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة ، ولم يتجرد عن الزائدة ؛ فإن الباء الداخلة عليه زائدة ، واحترز ( بشبهها ) من مثل ( رُبَّ رجلٍ قائمٌ ) ؛ فرجل: مبتدأ ، وقائم خبره ؛ ويدل على ذلك رفع المعطوف عليه، نحو: (رُبّ رجلٍ قائمٌ وامرأةٌ )"[٦] .

---

(١) انظر شرح الكتاب للسيرافي ١/١٧٥

(٢) الكتاب١/٢٣-٢٤

(٣) اللمع ٢٩

(٤) شرح المفصل لابن يعيش١/٢٢١

(٥) اللباب١/١٢٤

(٦) شرح ابن عقيل١/٢٠١

## • اسم الفاعل:

قال ابن السراج – في معرض شرحه لاسم الفاعل العامل عمل الفعل–:

" اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل، هو الذي يجري على فعله ، ويطّرد القياس فيه، ويجوز أن تنعت به اسمًا قبله نكرة كما تنعت بالفعل الذي اشتق منه ذلك الاسم ، ويذكّر ويؤنّث وتدخله الألف واللام، ويجمع بالواو والنون، كالفعل إذا قلت: يفعلون ، نحو: (ضارب وآكل وقاتل) ، يجري على: يضرب فهو ضارب، ويقتل فهو قاتل ، ويأكل فهو آكل"(١).

بيّن ابن السراج من خلال الأمثلة التي ساقها أنّ اسم الفاعل يعمل عمل فعله إذا دلّ على الحال والاستقبال.

بل أكّد على ذلك في موضع آخر:" تقول: هذا ضاربٌ زيدًا، إذا أردت (بضاربٍ) ما أنت فيه أو المستقبل كمعنى الفعل المضارع له.."(٢).

وبالرجوع للكتاب يتبين أن سيبويه – وإن لم يحده – يُعْمِل اسم الفاعل عمل فعله في الحال والاستقبال، إذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منونًا(٣)؛ فجاء ابن السراج وتأثر به.

وجاء بعده الفارسي ونصّ على ذلك مستفيدًا ممن سبقه، قائلًا– بعد ذكره لأنواع اسم الفاعل– : " فالذي يعمل عمل الفعل ما كان للحال أو الاستقبال دون ما مضى، وإنما أعمل اسم الفاعل عمل الفعل إذا كان جاريًا عليه في حركاته وسكونه ، وتأنيثه وتذكيره ، وإنه يُثنّى ويجمع بالواو والنون أو الألف والتاء كما تلحق الأفعال علامة التثنية والجمع "(٤).

وممن نحا هذا النحو في تعريف اسم الفاعل الزمخشري قائلًا: " واسم الفاعل يعمل عمل الفعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، نحو: (زيدٌ ضاربٌ غلامه عمرًا اليوم، أو غدًا).

ولو قلت: أمسِ ، لم يجز إلا إذا أُريد به حكاية حالٍ ماضيةٍ "(٥).

---

(١) الأصول ١٢٢/١

(٢) المصدر نفسه ١٢٥/١

(٣) انظر الكتاب١٦٤/١

(٤) الإيضاح العضدي ١٤١

(٥) الأنموذج في النحو ٢٥

## • المفعول به:

قال ابن السراج – في شرح المفعول به–:

"واعلم: أن هذا إنما قيل له مفعول به؛ لأنه لما قال القائل:(ضَرَبَ وقتل) قيل له: هذا الفعل بمنْ وقع؟ فقال:(بزيدٍ أو بعمروٍ)؛ فهذا إنما يكون في المتعدي"(١).

فقد بيّن ابن السراج معنى هذا المصطلح معتمدًا على العامل كما هو ملاحظ من كلامه.

وأفاد من ذلك الزمخشري حدَّه الذي اشتهر وتناقله النحاة ؛ حيث قال:

" المفعول به : هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في ، مثل: (قولك ضرب زيدٌ عمرًا)، و(بلغت البلد).

وهو الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي"(٢).

## • المفعول له:

قال ابن السراج:

" اعلم: أن المفعول له لا يكون إلا مصدرًا ، ولكن العامل فيه فعل غير مشتق منه ، وإنما يذكر؛ لأنه عذر لوقوع الأمر، نحو: قولك: فعلت ذاك حذارَ الشر، وجئتك مخافةَ فلان (فجئتك) غير مشتق من (مخافة) فليس انتصابه هنا انتصاب المصدر بفعله الذي هو مشتق منه، نحو: (خفتك) مأخوذة من مخافة وجئتك ليست مأخوذة من مخافة ، فلما كان ليس منه أشبه المفعول به الذي ليس بينه وبين الفعل نسب "(٣).

فبيّن ابن السراج اختلاف العامل في المفعول له عن المصدر (المفعول المطلق)، مبينًا أن المفعول له ليس كالمفعول المطلق ، وإن كان مصدرًا إلا أنه ليس مشتقًا منه ، وأنّ المفعول له عذر لوقوع الفعل.

وجاء عند سيبويه – في باب سماه هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر–:

---

(١) الأصول ١/١٧١

(٢) المفصل ٦٠

(٣) الأصول ١/٢٠٦

" وفعلتُ ذاك أَجْلَ كذا وكذا ، فهذا كلُّه يَنتصب لأنَّه مفعول له ، كأنّه قيل له: لِمَ فَعَلتَ كذا وكذا ؛ فقال: لكذا وكذا ، ولكنَّه لَمّا طَرَحَ اللامَ عَمِلَ فيه ما قبله "(١).

فلسيبويه السبق في وضع المصطلح وبيانه – وإن لم يبرزه عنوانًا – أما ابن السراج فقد أفاد من سيبويه في استخلاص اسم المصطلح من كلامه ، وكذلك أفاد من شرحه ، وزاد عليه التفريق بين المفعول له والمفعول المطلق المشتق من فعله.

وحذا ابن جني حذو ابن السراج فقال : " اعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصدرًا، ويكون العامل فيه فعلًا من غير لفظه ، وإنما يذكر المفعول له ؛ لأنه عذر وعلة لوقوع الفعل تقول: زرتك طمعًا في برك وقصدتك ابتغاءً لمرضاتك؛ أي زرتك للطمع وقصدتك للابتغاء"(٢).

## • المفعول معه:

قال ابن السراج – في شرح المفعول معه –:

" اعلم: أن الفعل إنما يعمل في هذا الباب في المفعول بتوسط الواو، والواو هي التي دلت على معنى (مع) ؛ لأنها لا تكون في العطف بمعنى (مع) "(٣).

فقد بيّن ابن السراج أن المفعول معه يعمل فيه الفعل بتوسط الواو التي بمعنى (مع)، وهذا ما ميّز هذا النوع عن غيره من المفعولات ، وكما هو ملاحظ أنّ ابن السراج أقام شرحه لهذا المصطلح على العامل ، وممن تبعه في توظيف العامل في بيان هذا المصطلح ابن عقيل قائلًا:

" المفعول معه: هو الاسم المنتصب بعد واو بمعنى (مع) ، والناصب له ما تقدمه من الفعل أو شبهه"(٤).

---

(١) الكتاب ٣٦٩/١

(٢) اللمع ٥٠

(٣) الأصول ٢٠٩/١

(٤) شرح ابن عقيل ٢٠٢/٢

## • الْمُلْغَى:

حدّ ابن السراج الحرف الملغى بقوله:

" وحقُّ الْمُلْغَى- عندي- أنْ لا يكونَ عاملًا ولا معمولًا فيه حتى يُلْغَى من الجميع وأنْ يكون دخولُه كخروجه لا يُحدث معنى غير التأكيد "[١].

صرّح ابن السراج بعدم عمل الملغى في غيره أو عمل غيره فيه ، وأنه لا يؤثر في الكلام عند حذفه وعند بقائه، وإذا بقي لا يُحدث غير التأكيد.

واستنكر القول بزيادة بعض الحروف مع أنها خافضة، وأنها تدخل لمعانٍ؛ فمن ذلك :

( ليس زيدٌ بقائمٍ )، مبيّنًا أن الباء دخلت لتؤكد النفي، و( ما من رجلٍ في الدار ) مبيّنًا أن (من) دخلت لتبين أنّ الجنس كله منفي، وذكر أمثلة للملغاة، نحو: (لا) شبهوها بـ(ما)، نحو: (ما قام زيدٌ ولا عمرٌو) ونص على أنها لغو[٢].

ونقل عنه ابن يعيش تعريفه الآنف الذكر كما نقل استغرابه الحكم بزيادة بعض الحروف مع أنها عاملة ، ودخلت لمعانٍ غير التأكيد[٣].

وفي ختام هذا المبحث يظهر جليًّا استثمار ابن السراج لنظرية العامل في إيضاح بعض التعريفات النحوية ، مما يدلُّ على أنها تشغل حيّزًا مهمًا من فكر ابن السراج النحوي.

---

(١) الأصول٢/٢٥٩

(٢) انظر المصدر نفسه ٢/٢٥٩

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/٧٧

## المبحث الثاني: أثر العامل في المعنى ، والإعراب:

يعدُّ الإعرابُ أحدَ أهمِ محدداتِ المعنى ؛ فهو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ ، فلولاه ما مُيّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجبٌ من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعتٌ من تأكيد ؛ فبه تُمَيَّز المعاني ويُوقف على أغراض المتكلمين(١).

والإعراب أثرٌ عن العامل؛ وعلى هذا فالعامل هو المؤثر في الإعراب، ومن ثَم المعنى وذلك لأن العامل يعد شرطًا ضروريًّا لضبط الإعراب في الجملة العربية، باعتباره" ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعًا ، أو منصوبًا ، أو مجرورًا ،أو ساكنًا "(٢).

وقد أورد ابن السراج ما يؤكد هذه القضية ، من ذلك ما يأتي:

### • اختلاف المضارع بعد الواو في المعنى والإعراب:

قال ابن السراج :

" الواو تنصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء ، وإنما تكون كذلك إذا لم ترد الإشراك بين الفعل والفعل، وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذي قبلها ، كما كان في الفاء ، وأضمرت (أنْ) وتكون الواو في جميع هذا بمعنى (مع) فقط، وذلك قولك: ( لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ )؛ أي: لا تجمعْ بين أكلِ السمكِ وشُرْبِ اللبنِ، فإنْ نهاه عن كل واحدٍ منهما على حالٍ قال: ولا تشربِ اللبنَ على حالٍ "(٣).

فقد حمل ابن السراج حكم المضارع الواقع بعد الواو على المضارع الواقع بعد الفاء؛ فالفعل الواجب الواقع بعد الواو إذا لم يرد المتكلم الإشراك بين الفعل الأول والفعل الثاني في المعنى ؛ فيضمر (أنْ) بعد الواو التي بمعنى (مع) ضاربًا بعض الأمثلة منها المثال المشتهر بين النحاة: (لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ) ، مبينًا أن نصب الفعل الثاني المعنى من ورائه عدم الجمع بين أكل السمك وشُرْب اللبن ، أما إذا جزم الفعل المعطوف فكأنه نهاه أن يأكل السمك على كل حالٍ ، أو يشرب اللبن على كل حالٍ ،كما بين ذلك سيبويه والمبرد من

---

(١) انظر الصاحبي ٤٣، ١٤٣

(٢) العوامل المئة ، شرح الأزهري ٧٣

(٣) الأصول ١٥٤/٢

قبل[١].

وقد تناول النحاة – من بعدُ– هذا المثال مبينين ما يجوز فيه من أوجهٍ إعرابية ، وما يحمل كل وجهٍ من معنى ؛ فأجازوا فيما بعد الواو( تشرب) ثلاثة أوجهٍ[٢]:

الأول: الجزم ، على التشريك بين الفعلين ( تأكل ) و( تشرب ) في النهي عن كل واحدٍ منهما على حدة ، نحو:( لا تأكلِ السمك وتشربِ[٣] اللبن ).

ويكون المعنى : لا تأكلِ السمك ولا تشربِ اللبن. والواو – هنا– عاطفة.

الثاني: النصب على معنى النهي عن الجمع بينهما ، نحو: ( لا تأكلِ السمك وتشربَ اللبن) ؛ أي لا يكن منك أكل السمك مع شُرْب اللبن ؛ فينصب الفعل (تشرب) بـ(أنْ) مضمرة ؛ فيكون النهي عن الجمع بينهما ، وله أن يفعل كل واحد منهما على انفراد .

والواو – هنا– واو المعية.

الثالث: الرفع على إضمار مبتدأ ، نحو: (لا تأكلِ السمك وتشربُ اللبن)؛ أي وأنت تشرب اللبن.

والواو – هنا– للاستئناف.

والتمييز بين هذه المعاني المختلفة لا يكون إلا بالإعراب ؛ ومعلوم أنّ حركاتِ الإعراب نتيجةٌ وأثرٌ للعامل ؛ فالعامل وراء كل هذه التغييرات في الحركات الإعرابية المميزة للمعاني ؛ فعلى الأول (الجزم) العامل في الفعل (تشرب): (لا) الناهية بواسطة الواو– على الصحيح–[٤].

وعلى الثاني (النصب) العامل: (أنْ) مضمرة.

وعلى الثالث (الرفع) العامل : المبتدأ والابتداء ،إذا قُدّر(وأنت تشرب) ، أما إذا قُدّر (ولك شرْبُ)؛ فالعامل: الابتداء.

---

(١) انظر الكتاب٣/٤٢-٤٣ ،والمقتضب٢/٢٤

(٢) انظر شرح ابن عقيل٤/١٧وشرح التصريح٢/٣٨٢وشرح قطر الندى٧٩وشرح شذور الذهب للجوهري٢/ ٥٣٥ والفصول المفيدة ٢٠٩

(٣) كُسِر آخر الفعل منعًا لالتقاء الساكنين.

(٤) انظر العامل في المعطوف من هذا البحث ص ٧٢؛إذ يرى ابن السراج أن العامل في المعطوف حرف العطف بالنيابة.

وقال ابن السراج – أيضًا– :

" لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَهُ *** عَارٌ عَلَيْكَ إذا فَعَلْتَ عَظِيمُ[١]

أي لا يجتمع أن تنهى وتأتي ولو جزم كان المعنى فاسداً "[٢].

فنصب ( تأتي )؛ لأن مراده ألا يجمع بين النهي والإتيان فأضمر (أن) مع الفعل الثاني ، ولو جزم لأشرك الفعلين (تنهى) و(تأتي) في الحكم (النهي)، " وكان التقدير: لا تنه عن خلق، ولا تأتِ مثله ، ولو قال ذلك لكان قد نهاه عن شيء، ونهاه أن يأتي شيئًا من الأشياء ، وهو محال. فلمّا استحال حَمَل الثاني على الأول"[٣] .

فهنا يظهر أثر العامل ، فلو كانت الواو هي الواو العاطفة ؛ لأشرك الفعلين في العامل نفسه (لا الناهية) ، ولجُزم الفعل بعدها ؛ فيفسد المعنى، وحينما كانت الواو هي واو المعية التي يتنصب بعدها الفعل بـ(أنْ) مضمرة– على رأي ابن السراج والبصريين– استقام المعنى.

ومن هنا قال الكوفيون بالنصب بالصرف لأن الثاني خلاف الأول.

## • اختلاف المضارع بعد (حتّى) في المعنى والإعراب:

قال ابن السراج :

"... قُرئ: ﴿ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾[٤](وحتى يقولُ): من نصب جعله غايةً، ومن رفع جعله حالًا "[٥].

---

(١) البيت من بحر الكامل ،وهو بيت مختلف في قائله ؛ فقد نسبه سيبويه للأخطل ، انظر الكتاب ٣/٤١-٤٢ ، وكذلك ورد منسوبًا له عند بعض النحاة ، انظر شرح المفصل لابن يعيش٤/٢٣٦ ، وشرح التسهيل٤/٣٦،ولكن لم أجده في ديوانه ، ونُسب لأبي الأسود الدؤلي ، انظر ديوانه ٤٠٤ ، ونسب للمتوكل الليثي انظر ديوانه ٨١ .

(٢) الأصول ٢/١٥٤-١٥٥

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٣٦- ٢٣٧

(٤) البقرة : ٢١٤ ، قرأ نافع وحده (حتى يقولُ) رفعًا، وقرأ الباقون (حتى يقولَ) نصبًا ، وقد كان الكسائي يقرؤها دهرًا رفعًا ثم رجع إلى النصب. الحجة للقراء السبعة ٢/٣٠٥-٣٠٦ . وفي كتاب الأصول ذكر (يقول) مضمومًا في المرتين، ولكن الذي يظهر أنه خطأ مطبعي وأن الأولى بالنصب، والقراءة الثانية بالرفع كما هو بين من سياق الكلام.

(٥) الأصول٢/١٥٣

تبيّن من كلام ابن السراج أن في الآية السابقة قراءتين: الرفع والنصب، والمعنى فيهما مختلف.

(يقولَ) بالنصب: فعل مضارع منتصب بـ(أنْ) مضمرة.

و(يقولُ) بالرفع: فعل مضارع مرتفع بتجرده من الناصب والجازم.

فعلى قراءة النصب: (حتى يقولَ) جُعلت (حتى) غايةً للزلزلة ؛ فنصبت بمعنى (إلى أنْ)، والتقدير: وزلزلوا إلى أنْ يقولَ الرسولُ، فجعل قول الرسول غاية في خوف أصحابه ؛ أي لم يزالوا خائفين إلى أن قال الرسول.

أما قراءة الرفع: (حتى يقولُ) فالفعل دال على الحال التي كان عليها الرسول فيما مضى؛ لذلك لم تعمل (حتى) ؛ لأنها لا تعمل في حال ، والتقدير: وزلزلوا فيما مضى حتى إن الرسول يقولُ متى نصر الله ؛ فحكى الحال التي كان عليها الرسول قبل[١].

ومثل هذا القول ما بينه سيبويه في ، نحو: (سرت حتى أدخلها ) : أن من نصب جعل الدخول غاية ، ومن رفع ، فقال: ( سرت حتى أدخلُها ) لم يجعل الدخول غاية[٢].

وقد سبق أن بيّن ابن السراج أنّ (حتى) إذا وليها الفعل تكون جارة بمعنى (إلى) وتفيد الغاية، وتأتي بمعنى ( كي) وتفيد التعليل، وتكون عاطفة فيرتفع الفعل بعدها[٣].

وإنما نُصب بـ(أنْ) مضمرة بعد حتى لا بـ(حتى) نفسها كما يقول الكوفيون ؛ لأن (حتى) قد ثبت أنها تخفض الأسماء ، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال، وكذا العكس.

ولا يُنصب بعد (حتى) إذا كان الفعل للحال ؛ لأن (أن) للاستقبال، فلا ينصب بها الفعل الذي للحال ؛ لئلا يحدث تناقض بين العامل والمعمول، بل يرفع وإن كانت حاليته ليست حقيقية بل محكية[٤].

وبذا يتبين أن لغتنا ذات أسرار وحكم ، تُبين عن معانيها بما حباها الله من نظام.

---

(١) انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع١/٢٨٩-٢٩٠ ، والتبيان في إعراب القرآن١/١٧٢ ، والمقتضب ٢/٤٢

(٢) انظر الكتاب ٣/٢١

(٣) انظر الأصول ٢/١٥١

(٤) انظر مغني اللبيب ١/١١٠- ١١١

## • اختلاف المضارع بعد الفاء في المعنى والإعراب:

قال ابن السراج – في معرض حديثه عن الفاء –:

" ...فإذا قلت: ( زيدٌ يقومُ فيتحدثُ)، فقد عطفت فعلًا موجبًا على فعلٍ موجبٍ، وإذا قلت: (ما يقومُ فيتحدثَ)، فقد عطفت فعلًا منفيًّا على منفيّ، فمتى جئت بالفاء وخالف ما بعدها ما قبلها، لم يجز أن تحمل عليه، فحينئذٍ تحمل الأول على معناه، وينصب الثاني بإضمار (أنْ) وذلك قولك: (ما تأتني فتكرمني، وما أزورك فتحدثني) ، لَمْ تُرِد: ( ما أزورك وما تحدثني)، ولو أردت ذلك لرفعت، ولكنك لما خالفت في المعنى فصار: ( ما أزورك فكيف تحدثني )، و( ما أزورك إلاّ لم تحدثني)، حمل الثاني على مصدر الفعل الأول، وأضمر (أنْ) كي يعطف اسمًا على اسمٍ، فصار المعنى: ما يكون زيارةٌ مني فحديثٌ منكَ "[١].

بيّن ابن السراج أنّ الفعلين إذا كانا واجبين " نحو: الأمر والنهي والاستفهام"[٢] ، أو كانا منفيين فيعطف الثاني منهما على الأول بالفاء ؛ أي يتفقان في العامل ومن ثم الإعراب.

أما إذا اختلفا فحينئذٍ يحمل الأول على معناه ، والثاني على إضمار(أنْ)، نحو: (ما تأتني فتكرمَني)، و(ما أزورك فتحدثَني)، ولو رفع الثاني ؛ لكان العامل فيه العامل في الفعل الأول؛ ولأدّى ذلك إلى أن يكون المعنى فيهما النفي؛ فيصبح المعنى: (ما أزورك وما تحدثني)، ولكن إذا خالف صار المعنى: (ما أزورك فكيف تحدثني) ، و(ما أزورك إلّا لم تحدثني) ؛ فيعطف الثاني المصدر: (أن والفعل) على مصدر الأول ؛ فيتم المراد؛ فيصير المعنى: ما يكون زيارةٌ مني فحديثٌ منك.

وقد بيّن لِمَ خُصّ النصبُ بغير الواجب ، قائلًا:

"وإنما وقع النصب في باب الواو والفاء في غير الواجب؛ لأنه لو كان الفعل المعطوف عليه واجبًا لم يَبِنِ الخلاف فيصلح إضمار (أنْ)"[٣].

---

(١) الأصول٢/١٥٣-١٥٤

(٢) المصدر نفسه ١٥٤/٢

(٣) المصدر نفسه ١٥٥/٢

ونص سيبويه – من قبل– على ذلك ، قائلًا: " اعلم أن ما انتَصب في باب الفاء ينتصب على إضمار (أنْ)، وما لم يَنتصب فإنه يَشرك الفعلَ الأول فيما دخل فيه، أو يكونُ في موضعِ مبتدأ ، أو مبني على مبتدأ ، أو موضعِ اسم مما سوى ذلك"(١).

وممن بيّن هذا من المتأخرين: ابن جني ، حيث نبه على أنهم تخيلوا في أول الكلام معنى المصدر؛ فلما كان الأول في تقدير المصدر، والمصدر اسم لم يسغ عطف الفعل بعده عليه؛ لأن الفعل لا يعطف على الاسم ، وبإضمار(أن) صارا معًا في تقدير المصدر؛ فجاز عطف اسم على اسم ثم بين أنهم فعلوا ذلك لمخالفة الفعل الثاني للفعل الأول في المعنى، وذلك أنك إذا قلت: (ما تزورني فتحدثَني) ، فلم ترد أن تنفيهما جميعًا ، ولو أردت ذلك ، لرفعت الفعلين جميعًا، ولكنك تريد : ما تزورني محدّثًا ، أي قد تزورني ولكنك إذا زرتني لم تحدثني ، فأنت الآن قد أثبت الزيارة ، ونفيت الحديث ، فلما اختلف الفعلان ، ولم يجز العطف على الفعل الأول، أضمروا (أنْ) وعطفوا الثاني على الأول ، وبيّن أنه يجوز معنى غير معنى: (ما تزورني إلا لم تحدثني)، فيجوز أن يكون المعنى: (ما تزورني، فكيف تحدثني؟) فهذا – أيضًا– معنى ما تزورني محدثًا ، لأن معناه: لو زرتني لحدثتني، فيكون نفيًا للزيارة ، ومُعلِمًا أن الزيارة لو كانت لكان الحديث عنها.

هذا معنى غير معنى رفع (فتحدّثُني). فهذا مجيء الفعل بعد الفعل(٢) .

وهكذا يتبين أنه لو عطف المنفي على المنفي لاشتركا في النفي، ولكن عندما قدّر (أنْ) أدى ذلك لاختلاف العامل ومن ثم اختلاف المعنى والإعراب.

(١) الكتاب٣/٢٨

(٢) انظر سر الصناعة ١/٢٨٢-٢٨٣

## • اختلاف الاسم الواقع بعد ( كم ) في المعنى و الإعراب:

قال ابن السراج: " وبعض العرب ينشد:

كَمْ عمةً لَكَ يَا جَرِيرُ وخَالةً *** فَدْعَاءُ قَدْ حلَبَتْ عليَّ عِشَارِي[1]

وهم كثير منهم الفرزدق ، وهذا البيت ينشد على ثلاثة أوجه : رفع ونصب وخفض ، فإذا قلت: ( كم عمةٍ ) فعلى معنى: ( رُبَّ ) ، فإن قلت:( كم عمةً ) ؛ فعلى وجهين: على ما قال سيبويه في لغة من ينصب في الخبر ، وعلى الاستفهام ، فإن قلتَ: ( كم عمةٌ ) ؛ فرفعتَ أوقعتَ ( كم ) على الزمان فقلت: (كم يومًا عمةٌ لك وخالةٌ قد حلبت عليّ عشاري)، أو (كم مرةً ) ، ونحو ذلك، واعلم: أنك إذا قلت:( كم عمةٍ ) فلست تقصد إلى واحدة بعينها، وكذلك إذا نصبت، فإن رفعت لم يكن إلا واحدة "[2].

تبيّن من كلام ابن السراج – في هذه المسألة–أن الاسم الواقع بعد( كم )– في قول الفرزدق:

كم عمة لك يا جرير وخالة– فيه ثلاثة أوجه من الإعراب:

الأول: الرفع، نحو: كم عمةٌ لك ...

يُرفع الاسم على أنه مبتدأ ؛ وابتدئ به ؛لأنه وُصف بالجار والمجرور (لك).

وجملة ( قد حلبت عليّ عشاري ) في محل رفعٍ ؛ خبر المبتدأ ، وتكون(كم ) واقعة على الحلبات ، والتقدير: كم مرةٍ أو حلبةٍ عمةٌ لك قد حلبت عليّ عشاري، وعلى هذا التقدير تُعرب(كم) مصدرًا (مفعولًا مطلقًا) ؛ وعليه فالمقصود عمة واحدة وخالة لا عمات وخالات كثيراتٍ ؛ بل المقصود كثرة الحلبات التي حلبتها خالته وعمته.

ويجوز أن تكون (كم) واقعةً على الظرف ؛ فيكون التقدير :كم يومًا أو شهرًا عمةٌ لك ؛ فتعرب (كم) حينئذٍ ظرفًا (مفعولًا فيه)؛ وعلى هذا التقدير يكون المعنى :كثرة الأيام أو الأشهر

---

(١) البيت من بحر الكامل، وهو للفرزدق يهجو جريرًا، انظر ديوانه ٣١٢، وقوله:(فدعاء): هي المرأة التي اعوجت مفاصل أصابعها من كثرة الحلب، ويقال: الفدعاء، هي التي أصاب رجلها الفدع من كثرة مشيها وراء الإبل، والفدع: زيغ في القدم، بينها وبين الساق، وقوله:(عشاري): العشار: جمع عُشَراء، بضم العين وفتح الشين: وهي الناقة التي مضى عليها من وضعها عشرة أشهر. انظر شرح الشواهد الشعرية١/٤٠٢

(٢) الأصول١/٣١٨- ٣١٩

التي حلبتها تلك العمة.

الثاني:الجر،نحو: كم عمةٍ...، على معنى رُبّ، فـ(كم)- هنا- خبرية، و(عمة) تمييز مجرور.

فتدلّ على أنه لا يقصد واحدةً بعينها ، بل تدل على كثرة عمات جرير وخالاته اللاتي حلبن على الفرزدق نوقه.

الثالث: النصب ، نحو:كم عمةً...، تحتمل (كم) الخبرية على لغة بني تميم – الذين منهم الفرزدق قائل البيت – وتحتمل الاستفهام الذي أُخرج مخرج الاستهزاء والتهكم ، مع أنه لا يبعد الاستفهام على سبيل التقرير ؛ فتكون (كم) في محل رفعٍ ؛ مبتدأ ، وجملة (قد حلبت علي عشاري) في محل رفعٍ ؛ خبر[١].

أما عن الأثر لنظرية العامل- هنا- فمع اختلاف الحركة الإعرابية التي هي أثر عن عاملٍ يختلف المعنى- غالبًا- كما بُيّن أعلاه.

وما ذُكر آنفًا من النماذج التي تبين فيها حرص النحاة – ومنهم ابن السراج- على ربط المعنى بالإعراب، فيه ردٌّ على من اتهم النحاة باهتمامهم ببيان الأحوال المختلفة للفظ من رفع ونصب دون الالتفات لما يتبع هذه الأوجه من أثر في المعنى[٢].

وفيه ردٌّ على من رأى أن الكلام لم يعرب للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض[٣]؛ فجعل تلك الحركات مجرد ظاهرة صوتية، جيء بها لوصل الكلمات بعضها ببعض[٤].

والحقيقة أن النحاة – قديمًا وحديثًا – أدركوا أهمية الإعراب في بيان ما اِلْتبس من المعاني فلو قيل: (ضرب زيد عمر ، وكلّم أبوك أخوك ) لم يعلم الفاعل من المفعول.

كذلك قولهم : ( ما أحسنْ زيدْ )، لو أهملته عن حركة مخصوصة لم يعلم معناه لاحتمال الصيغة التعجب ، والاستفهام ، والنفي ؛ ولا فارق بينها إلّا بالحركات الإعرابية[٥].

---

(١) انظر المقتضب٣/٥٨ ، واللمع ١٠٢-١٠٣،وشرح المفصل لابن يعيش٣/١٧٨-١٧٩،ومغني اللبيب١/١٦١-١٦٢

(٢) انظر إحياء النحو ٨

(٣) هذا رأي محمد بن المستنير (قطرب) ، انظر الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٧٠

(٤) رأي إبراهيم أنيس ، انظر كتابه : من أسرار العربية ٢٣٧

(٥) انظر المعنى والإعراب ٢/ ٥٢٧

وقد نصّ القدماء على ذلك ؛ فقال ابن فارس: "... فإن الإعراب هو الفارق بَيْنَ المعاني. ألا ترى أن القائل إذا قال: (مَا أحسنَ زيد ) لَمْ يُفرّق بين التعجب والاستفهام والذمّ إلاَّ بالإعراب "[١].

وقال- أيضًا-" فأمّا الإعراب فبه تُمَيَّز المعاني ويُوقَف على أغراض المتكلمين ؛ وذلك أنّ قائلاً لو قال: ( ما أحسنْ زيدْ ) غيرَ معرب أو (ضربَ عمرْ زيد ) غير معرب لم يوقَف على مراده؛ فإن قال: ( ما أحسنَ زيدًا ! )، أو ( ما أحسنُ زيدٍ ؟ )، أو ( ما أحسنَ زيدٌ .) أبانَ بالإعراب عن المعنى الذي أراده "[٢].

وقال أبو البركات الأنباري:"...فلو لم تعرب ؛ لالتبست هذه المعاني بعضها ببعض.

يدلك على ذلك أنك لو قلت: (ما أحسنَ زيدًا!) لكنت متعجبًا، ولو قلت: (ما أحسنَ زيدٌ ) ؛ لكنت نافيًا، ولو قلت:( ما أحسنُ زيدٍ؟ ) لكنت مستفهمًا (عن أي شيء منه حَسَن).

فلو لم تعرب في هذه المواضع ؛ لالتبس التعجب بالنفي، والنفي بالاستفهام ، واشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض ؛ وإزالة الالتباس واجب"[٣].

أما من جعلها مجرد ظاهرة صوتية جيء بها لوصل الكلام لا للتفريق بين المعاني ، ولا أثر للعامل في إيجادها ؛ فيُضاف لما ذُكر من أهميتها في بيان المعنى ، أنه لو كان الأمر كما ذكروا من أنها مجرد تنغيم وجرس لتسهيل وصل الكلام ؛ لأمكن معاقبة الحركات والسكون، فمثلًا، الفاعل يرفع تارة ، وتارة يجر، وأخرى ينصب، وهكذا في البقية ؛ مما يؤدي لفساد الكلام[٤].

وعلى هذا يُغيّر في آي الكتاب الحكيم كيفما شاء، ومعلوم أنَّ تعمّد هذا الأمر محرم، بل تبطل صلاة من يلحن في الفاتحة – على سبيل المثال- لأنها ركن من أركان الصلاة.

وبهذا يتضح أن للحركة الإعرابية – التي هي أثر عن العامل- دورٌ كبير في التمييز بين المعاني.

---

(١) الصاحبي ٣٥

(٢) المصدر نفسه ١٤٣

(٣) أسرار العربية ٣٤- ٣٥

(٤) انظر الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٧١

ولا يعني هذا إنكار القرائن الأخرى التي يتحدد بها المعنى عند غياب قرينة العلامة الإعرابية كالرتبة في ، نحو: ( ضرب موسى عيسى )، وقرينة المطابقة الجنسية بين الفعل وفاعله ، نحو:( ضرب موسى سعدى ) ، والتركيب الوصفي ، نحو:( ضرب موسى العاقلُ عيسى ) ، والعلاقة المعنوية ، نحو: ( أكل كمثرى موسى )؛ فمعلوم المأكول من الآكل[١].

ومع ذلك يبقى للعلامة الإعرابية الناتجة عن العامل نصيب الأسد في اللغة العربية.

وتعد نظرية العامل قانونًا منطقيًّا سهّل ضبطَ اللغة، والنهوضَ بعبءٍ مهمٍ في تيسير تعلم اللغة العربية، وضبط علامات الإعراب فيها، وذلك أن العامل قرينة تهدي المتكلم إلى العلامة الإعرابية المطلوبة ، والضبط الصحيح ؛ فقد أعطت هذه النظرية تفسيرًا سائغًا ومقنعًا لاختلاف علامات الإعراب، وذلك عندما كشفت النقاب عن أن هذه العلامات تأتي مصحوبة بألفاظ معينة تنتظم معها في تركيب خاص[٢].

كما درأت هذه النظرية عنا اللحن في لغة القرآن ، وهذه الغاية من أجلّ الغايات .

---

(١) انظر الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي ٥٣٨

(٢) انظر نظرية العامل عرضًا ونقدًا ١٦٢-١٦٤

## المبحث الثالث: أثر العامل في التقدير:

اتخذ النحاة من نظرية العامل قانونًا يقيم الكلام ؛ فكانت سببًا مباشرًا في ظاهرة التقدير، التي تُعد من أبرز خصائص اللغة العربية.

وذلك أنّ الإيجاز من خصائص العربية ، وبه يُطوى الكلام ؛ فيحمل الكثير من المعاني، ولكشف تلك المعاني لجأ النحاة إلى ظاهرة التقدير؛ فقدروا العامل المناسب للحركة متوافقًا مع المعنى؛ رغبةً منهم في اطّراد قانون يحكم الكلام العربي ، به يتم إعادة صياغة التركيب اللغوي بحيث يصبح خاضعًا للقواعد النحوية متسقًا معها، فيُوْجِد العامل لكل أثر إعرابي داخل التركيب ، ويُبِيْن عن المعنى المصوغ لأجله ذلك التركيب(١).

ومن أولئك النحاة الذين اعتنوا بهذه الظاهرة ابن السراج ، ومن نماذج ذلك – عنده–:

### • تقدير مبتدأ:

قال ابن السراج: " ومن ذلك:( ما منهم يقومُ )؛ فحذفَ المبتدأ، كأنهُ قال:( أحدٌ منهم يقومُ )، ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾(٢) ؛ أي:( أمري صبرٌ جميلٌ ) "(٣).

قدّر ابن السراج مبتدأ؛ في الجملة هو: (أحد) وكذا في الآية (أمري)؛ وفقًا لنظرية العامل التي تجعل لكل خبر مبتدأ.

ولم يكن ابن السراج في هذا التقدير بدعًا من النحاة ، وممن سبقه إلى هذا سيبويه ، فقد قدّر مبتدأً في نحو هذه الآية ؛ فقال – تعليقًا عليها–:"كأنه يقول الأمر صبر جميل "(٤) .

وقال في قول بعض العرب (سمعٌ وطاعة):أي أمري سمعٌ وطاعةٌ(٥).

وعلى هذا جرى النحاة من بعدُ ،كابن عقيل الذي قدّر مبتدأ في الآية المذكورة أعلاه، فقال: التقدير صبري صبر جميل(٦).

---

(١) انظر ضوابط الفكر النحوي ٦٤١/٢

(٢) يوسف : ١٨

(٣) الأصول٢٤٩/٢

(٤) الكتاب ٣٢١/١

(٥) انظر المصدر نفسه ٣٤٩/١

(٦) انظر شرح ابن عقيل ٢٥٦/١

## • تقدير فعل أو مبتدأ حسب ما تقتضيه الصناعة النحوية:

قال ابن السراج: " ومن هذا الباب: (خيرَ مقدمٍ)؛ أي: قدمتَ، وإن شئتَ قلتَ: (خيرُ مقدمٍ) فجميع ما يرفع إنما تضمرُ في نفسك ما تظهرُ، وجميع ما ينصبُ إنما تضمر في نفسكَ غير ما تظهرُ؛ فافْهم هذا، فإنَّ عليه يجري هذا البابُ ، ألا ترى أنكَ إذا قلت: (خيرَ مقدمٍ)؛ فالمعنى: قدمتَ، فقدمتَ فعْلٌ ، و(خيرَ مقدم) اسمٌ ، والاسمُ غيرُ الفعلِ فانتصبَ بالفعل ، فإذا رفعتَ فكأنَّك قلت: (قدومُكَ خيرُ مقدم) فإنما تضمر، قدومُك خيرُ مقدمٍ ، فقدومُكَ (هو خيرُ مقدمٍ) ، وخبرُ المبتدأ هو المبتدأُ وإذا قلت: (خيرَ مقدمٍ) فالذي أضمرت (قدمت) وهو فعلٌ وفاعلٌ، والفعل والفاعل غير المفعول، فافهم هذا فإن عليه يجري هذا الباب "[١].

قدّر ابن السراج في قولنا: ( خير مقدمٍ ) في حالة نصبه فعلًا: ( قدمت ) ، وقدّر مبتدأً في حالة الرفع: ( قدومك ) مبيّنًا أنّ ما أضمر في النصب خلاف ما أُظهر؛ أي انتصب الاسم بخلافه ( الفعل ) وذلك في جميع ما ينصب من الأسماء بمحذوف فيُقدّر فعلًا ، ومبيّنًا أنّ ما أضمر في الرفع هو اسم كما أن المرفوع اسم والمبتدأ عين الخبر، وقد نحا ابن السراج في هذه المسألة نحو سيبويه ، فقد قال في هذا المثال ونحوه:

" أمّا النَّصبُ فكأَنَّه بناه على قوله (قَدِمْتُ) ، فقال: (قَدِمْتَ خيرَ مَقْدَمٍ) ، وإن لم يُسْمَعْ منه هذا اللفظُ ، فإنَّ قدومَه ورؤيتَه إيّاه بمنزلة قوله: (قدمتُ). وكذلك إن قيل: قَدِم فلانٌ، وكذلك إذا قال: رأيتُ فيما يرى النائم كذا وكذا ، فتقول:(خيرًا لنا وشرًّا لعدوّنا). فإذا نصب فعلى الفعل، وأمّا الرفع فعلى أنه مبتدأ، أو مبنيٌ على مبتدأ ولم يرد أن يحمله على الفعل، ولكنَّهُ قال: (هذا خيرُ مَقْدَمٍ) ، و(هذا خيرٌ لنا وشرٌّ لعدوّنا)، و(هذا خيرٌ وما سَرَّ)[٢]. ومن ثَمّ قالُوا: (مصاحَبٌ مُعانٌ) ، و(مبرورٌ مأجورٌ)، كأنه قال:(أنت مصاحَبٌ)، و(أنت مبرورٌ)"[٣].

والأثر الذي يظهر جليًّا – من هذه المسألة وغيرها– أنه يصح أن يحذف العامل ويبقى المعمول، وفلسفة التقدير في العربية قائمة على هذا[٤].

---

(١) الأصول ٢/٢٤٨– ٢٤٩

(٢) لعله وما شر.

(٣) انظر الكتاب١/٢٧٠– ٢٧١

(٤) انظر نظرية العامل تقعيد وتطبيق ٦٣

## • تقدير الفعل في الأمر والنهي، ونحوه:

قال ابن السراج:

" إنما يجوز إذا علمت أنَّ الرجل مستغنٍ عن لفظكَ بما تضمره، فمن ذلك ما يجري في الأمر والنهي، وهو أن يكون الرجل في حال ضربٍ فتقول:( زيدًا ورأسَهُ) وما أشبه ذلك تريد: اضربْ رأسَهُ ، وتقول في النهي: ( الأسدَ الأسدَ)، نهيتهُ أنْ يقربَ الأسد ، وهذا الإضمار أجمع في الأمر والنهي "[١].

وقال – أيضًا – :" ومن ذلك أن ترى رجلًا يسدد سهمًا فتقول: ( القرطاسَ والله) ؛ أي: يصيبُ القرطاسَ، أو رأيتهُ في حال رجلٍ قد أوقعَ فِعْلًا أو أخبرت عنهُ بفعلٍ فقلتَ: ( القرطاسَ والله )؛ أي: أصاب القرطاس[٢] "[٣].

بيّن ابن السراج أنه مما يجوز فيه إظهار الفعل وإضماره ما كان المخاطب فيه فاهمًا لمرادك كما في الأمر كأن يكون الرجل في حال ضرب، فتقول: (زيدًا ورأسه )؛ فقدّر (اضرب).

أو ما يكون في النهي، نحو: ( الأسدَ الأسدَ) ؛ فتقدّر: لا تقرب الأسد.

أو في حالٍ يفهم منها الفعل ، وإن كان إخبارًا ، نحو: قولك: ( القرطاسَ واللهِ) في حال رؤية رجل يسدد سهمًا ، فالتقدير: (يصيب).

أما إذا كان الفعل قد وقع من الرجل؛ فقلت: ( القرطاسَ واللهِ) ؛ فالتقدير:(أصاب).

وابن السراج – في هذا– مقتفٍ أثر سيبويه[٤]، والمبرّد[٥].

وقد بيّن سيبويه أن العرب تقدّر الكلام فتفسر ما تنوي ؛ معلّلًا سهولة تقديرهم بأنّ المضمر قد استعملوه مظهرًا في هذا الموضع ؛ فقال في ذلك : " من ذلك قولُ العرب في مَثَلٍ من أمثالهم: (اللَّهُمَّ ضَبُعًا وذِئبًا )[٦] إذا كان يدعو بذلك على غنم رجُل. وإذا سألتَهم ما يَعْنُون قالوا:

---

(١) الأصول ٢٤٧/٢

(٢) في متن الأصول: (أصاب القرطاسُ)، وهو خطأ مطبعي ، والصواب بالفتح: [ أصاب القرطاسَ].

(٣) الأصول ٢٤٧/٢

(٤) انظر الكتاب ٢٥٣/١

(٥) انظر المقتضب٣١٧/٢، ١٢٩/٤

(٦) انظر مجمع الأمثال ٨٤/٢

(اللهُمَّ اجْمَعْ أو اجعلْ فيها ضَبُعًا وذئبًا). وكلُّهم يفسَّرُ ما يَنْوِى. وإنَّما سَهُلَ تفسيرُه عندهم لأنَّ المضمَر قد استُعمل في هذا الموضعِ عندهم بإظهارٍ "[١].

وهكذا يُلاحظ ارتباط بين المعنى والتقدير، وكون ذلك التقدير يكشف عن أصل التركيب ويقدر العامل المناسب ؛ مما يؤكد أن الجملة العربية تخضع لقانون يحكمها.

## • تقدير كان واسمها:

قال ابن السراج:

" الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا فخيرٌ، وإن شرًا فشرٌ، **يراد إن كان خيرًا** "[٢].

فقدّر كان واسمها مضمرًا فيها ليستقيم به اللفظ والمعنى وفقًا لنظرية العامل.

ومن ذلك، قوله : " ألا طعامَ ولو تمرًا ؛ **أي:( ولو كانَ الطعامُ تمرًا** ) ويجوز: ( ولو تمرٌ )؛ **أي:(ولو كان تمرٌ )**"[٣] .

فقد قدّر ابن السراج (كان ) واسمها الظاهر في المثال الأول، وهذا التقدير نحو تقدير سيبويه ؛ حيث قدّر (كان ) في ( ألا طعامَ ولو تمرًا )؛ فقدّر التركيب: ولو كان تمرًا ، وأجاز ألا طعامَ ولو تمرٌ، على تقدير ولو يكون عندنا تمرٌ[٤].

ومن ذلك قول ابن السراج – أيضًا –: " وتقول: ألا ماءَ ولو باردًا، وهو عند سيبويه: قبيح ؛ لأنه وضع النعت موضع المنعوت، فلو قلت:ألا ماء ولو باردًا لكان جيدًا.

وذلك يجوز إلا أنك تضمر بعد ( لو ) فعلًا ينصب ماء ؛ **وكأنك قلت: (ولو كان ماءً باردًا)**.فإذا جئت بـ( لو ) كان ما بعدها أحسن "[٥].

فقد بيّن ابن السراج أن سيبويه منع هذا الأسلوب ( ألا ماءَ ولو باردًا ) ذاكرًا أن الصفة لا توضع موضع الاسم ، وبالرجوع إلى الكتاب[٦] تبين أن هذا ما يراه سيبويه ؛ لكن ابن

---

(١) الكتاب ٢٥٥/١

(٢) الأصول٢٤٨/٢

(٣) المصدر نفسه ٢/ ٢٤٨

(٤) انظر الكتاب٢٦٩/١

(٥) الأصول١/ ٤٠٧

(٦) انظر الكتاب٢٦٩/١-٢٧٠

السراج أجاز هذا التركيب مقدِّرًا فعلًا ينصب (ماء)؛ فيكون التركيب بعد التقدير: ( ألا ماء ولو كان ماءً باردًا )؛ وبذلك يتجنب وضع الصفة موضع الاسم ، بل جاءت في موضعها.

وقد اشتهر حذف كان مع اسمها بعد (إنْ) الشرطية و(لو)، من ذلك قول الشاعر:

قد قيل ما قيل إنْ صدقًا وإن كذبًا *** فما اعتذارك من قولٍ إذا قيلا؟[١]

والتقدير: إن كان المقول صدقًا وإن كان المقولُ كذبًا[٢].

أما بعد ( لو) فمن شواهدها، قوله ﷺ:" اِلتمس ولو خاتمًا من حديد "[٣]؛ أَي ولو كان الملتمس خَاتمًا من حديد[٤].

وتبيّن مما ذُكر أهمية التقدير في بيان التركيب الأصلي ودرء اللحن عن الكلام الفصيح، ومن ذلك كلامه ﷺ ؛ ولا يعني ذلك أن ما قدره النحاة هو كلام قاله النبي أو قاله الله سبحانه وتعالى – عند تقدير المحذوف من الآية مثلًا– ولكن الغاية بيان أصل التركيب وأن هذه اللغة لها نظام لا ينخرم ،وفي هذا ردٌّ على ابن مضاء الذي يرى أن ذلك يؤدي إلى زيادة معانٍ لا حجة و لا دليل عليها إلا أقوال النحاة[٥].

## • تقدير الفعل في أسلوبي الإغراء والتحذير:

قال ابن السراج– في أسلوب الإغراء–:

" ومما جُعلَ بدلًا من الفعل( الحذرَ الحذرَ، والنجاءَ النجاءَ، وضربًا ضربًا ) **انتصب على (اِلْزَم)** "[٦] .

وقدّر فعلًا في أسلوب التحذير ؛ فقال:

---

(١) البيت من بحر البسيط،وهو للنعمان بن المنذر ملك العرب في الحيرة، من أبيات يقولها في الربيع بن زياد العبسي،كما بين ذلك محقق شرح ابن عقيل انظر الحاشية١/٢٩٤

(٢) انظر شرح ابن عقيل ١/٢٩٤– ٢٩٥

(٣) الجامع الصحيح٧/١٧، قالها النبي صلى الله عليه وسلم لأحد أصحابه عندما أراد الزواج من امرأة ؛ فأمره أن يلتمس لها مهرًا ، ولو كان خاتمًا من حديد ؛ فلمّا لم يجد شيئًا زوجه بما معه من القرآن.

(٤) انظر شرح التصريح ١/٢٥٥– ٢٥٦

(٥) انظر الرد على النحاة ٢٧

(٦) الأصول ٢/ ٢٥٠

" إيَّاكَ إيَّاكَ المِرَاءَ فإنَّهُ *** إلى الشَّرِّ دعاءٌ ولِلخَيْرِ زَاجِرُ[١]

**كأنهُ قال: ( إياكَ ) ثم أضمر بعد ( إياك ) فعلًا آخر، فقال: اتقِ المراءَ "**[٢].

فقدّر في كلٍ من هذين الأسلوبين فعلًا ، واجب الاستتار مبيّنًا ما أحدث النصب في هذه الأسماء ؛ لأن هذا التركيب صار بمنزلة (افعل) ؛ لأنهم إذا كرروا كان المراد جعل أحد الاسمين قائمًا مقام الفعل ، والاسم الأول أولى ، وإدخال ( اِلزم ) و( عليك ) أو( اتق ) ونحوها على (افعل) محال، فإن ذُكر الاسم المحذر منه وحده جاز إضمار الفعل المقدرّ وجاز إظهاره ، نحو: قولك: (نفسَك)، أو(رأسَك)، أو(الجدارَ) فالتقدير فيها: (اتّقِ راسَك)، و(احفظ نفسَك) و(اتّقِ الجدارَ) [٣].

## • تقدير الفعل في الاشتغال[٤]:

قدّر ابن السراج فعلًا في الاشتغال فقال:

"ومن هذا: ( أَزيدًا ضربتَهُ ) **تريد: أضَرَبْتَ زيدًا ضربتَهُ** فاستغنى ( بضربتَهُ ) وأُضمر فِعْلٌ يلي حرف الاستفهام ، وكذلك يحسنُ في كل موضعٍ هو بالفعل أولى، كالأمر والنهي والجزاء، تقول: ( زيدًا اضربه )، و( عمرًا لا يقطع الله يده) ، و(بكرًا لا تضربه)، و(إنْ زيدًا تره تضربه )"[٥].

قدّر ابن السراج عاملًا ( فعلًا من جنس المذكور) ناصبًا للاسم ؛ لاشتغال الفعل الثاني بضميره ، مبيّنًا المواضع التي يكون الفعل بها أولى كالأمر والنهي والجزاء ،كما ذكر سيبويه من

---

(١) البيت من أبيات سيبويه غير المعزوة وعجزه – عنده–[ إلى الشر دعّاء وللشر جالب]،وهو من البحر الطويل، انظر الكتاب١/٢٧٩، ونُسب في طبقات النحويين للفضل بن عبد الرحمن القرشي يقوله لابنه القاسم بن الفضل ،انظر طبقات النحويين٥٣، وخزانة الأدب٣/٦٤

(٢) الأصول٢/٢٥١ وقد ذهب في ذلك مذهب سيبويه من تقدير فعل ينصب (المراء) ، انظر الكتاب١/٢٧٩

(٣) انظر الكتاب١/٢٧٥-٢٧٦، وأسرار العربية ١٠٢

(٤) الاشتغال: هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل منشغل بضميره ، أو بملابِسه بحيث لو تفرغ هذا الفعل أو ما في قوته لذلك الاسم انصبه لفظًا أو محلًا. انظر معجم المصطلحات النحوية والصرفية ١١٧

(٥) الأصول٢/٢٥٢-٢٥٣

قبل من أنّ ( اضربه )، في نحو: ( زيدًا اضربه ) مشغول بالهاء مبيّنًا أن الأمر والنهي لا يكون إلا بالفعل، فلا يستغني عن الإضمار إن لم يظهَر[١].

وأصبح من قواعد التقدير عند النحاة : أن يكون المقدّر(المحذوف) من جنس لفظ المذكور ما أمكن، ففي ( زيدًا اضربه ) يقدّر ( اضرب ) دون ( أهن ) [٢].

واستطرد ابن السراج في تقدير الفعل فبيّن أن الأحسن في الجملتين المتعاطفتين أن تشاكل الجملة الثانية الأولى؛ فيضمر فعلًا يفسره المذكور؛ فقال: " وكذلك إذا عطفت جملةً على جملةٍ فكانت الجملة الأولى فيها الاسم مبني على الفعل، كان الأحسنُ في الجملة الثانية أن تشاكلَ الأولى، وذلك نحو:( ضربتُ زيدًا وعَمرًا كلمتهُ ) والتقدير: ( ضربتُ زيدًا وكلمتُ عَمرًا ) فأضمرت فعلًا يفسرهُ (كلمتهُ ) "[٣].

أما عن الأثر – في هذه المسألة – فيتأكد أن لكل معمول عاملًا؛ فإن لم يكن مذكورًا فيقدّر، وأن نظرية العامل تنتظم الكلام العربي كله.

## • تقدير التنوين في اسم الفاعل:

قال ابن السراج:" وأنشدوا :

هل أنتَ باعِثُ دِينَارٍ لِحاجَتِنَا *** أو عبدَ رَبٍ أخا عونِ بنِ مِخراقِ[٤]

أراد: بباعثٍ التنوين ، ونصب الثاني ؛ لأنه أعمل فيه الأول مقدِّرًا تنوينه ،كأنه قال: أو باعثٌ عبدَ ربٍ "[٥].

اسم الفاعل – هنا– يدلُّ على الاستقبال ، لكنه لم ينصب (دينار) بل أضيف إليه لعدم وجود التنوين فيه ، وورد المعطوف (عبد رب) منصوبًا ؛ فقدّر ابن السراج اسم الفاعل منونًا

---

(١) انظر الكتاب١/١٤٤

(٢) انظر مغني اللبيب ٢/٢٤٣

(٣) الأصول ٢/٢٥٣

(٤) البيت من بحر البسيط،وهو من أبيات سيبويه مجهولة القائل، انظر الكتاب١/١٧١،والشاهد فيه: إعمال ابن السراج لاسم الفعل مقدِّرًا التنوين.

(٥) الأصول ١/١٢٧

(باعثٌ عبدَ ربٍ) ، وهذا خلاف لما قدّر سيبويه فهو عنده بغير تنوين البتة، ولكن يفهم من أمثلة ساقها أنه يقدّر فعلًا[١] ؛ إذ قال – في التعليق على البيت–:

" ولو قلت: (هذا ضاربُ عبدِ الله وزيدًا) ، جاز على إضمارِ فِعل ؛ أي و(ضَرَبَ زيدًا). وإنما جاز هذا الإضمارُ لأنّ معنى الحديث في قولك: (هذا ضاربُ زيدٍ): ( هذا ضَرَبَ زيدًا)، وإن كان لا يَعْمَلُ عملَه ، فحُمِلَ على المعنى"[٢].

والأقرب تقدير ابن السراج ؛ لأن إعمال العامل المذكور أولى من تقدير عامل ؛ أي إعمال اسم الفاعل ( باعث ) أولى من تقدير فعل؛ لأن التنوين فيه مراد، وإذا أمكن نسبة العمل إلى الموجود لم يصر إلى مجاز الحذف[٣].

## • تقدير (أنْ) لنصب المضارع:

قال ابن السراج:"... وهو أن تعطف الفعل على المصدر ، فنحو قولك : يعجبني ضربُ زيدٍ وتغضبَ، **تريد: وأنْ تغضَبَ** "[٤] .

وقال– أيضًا –: " لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عيني *** أَحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ[٥]

**كأنه قال: لَلُبْسُ عباءةٍ وأنْ تقرَّ عيني** "[٦] .

فقدّر ابن السراج (أنْ) بعد الواو العاطفة ؛ ليصبح ما بعدها مصدرًا مؤولًا ؛ فيتمكن من عطف اسم على اسم ؛ إذ لو لم يقدّر (أنْ) لعطف فعلًا على اسم وهذا محال ، وهو في ذلك مقتفٍ أثر سيبويه[٧] ، والمبرد[٨] .

---

(١) انظر الكتاب١/١٧١

(٢) المصدر نفسه١/١٧١-١٧٢

(٣) انظر نظرية العامل تقعيد وتطبيق٦٠ ، وضوابط الفكر النحوي ٢/٤٤٨

(٤) الأصول٢/١٤٩-١٥٠

(٥) البيت سبق تخريجه ، انظر ص ٥٥ من هذا البحث.

(٦) المصدر نفسه٢/١٥٠

(٧) انظر الكتاب٣/٤٥-٤٦

(٨) انظر المقتضب٢/٢٥-٢٦

وقال ابن السراج – أيضًا –:" جئتُكَ لتعطيني ولتقومَ، ولتذهبَ، **وتأويل هذا: جئتُك لأنْ تقومَ، جئتُكَ لأنْ تعطيني ولأن تذهبَ**، وإنْ شئتَ أظهرتَ فقلت (لأنْ) في جميع ذلك وإن شئت حذفت (أنْ) وأضمرتها، ويدلك على أنه لا بدّ من إضمار(أنْ) هنا إذا لم تذكرها أنّ لام الجر لا تدخل على الأفعال، وأن جميع الحروف العوامل في الأسماء لا تدخل على الأفعال، وكذلك عوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء"[١] .

ونحو قوله– في بيت امرئ القيس –:

" فقلتُ له: لا تبكِ عَينُكَ إنَّما *** نُحَاوِلُ مُلْكًا أو نَمُوتَ فَنُعْذَرَا[٢]

**أي: إلا أن نموتَ فنعذَرَا** "[٣].

قدّر ابن السراج بعد لام التعليل( لام الجر ) :(أنْ) ؛ ليصير الفعل معها مصدرًا ؛ فيصح دخول لام الجر عليه ؛ وذلك حفاظًا على اختصاص العوامل.

وفي ختام هذا المبحث مبحث أثر العامل في ظاهرة التقدير تبيّن استثمار ابن السراج للعامل في التقدير مستخدمًا ألفاظًا للدلالة على هذه الظاهرة ، منها: (أي) ،( وكأنك قلت)، (انتصب على)، (كأنه قال)، (والتقدير)، (مقدِّرًا )، (وتأويل هذا )، (تريد)،(يُراد)، (أراد).

وقد بيّن ابن السراج أصل كثير من التراكيب بالتقدير، وبه فسّر بعض الظواهر الإعرابية كالرفع والنصب ؛ كل ذلك مع مراعاةٍ لسياق الكلام، والحال الملابسة له.

وتبيّن أنّ الجملة العربية محكومة بنظامٍ يدرأ عنها اللحن، ويكشف عن أصل التراكيب، وهو ما يعرف بنظرية العامل.

---

(١) الأصول٢/١٥٠

(٢) البيت سبق تخريجه ، انظر ص ٦٢ من هذا البحث.

(٣) الأصول ٢/١٥٦

## المبحث الرابع: أثر العامل في التعليل:

لقد جُبل البشر بما وهبهم الله من عقل على تلمس أسباب وتعليلات الظواهر من حولهم؛ لذلك اشتغل النحاة بمعرفة علل أهم ظاهرة لديهم، وهي اللغة ؛ فاهتموا بالتعليل، منذ كان النحو؛ وفي مقدمة من يُذكر إذا ذُكرت علل النحو، عبد الله بن أبي إسحاق: " وكان أول من بعج النحو ومدّ القياس والعلل"[١]، ثم ارتبط النحو بالعلل حتى يوم الناس هذا.

ومن أبرز من تحدث عن العلة ممن جاء بعده الخليل ، وقد أورد له الزجاجي في هذا الشأن كلامًا نفيسًا ، حيث قال: "وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد – رحمه الله– سُئل عن العلل التي يعتلّ بها في النحو، فقيل له: عن[٢] العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه؛ فإن أكن أصبت العلة فهو الذي اِلْتمست ، وإن تكن هناك علة فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء ، عجيبة النظم والأقسام ؛ وقد صحّت عنده حكمة بانيها ، بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة، والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة ، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أَلْيَق مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها "[٣].

وقد فتح الخليل – بإنصافه هذا– باب الاجتهاد في العلل ولم يجعلها حِكرًا عليه ؛ فتبارى النحاة في هذا ، وممن برز في هذا المضمار: ابن السراج الذي بلغ اهتمامه بهذا الأمر أن ألّف كتابًا سماه: ( علل النحو ) ، وهذا الكتاب وإن لم يصل إلينا إلا أن صاحبه أودع كتابه الأصول – الذي هو محل البحث –كثيرًا من العلل.

---

(١) طبقات فحول الشعراء ٣٠

(٢) هكذا في النص ولعلها ( أ عن ... )

(٣) الإيضاح للزجاجي٦٥، ٦٦

وفي كتابه الأصول بيّن ابن السراج أنّ علل النحاة على ضربين- ولعله أول من قسمها إلى أنواع محددة- فقال:" واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعًا والمفعول به منصوبًا، ولمَ إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحًا قلبتا ألفًا، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبيّن بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات"(١).

فقسّم ابن السراج العلة إلى نوعين، مبينًا الغاية من كل نوع ؛ فالنوع الأول هو المؤدي إلى التحدث صوابًا على سَنن العرب، وهو ما سماه بالعلل الأُوَل(المطردة) -كما سيأتي- وتسمى العلل التعليمية أو القياسية(٢).

أما النوع الثاني ؛ فالغاية منه بيان حكمة العرب في كلامها، وهذا النوع من التعليل نظري، ويطلق عليه العلل الجدلية أو النظرية.

والنوع الذي صرّح ابن السراج أنه غرضه في كتابه: هو النوع الأوّل ،حيث قال:" وغرضي في هذا الكتاب ذِكْر العلة التي إذا اطّردت وصل بها إلى كلامهم فقط، وذِكر الأصول والشائع؛ لأنه كتاب إيجاز"(٣) .

يؤيد ذلك قوله : " اعلم: أن كل فعل لا يخلو من أن يكون عاملًا ، وأول عمله أن يرفع الفاعل أو المفعول الذي هو حديث عنه ، نحو: ( قام زيد وضرب عمرو)، وكل اسم تذكره ليزيد في الفائدة بعد أن يستغني الفعل بالاسم المرفوع الذي يكون ذلك الفعل حديثًا عنه ، فهو منصوب ، ونصبه ؛ لأن الكلام قد تم قبل مجيئه وفيه دليل عليه ، وهذه العلل التي ذكرناها – ههنا – هي العلل الأُول"(٤) .

والغاية في هذا البحث تناول أثر نظرية العامل في التعليل ، ومن ذلك ما يلي:

---

(١) الأصول١/٣٥

(٢) قسّم الزجاجي العلل ثلاثة أضرب : علل تعليمية ، وعلل قياسية ، وعلل جدلية نظرية. انظر الإيضاح ٦٤

(٣) الأصول١/٣٦

(٤) المصدر نفسه١/٥٤

## • تعليله منع بعض التراكيب اعتمادًا على نظرية العامل:

### ❖ منعه ( آكلًا كان زيد طعامك)ونحوه:

قال ابن السراج:

" ولا يحسن – عندي – أن تقول: ( آكلًا كان زيد طعامك ) من أجل أنك فرّقت بين ( آكل )، وبين ما عمل فيه بعامل آخر، ومع ذلك فيدخل لبس في بعض الكلام، وإنما يحسن مثل هذا في الظروف ، نحو قولك: ( راغبًا كان زيد فيك) ، لاتساعهم في الظروف، وأنهم جعلوا لها فضلًا على غيرها في هذا المعنى ، ولا أجيز – أيضًا–: (آكلًا كان زيد أبوه طعامك)، أريد به: كان زيد آكلًا أبوه طعامك ، للعلَّة التي ذكرت لك ، بل هو ههنا أقبح ؛ لأنك فرّقت بين ( آكل ) وبين ما ارتفع به، وفي تلك المسألة إنما فرقت بينه وبين ما انتصب به، والفاعل ملازم لا بد منه، والمفعول فضلة "[(١)].

فقد علل ابن السراج عدم جواز هذا التركيب ونحوه للتفريق بين العامل وما عمل فيه إلا أن يفصل بينه وبين ما عمل فيه بالظرف، وأشد ما يكون الفصل بين العامل وفاعله لارتباط الفاعل بفعله.

وممن تبعه على هذا الرأي ، السيوطي ، وابن مالك في عدم جواز تقديم الخبر مع تأخر معموله المرفوع ، مفردًا أو مصحوبًا بغيره ؛ فلا يُقَال (قائمًا كان زيدٌ أبوه) ؛ أي كان زيدٌ قائمًا أبوه ؛ ولا (آكلًا كان زيدٌ أبوه طعامَك) ، وأن سبب المنع هو الفصل بين العامل ومعموله الذي هو كجزء منه ، أما إن كان معموله منصوبًا ، نحو: (آكلًا كان زيدٌ طعامَك) ؛ ففيه أقوالٌ ثالثها قبح التقديم دون امتناعه ؛ لأنَّه ليس جزءًا من ناصبه ؛ لكونه فضلة فإن كان ظرفًا أَو مجرورًا جاز بلا قبح إجماعًا،نحو: (مقيمًا كان زيدٌ عندك)، و(راغبًا كان عمرو فيك) [(٢)].

---

(١) الأصول ٨٩/١

(٢) انظر همع الهوامع٣٧٥/١ وشرح التسهيل٣٥٥/١ ، والتذييل والتكميل ط. دار القلم ١٨٤/٤

## ❖منعه التفريق بين العامل والمعمول فيه بما ليس للعامل فيه سبب، وهو غريب منه، نحو:( كانت زيدًا الحمى تأخذ ):

قال ابن السراج:

" فأما الفعل الذي لا يجوز أن يفرق بينه وبين ما عمل فيه ، فنحو قولك: (كانت زيدًا الحمى تأخذ) هذا لا يجوز؛ **لأنك فرقتَ بين (كان) واسمها بما هو غريبٌ منها؛ لأن ( زيدًا ) ليس بخبرٍ لها ولا اسم**، ولا يجوز: ( زيدٌ فيكَ وعمرٌو رغبَ ) إذا أردت: (زيدٌ فيكَ رَغِبَ وعمرٌو) ؛ لأنك فرقتَ بين (فيكَ) و(رغب) بما ليس منه.

وإذا قلت: (زيدٌ راغبٌ نفسُه فيك) فجعلتَ (نفسَه) تأكيدًا (لزيدٍ) لم يجزْ؛ لأنك فرقت بين ( راغبٍ) و(فيك) بما هو غريب منه،فإنْ جعلت ( نفسَه) تأكيدًا لما في (راغبٍ) جاز "[(١)].

فابن السراج لا يجيز الفصل بين العامل- أيًّا كان نوعه- وما عمل فيه بما لم يعمل فيه؛ لأنه غريب منه ؛ لذلك بيّن في موضع آخر[(٢)] أن قول: ( كانت زيًدا الحمى تأخذ، وكان غلامه زيد يضرب) لا يجوز إذا كان (زيد) - في قولنا:( كان غلامه زيد يضرب)- ، و( الحمى)- في قولنا:(كانت زيدًا الحمى تأخذ)- اسمين لـ(كان) إلا أن يضمر في(كان) ضمير الشأن والقصة ؛ فحينئذٍ يجوز مبررًا أن الضمير اسمها ، والجملة تصبح خبرها.

وقد تبع في ذلك مذهب سيبويه[(٣)] ، والمبرد[(٤)].

وممن علّل به من المتأخرين العكبري [(٥)]، وابن مالك [(٦)].

## ❖منعه تركيب ( ليس عبد الله بذاهبٍ ولا خارجٍ زيدٌ ):

منع ابن السراج هذا التركيب؛ فقد بيّن أن هذا لا يصح ؛ لأنه عُطف بالواو على عاملين، فقال: " ولا يحسن ، ( ليس عبد الله بذاهبٍ ولا خارجٍ زيدٌ ) ، فتجر بالباء ويرتفع

---

(١) الأصول٢/٢٣٧

(٢) انظر المصدر نفسه١/٨٦

(٣) انظر الكتاب ١/٧٠

(٤) انظر المقتضب٤/٩٩، ٤/١٥٦

(٥) انظر اللباب ١/١٥٥، والتبيين ٣٠١

(٦) انظر شرح الكافية الشافية ١/٤٠٤

زيد بـ(ليس) لا يجوز هذا لأنك قد عطفت بالواو على عاملين وإنما تعطف حروف العطف على عامل واحد، ولكن تقول: ( ليس زيدٌ بخارجٍ ولا ذاهبٍ أَخوه ) ، فتجري (ذاهبًا) على ( خارج ) وترفع الأخ بـ( ذاهب ) ؛ لأنه ملبس بـ( زيد ) وهو من سببه ، فكأنك قلت: ( ليس زيد بذاهب ولا خارج ) ، ولو حملت ( الأخ ) على ( ليس ) ، لم يجز، من أجل أنك تعطف على عاملين ، على (ليس) وهي عاملة وعلى (الباء) وهي عاملة "[١] .

وممن تبعه في هذا التعليل أبوعلي الفارسي وشارح كتابه، عبد القاهر الجرجاني[٢] .

## ❖ منعه الفصل بين المعمول وعامله الضعيف أو تقديمه عليه، نحو: ( ما أحسن في الدار زيدًا !):

قال ابن السراج:

" ولا يجوز أن تقول :( ما أحسن في الدار زيدًا !) ،و(ما أقبح عندك زيدًا ! )؛ لأنّ فعل التعجب لا يتصرف "[٣].

علّل ابن السرّاج عدم جواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بأجنبي علل ذلك بعدم تصرفه في نفسه وما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في غيره.

وقد اقتفى- في تعليله هذا- أثر سيبويه ، والمبرّد ، فسيبويه قال- في قولك: ما أحسنَ عبدَ الله !-:" ولا يجوز أن تقدم (عبدَ الله)، وتؤخر (ما)، ولا تزيلَ شيئًا عن موضعه "[٤].

أما المبرّد فقال:

"ولو قلت: (ما أحسن عندك زيدًا !) و( ما أجمل اليوم عبد الله!) لم يجز، وكذلك لو قلت:( ما أحسن اليوم وجه زيد ! ) و( ما أحسن أمس ثوب زيد ! ) ؛ لأن هذا الفعل لَمّا لم يتَصَرَّف لزم طريقة واحدة وصار حكمه كحكم الأسماء "[٥] .

---

(١) الأصول١/٩٠-٩١

(٢) انظر المقتصد ١/٤٣٧- ٤٣٩

(٣) الأصول ١/١٠٧ – ١٠٨

(٤) الكتاب ١/ ٧٣

(٥) المقتضب ٤/ ١٧٨

وبهذا التعليل- أيضًا- علل ابن السراج عدم جواز تقديم شيء مما عمل فيه فعل التعجب عليه، وكذلك الحال في الأفعال غير المتصرفة ، نحو :( نعم ) و( بئس ) ، وفي أسماء الأفعال كـ( صه ) و( عليك )[١].

وممن أشار إلى ذلك مستندًا على قول ابن السراج ، الدكتور: محمد الخطيب في ضوابط الفكر النحوي[٢].

### ❖منعه تركيب:( اليوم أنا معلمه زيدًا بشرًا منطلقًا ):

بيّن ابن السراج أن هذا التركيب لا يصح ؛ لأنه لا يكون فعل يتعدى إلى أربعة مفاعيل فيشبه هذا به[٣]؛ فأقصى ما يمكن أن يتعدى فعل إلى ثلاثة مفاعيل[٤].

وبهذا علّل الكفوي عدم جواز التوسع فيما له ثلاثة مفاعيل؛ لئلا يكون حينئذٍ مفعولًا رابعًا ؛ لأنه لم يأتِ في كلام العرب ما له أربعة مفاعيل[٥].

### ❖منعه تقديم المنصوب بما بعد أداة الشرط:

قال ابن السراج:

" لا يجوز أن تقول:( زيدًا إنْ تضربْ أَضربْ) بأي الفعلين نصبته فهو غير جائزٍ؛ لأنه إذا لم يجز أن يتقدم العاملُ لم يجز أن يتقدم المعمولُ عليه"[٦]

وقد تقدم تفصيل القول فيه في مبحث سابق[٧].

---

(١) انظر الأصول٢/٢٢٨

(٢) انظر ضوابط الفكر النحوي ٢/٤٨٣

(٣) انظر الأصول ١/١٩٦

(٤) انظر المصدر نفسه١/١٧٢، ٢/٢٦٦

(٥) انظر الكليات ٣٦

(٦) الأصول٢/٢٣٦

(٧) انظر مبحث: تقديم ما بعد ( إنْ ) التي للجزاء على ما قبلها ، ١١٣

❖ **منعه تقديم المعمول إذا كان العامل معنى فعل،نحو:(قائمًا فيها زيدٌ):**

لا يجيز ابن السراج تقديم المعمول على العامل إذا كان معنى فعل ولم يكن فعلًا ؛ فلا يجيز تقديم (قائمًا) على (فيها) في ، نحو: (فيها زيدٌ قائمًا)، ولا (منطلقًا) على (هذا) في ، نحو: (هذا زيدٌ منطلقًا)[١].

ومثله (هذا زيدٌ راكبًا)؛ بمعنى: انتبه له راكبًا ، وكذلك (ذاك عبدُ الله قائمًا)؛ أي: أشير، فلا يتقدم المعمول في هذه الأمثلة ونحوها ؛ لأن العامل معنى فعل وليس فعلًا ، فهو فرع في العمل، والفرع منحط أبدًا عن الأصل؛ فلا يتصرف تصرفه ، فهو عامل ضعيف ولا يعمل في المفعول ، وإنما يعمل في الضعيف مثله [٢].

## • تعليله إعمال بعض الحروف :

قال ابن السراج:

" ورأيناهم إنما أعملوا من الحروف في الأسماء مالا يدخل على الأفعال وأعملوا منها في الأفعال ما لا يدخل على الأسماء ، فأما ما يدخل على الأسماء والأفعال منها فألغوه من العمل"[٣].

علل ابن السراج إعمال الحروف في الأسماء باختصاص تلك الحروف إما بالأسماء، نحو: حروف الجر ، و(إنّ وأخواتها) ، أو الأفعال ، نحو: ( إنْ ) في النصب، و( لم )في الجزم.

أما ما لا يختص منها مما يدخل على الأسماء والأفعال على حدٍ سواء فلا يعمل، نحو: ألف الاستفهام[٤] .

أما ما كان من إعمال ( ما ) الحجازية إعمال (ليس) ؛ فلأنها أشبهتها في النفي ، ثم إنه ليس كل العرب يعملها عمل (ليس) وإنما روي ذلك عن أهل الحجاز،كما بين ابن السراج –

---

(١) انظر الأصول٢/٢٤٦

(٢) انظر الكتاب ١٢٤/٢، والمقتضب ١٦٨/٤، ١٧٠/٤، وضوابط الفكر النحوي ٤٤٣/٢

(٣) الأصول ٩٧/١

(٤) انظر المصدر نفسه٥٥/١ أما ما كان مختصًّا ، ولا يعمل كلام المعرفة المختصة بالاسم ،والحروف المختصة بالدخول على الفعل فسيأتي الحديث عنها في احتجاجه لظاهرة الاختصاص.

أيضًا- أنه كان حق ( ما ) ألا تعمل شيئًا ؛ لعدم اختصاصها بالأسماء أو الأفعال[١].

ومما يبيّن اهتمام النحاة بظاهرة الاختصاص واتخاذها علةً وبيانًا لبعض الظواهر النحوية، قول سيبويه – في باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء-:" اعلم أنّ هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنصبها لا تعمل في الأسماء ، كما أنّ حروف الأسماء التي تنصبها لا تعمل في الأفعال "[٢]، وقوله- في باب الحروف التي تضمر فيها أنْ-" وذلك اللام التي في قولك: (جئتك لتفعلَ).

وحتى، وذلك قولك: (حتّى تفعلَ ذاك) فإنما انتصب هذا بـ(أنْ)، و(أنْ)-ههنا- مضمرة ؛ ولو لم تضمرها لكان الكلام محالاً، لأنّ اللام وحتّى إنّما يعملان في الأسماء فيجرّان، وليستا من الحروف التي تضاف إلى الأفعال. فإذا أضمرت (أنْ) حسُن الكلام لأنّ (أنْ) و(تفعلَ) بمنزلة اسم واحد "[٣].

وممن أشار إلى ذلك من المتأخرين: ابن جني[٤]، وابن الورّاق[٥].

وبهذه العلةِ علةِ عدم الاختصاص منع ابن السراج إعمال واو المعية التي في المفعول معه ، قائلًا : " وهي ههنا لا تكون إذا عمل الفعل فيما بعدها إلا بمعنى (مع) ، ألزمت ذلك ، ولو كانت عاملة كان حقها أن تخفض .

فلمّا لم تكن من الحروف التي تعمل في الأسماء ، ولا في الأفعال وكانت تدخل على الأسماء والأفعال وصل الفعل إلى ما بعدها فعمل فيه "[٦].

كما علّل ابن السراج – بظاهرة الاختصاص – إضمار (أنْ) بعد هذه اللام ؛ فاللام التي سماها (لام الجر) لا تدخل على الأفعال ؛ لذلك قدّر (أنْ) لتكوّن مع الفعل مصدرًا ؛ فحينئذٍ يصح دخولها ، فقال- في نحو:(جئتك لتعطيني ، ولتقومَ ، ولتذهبَ) -:

---

(١) انظر الأصول١/٩٧

(٢) الكتاب ٣/ ٥

(٣) المصدر نفسه ٣/ ٥-٦

(٤) انظر سر صناعة الإعراب ١/١٣٩

(٥) انظر العلل في النحو لابن الوراق ١٧٤

(٦) الأصول ١/٢٠٩

" ويدلك على أنه لا بدّ من إضمار (أنْ) هنا إذا لم تذكرها أن لام الجر لا تدخل على الأفعال، وأن جميع الحروف العوامل في الأسماء لا تدخل على الأفعالِ، وكذلك عوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء"(١).

## • تعليله إعمال اسم الفاعل:

قال ابن السراج:

" وإنما أعملوا اسم الفاعل لما ضارع الفعل، وصار الفعل سببًا له وشاركه في المعنى وإن افترقا في الزمان، كما أعربوا الفعل لما ضارع الاسم فكما أعربوا هذا أعلموا ذلك "(٢).

بيّن ابن السراج أنّ سبب إعمال اسم الفاعل: هو مضارعته للفعل المضارع في المعنى؛ أي في الحال والاستقبال ، ولمضارعته له في الحركات والسكنات (يَفْعَل)، فكما أنه يُعرب من الأفعال ما ضارع اسم الفاعل الذي يكون للحاضر والمستقبل ؛لأن الأصل في الإعراب للأسماء؛ فيعرب اسم الفاعل لمضارعته الفعل؛ لأن الأصل في العمل للأفعال(٣).

وكذا ذهب المبرّد من قبل مبيّنًا أن اسم الفاعل" قلّت حروفه أو كثُرت بمنزلة الفعل المضارع الذي معناه يفعل"(٤).

أما اسم الفاعل الذي يكون للماضي؛ فهو بمعنى (غلام زيد)، ولا يجوز فيه إلا الإضافة والخفض، نحو: (هذا ضاربُ زيدٍ أمس) و( هما ضاربا زيدٍ) و(وهم ضاربو زيدٍ)؛ فهو بمنزلة (غلامُ عبدِ الله) و(أخو زيدٍ) فلو قيل: (غلامٌ زيدًا) لكان محالًا، فكذلك اسم الفاعل إذا كان ماضيًا؛ لأنه اسم وليست فيه مضارعة للفعل لتحقيق الإضافة ؛ ولأن الأول يتعرف بالثاني، ولا يجوز أن تدخل عليه الألف واللام وتضيفه كما لم يجز ذلك في (الغلام)(٥).

ولأنه يبقى على أصله كما بقي الفعل الماضي على أصله البناء، والأصل في الأسماء ألّا

---

(١) الأصول ١٥٠/٢

(٢) المصدر نفسه٥٢/١

(٣) انظر المصدر نفسه١٢٣/١، ١٢٥

(٤) المقتضب١١٧/٢

(٥) انظر الأصول ١٢٥/١ ، والمقتضب ١٤٨/٤

تعمل إلا الجر ؛ لذلك بقي اسم الفاعل إذا أريد به الماضي على أصله[١].

## • تعليله عدم إعمال الفعل في ( إنّ ) وإعماله في ( أَنّ ):

قال ابن السراج:

"و(أَنّ) إذا كانت مكسورة بمنزلة الفعل، وإذا كانت مفتوحة بمنزلة الاسم، والفعل لا يعمل في الفعل ، فلذلك لا يعمل الفعل في (إنّ) المكسورة، ويعمل في (أَنّ) المفتوحة لما صارت بمعنى المصدر، والمصدر اسم"[٢] .

علل ابن السراج عدم إعمال الفعل في (إنّ) المكسورة ، وعمله في (أَنّ) المفتوحة بما علل به سيبويه[٣]من قبل، من أنّ الحرف الناسخ (إنّ) بمنزلة الفعل ؛ لذلك لا يعمل فيها الفعل؛ فالفعل لا يعمل في الفعل ، أما (أَنّ) فهي وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد( مصدر)؛ لذلك يدخل الفعل عليها ويعمل في المصدر المكون منها ومن الفعل.

وعلى هذا تقع (إنّ) مبتدأةً بخلاف (أَنّ) ؛ ويُعد هذا الفرق المبني على العامل فرقًا جوهريًّا بينهما.

## • تعليله اسمية (عن) في ، نحو:( جئت مِن عن يمينك):

قال ابن السراج:

" وإذا قلت:(جئت مِن عن يمينه)،فـ(عن) اسم ومعناها ناحية، وبنيت لمضارعتها الحروف.

وأما الموضع الذي هي فيه اسم فقولهم: ( مِن عن يمينكَ )؛ لأن (مِن) لا تعمل إلا في الأسماء، قال الشاعر:

فَقُلْتُ اجْعَلِي ضَوْءَ الفَرَاقِدِ كُلِّها *** يَمِينًا ومهوى النَّجْمِ مِن عَن شِمَالِكَ[٤] "[٥].

---

(١) انظر العلل في النحو لابن الوراق ٢٥٧

(٢) الأصول١/٢٦٦

(٣) انظر الكتاب٣/١٢٠

(٤) البيت من البحر الطويل، وهو لذي الرمة: غيلان بن عقبة العدوي. انظر ديوانه ٤٢٩ ،والشاهد فيه: استخدام (عن) اسمًا بمعنى الناحية بدليل دخول حرف الجر(من) عليها.

(٥) الأصول١/٤٣٧

تأتي (عن) اسمًا وتأتي حرفًا ؛ فإذا كانت اسمًا دخل عليها الحرف وصارت بمنزلة الناحية، وقد علل ابن السراج اسميتها بدخول حرف الجر عليها وعمله فيها- إذ الجر من علامات الاسم الفارقة – والعمل فيها مقدّر ؛ فهي مبنية لمشابهتها الحرف.

ولعلّ تعليل ابن السراج الآنف الذكر مستفاد من سيبويه فقد قال عنها:

" وأمّا ( عَنْ ) فاسمٌ إذا قلت :(مِنْ عَنْ يمينِك) ؛ لأنّ (مِنْ) لا تعمل إلا في الأسماء"(١).

## • تعليله عدم إعمال ( إذن ) في الفعل الحاضر:

قال ابن السراج:

" فإن كان الفعل الذي دخلت عليه (إذنْ) فعلًا حاضرًا لم يجز أن تعمل فيه ؛ لأن أخواتها لا يدخلن إلا على المستقبل وذلك إذا حدثت بحديثٍ فقلت: ( إذنْ أظنه فاعلًا )، و( إذن أخالكَ كاذبًا )، وذلك لأنك تخبر عن الحال التي أنت فيها في وقت كلامك، فلا تعمل ( إذن ) ؛ لأنه موضع لا تعمل فيه أخواتها "(٢).

علل ابن السراج عدم عمل (إذن) في الفعل المضارع الدال على الحال بعدم عمل أدوات النصب الأخرى فيه، فهذه الأدوات لا تدخل إلا على المستقبل.

إذ دخولها على الفعل المستقبل أحد شروط عمل (إذن) التي ذكرها حينما قال:" وأما (إذن) فتعمل إذا كانت جوابًا، وكانت مبتدأة، ولم يكن الفعل الذي بعدها معتمدًا على ما قبلها، وكان فعلًا مستقبلًا ، فإنما يعمل بجميع هذه الشرائط"(٣).

وبالرجوع إلى الكتاب اتضح أن ابن السراج تأثر بسيبويه الذي يُفهم من كلامه أنها لا تدخل على الفعل الحاضر بل الفعل المستقبل تشبيهًا بأدوات النصب ، نحو: (أن) و(كي) ، وأنها إذا دخلت على الفعل الحاضر، نحو قول المتحدث: (إذنْ أظنه فاعلًا) تخرج من باب أخواتها وتشبه بـ(إنما)(٤).

---

(١) الكتاب٤/٢٢٨

(٢) الأصول٢/١٤٨- ١٤٩

(٣) المصدر نفسه ١٤٨/٢

(٤) انظر الكتاب١٦/٣

وممن علل بهذا التعليل من المتأخرين: ابن الأنباري[١] ، وابن الوّراق[٢].

## • تعليله إلغاء عمل( ما ) والحكم بزيادتها للتأكيد في ، نحو: قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾:

قال ابن السراج:"... في قوله عز وجل: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾[٣] لو كان لـ(ما) موضع من الإعراب ما عملت الباء في ( نقضِهم )، وإنما جِيءَ بها زائدةً للتأكيد "[٤]

فقد حكم على ( ما ) بالزيادة لعدم عملها فيما بعدها بل عملت الباء في ( نقضهم).

وقد علّق سيبويه على ( ما ) في الآية نفسها قائلًا:

"وهي لغوٌ في أنها لم تحدث إذ جاءت شيئًا لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيدٌ للكلام "[٥].

ويظهر جليًّا أن ابن السرّاج استفاد هذا التعليل من سيبويه.

وقد بيّن ابن الورّاق أن سبب الحكم بزيادة ( ما ) من بين سائر الحروف، هو كثرة تصرفها وزوال معناها، وذكر وجهًا آخر في إعراب الآية ،بحيث لا تكون ( ما ) زائدة بل تكون اسمًا مبهمًا ونقضهم بدل منها[٦].

ويدلّ تعليل ابن السراج هذا على حضور نظرية العامل في ذهنه، ونضوجها لديه، واستثماره لها.

وفي ختام هذا المبحث الذي عُرض فيه أبرز آراء ابن السراج التعليلية المتعلقة بالعامل، تبيّن أن نظرية العامل ذات باعٍ طويل في النحو تنظيرًا وتطبيقًا، بحيث علل بها في الفصل في كثيرٍ من الأحكام النحوية.

---

(١) انظر أسرار العربية ١٧١

(٢) انظر العلل في النحو لابن الوراق ١٤٩

(٣) النساء : ١٥٥

(٤) الأصول٢/٢٥٨

(٥) الكتاب٤/٢٢١

(٦) انظر العلل في النحو لابن الوراق ١٧٧

# المبحث الخامس: أثر العامل في الاحتجاج والترجيح:

إن هذا المبحث ضرب من التعليل بالعامل؛ لكن فرق ما بينه وبين سابقه أنّ هذا فيه إيراد العامل محتجًا به ابن السراج أو مرجحًا به قولًا على قول ، أو ناقلًا حجة بعض النحاة.

وقد أشاد محقق الأصول بمقدرته الفائقة في التعليل والترجيح(١).

والمتأمل في النحو يتبين له أن الإعمال عند المدارس النحوية جميعها أصلٌ يُلاذ به وحجة دامغة بين يدي الحقائق المراد إقرارها(٢).

ومن أبرز النماذج على ذلك الآتي:

## • احتجاجه وترجيحه اسمية ( ما ) المصدرية:

قال ابن السراج:

" واعلم : أنَّ ( أنْ ) تكون مع صلتها في معنى المصدر وكذلك ( ما ) تكون مع صلتها في معناه وذلك إذا وصلت بالفعل خاصة إلا أنّ صلة ( ما ) لا بد من أن تكون فيها ما يرجع إلى ( ما ) ؛ لأنها اسم وما في صلة ( أنْ ) لا يحتاج أن يكون معه فيه راجع ؛ لأن ( أنْ ) حرف ، والحروف لا يُكنى عنها ولا تُضمر فيكون في الكلام ما يرجع إليها والذي يوجب أنّ ( ما ) اسم وأنها ليست حرفًا كـ(أنْ ) : أنها لو كانت كـ(أنْ ) لعملت في الفعل كما عملت ( أنْ ) ؛ لأنا وجدنا جميع الحروف التي تدخل على الأفعال ولا تدخل على الأسماء تعمل في الأفعال فلمّا لم نجدها عاملة حكمنا بأنها اسم ، وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش وغيره من النحويين "(٣).

خالف ابن السراج جمهور النحاة في القول بحرفية( ما ) المصدرية ، وقال باسميتها موافقًا ومرجحًا قول الأخفش والكوفيين(٤)، محتجًا بوجود ضمير يرجع إليها خلافًا للحرف كـ(أنْ) فليس في صلته ضمير يعود عليه، وأنها غير مختصة بالأفعال إذ لو كانت مختصة كـ(أنْ) لعملت

---

(١) انظر مقدمة الأصول عند حديثه عن ابن السراج ٢٤/١

(٢) انظر نظرية العامل في النحو العربي دراسة تأصيلية وتركيبية ٣٠

(٣) الأصول ١٦١/١

(٤) انظر الجنى الداني ٣٣٢

في الأفعال؛ لذلك حكم باسميتها.

وبالرجوع لكتاب الأخفش معاني القرآن تبين أنه نصّ على اسميتها ، قائلًا: "... وقال: ﴿ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾[١] جعل (ما) اسمًا و (عَنِتُّم) من صلته "[٢].

ولكن هذا القول لم يلقَ قبولًا، عند النحاة وممن رده ابن الشجري قائلًا : " وممّا يبطل قول الأخفش أننا نقول: عجبت ممّا ضحِكْتَ، وممّا نام زيد، فنجد (ضحك) و(نام) ، خاليين من ضمير عائد على ( ما ) ظاهرٍ ومقدّرٍ"[٣].

وممن ردّ القول بحرفيتها ابن هشام مستشهدًا بقول الشاعر:

أَلَيْسَ أَمِيري فِي الْأُمُور بأنتما *** بِمَا لستما أهل الْخِيَانَة والغدر[٤]

فبهذا البيت رجّح القول بحرفيتها إذ لا يسوغ تقدير الضَّمير هنا[٥]؛ لأن الفعل الجامد لايقدّر فيه ضمير.

## • حجته وترجيحه حرفية ( رُبّ ):

قال ابن السراج:" ومما يتبين أنّ (رُبَّ) حرف وليست باسم كـ(كم ) أن (كم ) يدخل عليها حرف الجر ولا يدخل على (رُبَّ) تقول: ( بكم رجل مررت) ، وأنك تولي (كم ) الأفعال ولا توليها (رُبَّ)"[٦] .

حكم ابن السراج على كلمة (رُبّ) بالحرفية ونفى عنها الاسمية، وحجته عدم دخول حرف الجر عليها ، وعدم دخولها على الأفعال ؛ لأن حرف الجر مختص بالدخول على الأسماء.

وفي ذلك ردٌّ على قول الكوفيين الذي أشار إليه بعد، مغلطًا قولهم[٧].

---

(١) التوبة : ١٢٨

(٢) معاني القرآن للأخفش ٣٦٨/١

(٣) أمالي ابن الشجري ٥٥٨/٢

(٤) البيت من البحر الطويل، لم أعثر له على قائل ، فهكذا أورده ابن هشام ،والشاهد في قوله:( بما لستما)حيث وصل (ما) المصدرية بالفعل الجامد (ليس)،هو نادر.

(٥) انظر مغني اللبيب ٢٦٥/١، والجنى الداني ٣٣٢

(٦) الأصول٤١٦/١

(٧) انظر المصدر نفسه ٤١٨/١

وذلك لأنّ الكوفيين ذهبوا إلى أنّ ( رُبّ ) اسم محتجين بحملها على (كم ) حمل النظير على النظير؛ إذ هي للتقليل، و(كم ) للتكثير ، ولمخالفتها حروف الجر في كونها لا تقع إلّا في صدر الكلام، وحروف الجر لا تقع في صدر الكلام ، وإنما تقع واسطة بين شيئين رابطة لهما.

وكونها لا تعمل إلّا في نكرة بخلاف حروف الجر التي تعمل في النكرة والمعرفة.

وكونها لا يجوز إظهار الفعل الذي تتعلق به – عند البصريين – ؛ فكونها خلاف حرف الجر دليل على أنها ليست بحرف؛ فعلى هذا تكون اسمًا.

أمّا البصريون فذهبوا إلى أنها حرف؛ لأنه ليس فيها من علامات الاسم ولا علامات الفعل شيء – كما بين ابن السراج في صدر المسألة – ، ولأنها جاءت لمعنى في غيرها ، وهو تقليل ما دخلت عليه أو تكثيره على اختلاف موقعه.

وهذا هو الأظهر والله أعلم.

أما كونها مثل (كم ) فليس بصحيح؛ لأن (كم ) للعدد، و( رُبّ ) ليس للعدد، وقولهم إنها للتقليل؛ فلا يصح لكونها تَرِد للتقليل،كما تَرِد للتكثير.

أما كونها لها صدر الكلام ؛ فلأنها تدل على تقليل وتكثير؛ فأشبهت النفي والاستفهام وشبههما مما له صدر الكلام.

أما كونها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة؛ فالسبب أنهم جعلوا ذلك عوضًا عن حذف الفعل الذي تتعلق به .

أما عدم ظهور الفعل الذي تتعلق به فللإيجاز والاختصار.

أما حذفها ؛ فإنه جاء الحذف في الحرف كحذف التشديد من (إن) عند تخفيفها، ومن نحو:حاش لفلان، وسف أفعل، في (حاشا)، و(سوف)؛ فكما جاز الحذف في هذه الأحرف؛ فيجوز فيها[1].

## • احتجاجه لاختصاص العوامل:

قال ابن السراج – بعد أنْ بيّن أنّ العامل من الحروف ما كان مختصًا–:

" فإن قال قائل : ما بال لام المعرفة لم تعمل في الاسم وهي لا تدخل إلا على الاسم ،

(١) انظر الإنصاف ٢/٦٨٦– ٦٨٧، وائتلاف النصرة ١٤٤– ١٤٥

ولا يجوز أن تدخل هذه اللام على الفعل قيل: هذه اللام قد صارت من نفس الاسم ألا ترى قولك : (الرجل) يدلك على غير ما كان يدل عليه (رجل) وهي بمنزلة المضاف إليه الذي يصير مع المضاف بمنزلة اسم واحد ، نحو قولك: ( عبد الملك ) ولو أفردت عبدًا من الملك لم يدل على ما كان عليه ( عبد الملك ) وكذلك الجواب في (السين) و(سوف) إن سأل سائل فقال: لِمَ لَمْ يعملوها في الأفعال إذ كانتا لا تدخلان إلا عليها فقصتهما قصة الألف واللام في الاسم وذلك أنها إنما هي بعض أجزاء الفعل "[١].

اعتنى ابن السراج باختصاص العوامل ؛ فما اختص من الحروف بالدخول على الأسماء أو الأفعال عمل فيه ، ثم أورد ما يمكن أن يُعترض به على هذه الظاهرة ؛ فبدأ بما يدخل على الأسماء إذ تدخل عليها (أل) التعريف مبيّنًا أنها صارت من نفس الكلمة ؛ أي كالجزء منها، نحو:( رجل) و(الرجل) ؛ إذ تختلف دلالة الكلمتين، مما يدل أنهما – في الأصل– كلمتان مختلفتان: (أل) التعريف و(رجل) ،لكن نُزّلتا من بعضهما منزلة المضاف إليه من المضاف، إذ هما بمنزلة اسم واحد، نحو: (عبد الملك) ، تدل على اسم واحد ؛ فإذا أفرد (عبد) من (الملك) اختلفت الدلالة.

ودليل أنها نُزّلت بمنزلة الجزء من الكلمة تخطي العامل إلى ما بعدها في ، نحو: (مررت بالرجلِ) ، الباء: حرف جر ، وتجاوزها العامل وعمل في ( رجل) ، لذلك (أل) التعريف لا تعمل[٢].

أما الأفعال فمما يختصّ بها (السين) و(سوف)، ولكنها لا تعمل، وهذا لا يخرق القاعدة، فقد بيّن ابن السراج أنها إنما هي بعض أجزاء الفعل.

فهي كالجزء من الكلمة ؛ لارتباطها بمعنى المضارع الدال على المستقبل[٣].

وابن السراج هو من سبق لهذا التعليل؛ أي تعليل عدم عمل(أل)في الاسم، و(السين، وسوف) في الفعل كما ذكر السيوطي[٤].

---

(١) الأصول ٥٦/١

(٢) انظر فتح رب البرية ٨٣

(٣) انظر المصدر نفسه ٨٤

(٤) انظر الأشباه والنظائر ٢٧٥/١

وممن قال بهذا التعليل من بعدُ : العكبري[١]، وابن يعيش[٢].

فيتعين أن الحروف المختصة عاملة إلا ما كان منها كالجزء من الكلمة ،كالسين، وسوف، و(أل) التعريف.

## • حجج الإعمال والإهمال في بعض الحروف:

### أولاً : إعمال ( إنّ ) وأخواتها وإهمالها:

بيّن ابن السراج أنّ سبب عمل ( إنّ ) وأخواتها: هو شبهها بالفعل الماضي ؛ لكونها على ثلاثة أحرف وأنها مبنية على الفتح،كذلك يفهم من كلامه عن معانيها وتعقيبه بعد ذلك أن جميع هذه الحروف مبنية على الفتح مشبهة للفعل الماضي[٣].

كذلك ذكر – في موضع آخر– أنه مما يدل على أنّ (إنّ) وأخواتها مشبهة بالفعل أنّ الضمير معها كالضمير مع الفعل ، تقول: إنني كما تقول ضربني[٤] ؛ أي تلحقها نون الوقاية.

وقد شبهها بالفعل ؛ لأنه الأصل في العمل.

ويظهر أنّ أبا بكر ابن السراج قد صَدَر في هذا عمّا قاله شيخه: أبو العباس المبرّد، حيث قال: " فهذه الحروف مشبهة بالأفعال وإنما أشبهتها ؛ لأنها لا تقع إلا على الأسماء وفيها المعاني من الترجي والتمني والتشبيه التي عباراتها الأفعال وهي في القوة دون الأفعال ولذلك بُنيت أواخرُها على الفتح كبناء الواجب الماضي "[٥].

وأفاد من ذلك ابن الأنباري فعلّل عمل إنّ وأخواتها بشبه الفعل، وبيّن أن "وجه الشبه بينهما من خمسة أوجه:

الوجه الأول: أنها مبنية على الفتح، كالفعل الماضي المبني على الفتح.

والوجه الثاني: أنها على ثلاثة أحرف، كما أن الفعل على ثلاثة أحرف.

والوجه الثالث: أنها تلزم الأسماء ، كما أن الفعل يلزم الأسماء.

---

(١) انظر اللباب ١/٢٠٧– ٢٠٨

(٢) انظر شرح المفصل ١/٤١٧

(٣) انظر الأصول ١/ ٢٢٩–٢٣٠ و ٢٣٥

(٤) انظر المصدر نفسه ٢/١١٧

(٥) المقتضب ٤/١٠٨

والوجه الرابع: أنها تتصل بها نون الوقاية ، كما تتصل بالفعل؛ نحو: إنني وكأنني ولكنني.

والوجه الخامس: أن فيها معاني الأفعال ، فمعنى ( إنّ وأنّ ): حققت، ومعنى (كأن ): شبَّهت، ومعنى ( لكن ): استدركت، ومعنى ( ليت ): تمنيت، ومعنى ( لعلّ ): ترجيت ؛ فلما أشبهت هذه الحروف الفعل من هذه الأوجه الخمسة ، وجب أن تعمل عمله"(١).

وقد بيّن ابن السراج حجة من أعمل ومن أهمل ( إنْ وأَنْ ) المخففتان، قائلًا :

" واعلم: أنَّ ( إن وأن ) تخففان، فإذا خففتا فلك أن تعملهما، ولك أن لا تعملهما.

أما من لم يعملهما ، فالحجة له: أنه إنما أعمل لما أشبهت الفعل بأنها على ثلاثة أحرف وأنها مفتوحة ؛ فلما خففت زال الوزن والشبه.

والحجة لمن أعمل أن يقول: هما بمنزلة الفعل ؛ فإذا خففتا كانتا بمنزلة فعل محذوف.

فالفعل يعمل محذوفًا عمله تامًا وذلك قولك: لم يك زيد منطلقًا فعمل عمله والنون فيه والأقيس في ( أن ): أن يرفع ما بعدها إذا خففت "(٢).

وابن السراج وإن لم يصرّح بمن اختار الإعمال ومن اختار الإهمال فقد تبيّن بالرجوع إلى بعض كتب الخلاف أن الإعمال قال به البصريون، أما الإهمال فقال به الكوفيون(٣).

وقد أجاز ابن السراج الأمرين لقوله :

" فإذا خففتا فلك أن تعملهما ولك أن لا تعملهما"

مع ترجيحه وميله لعدم الإعمال مبينًا أنّ الأقيس في (أنْ) أن يرفع ما بعدها إذا خففت ، ومستشهدًا بقراءة الخليل : ﴿ إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ ﴾(٤).

ويؤيّد ميله لتعليل الكوفيين أنه علّل به في إهمال (إنّ) إذا دخلت عليها (ما ) الزائدة ؛ رغم إجازته الإعمال والإهمال معها ؛ فقال: "وتدخل (ما) زائدة على ( إنّ) على ضربين: فمرة تكون ملغاة دخولها كخروجها لا تغير إعرابًا تقول:( إنما زيدًا منطلقٌ )، وتدخل على ( إنّ ) كافة للعمل فتُبنى معها بناءً فيبطل شبهها بالفعل فتقول:( إنما زيدٌ منطلقٌ )؛ فـ( إنما ): ههنا

---

(١) أسرار العربية ٩٢ – ٩٣

(٢) الأصول١/٢٣٥

(٣) انظر الإنصاف١/١٥٩-١٦٨ ، والتبيين ٣٤٧

(٤) طه : ٦٣ ،انظر إعراب القرآن للنحاس ٣/٤٣

بمنزلة فعل ملغى مثل: أشهد لزيد خير منك "[١].

## ثانيًا: إعمال ( رب) وإهمالها:

ذكر ابن السراج من أوجه استعمال(رب):" أن تصلها فتستأنف ما بعدها وتكفها عن العمل فتقول:(ربما قامَ زيدٌ)، و(ربما قعدَ)، و(ربما زيدٌ قامَ)، و(ربما فعلت كذا) "[٢].

يتبيّن من قوله الآنف الذكر كفها عن العمل و زوال اختصاص (رُبّ) بالجملة الاسمية، فتدخل على كلٍ من الجملة الاسمية ، والجملة الفعلية ، وذلك إذا اتصلت بها (ما).

أما إذا اتصلت بـ(ما) الزائدة غير الكافة فقد بيّن بقاء عملها بقوله:

"ربما رجلٍ عندكَ فتجعل: (ما) صلة ملغاة "[٣] .

وهذا خلاف قول سيبويه الذي يرى أن ( ربما ) لا يليها إلا الفعل ، ويفهم من ذلك – ضمنًا– أنها مهملة ، حيث قال:

" ومن تلك الحروف:( ربما ) و( قلما ) وأشباههما، جعلوا (ربَّ) مع ( ما ) بمنزلة كلمة واحدة ، وهيئوها ليذكر بعدها الفعل ، لأنهم لم يكن لهم سبيلٌ إلى ( ربَّ يقول ) ، ولا إلى ( قلَّ يقول )، فألحقوهما ( ما ) وأخلصوهما للفعل"[٤].

والذي يظهر أن ( ما ) تكف (ربّ) عن العمل وتزيل اختصاصها بالجملة الاسمية فتصبح صالحة للدخول على الجملة الفعلية والاسمية والنكرة والمعرفة ؛ وذلك لأنها حرف شبيه بالزائد ؛ فتكفه (ما) بخلاف حرف الجر الأصلي[٥].

---

(١) الأصول ٢٣٢/١

(٢) المصدر نفسه ٤١٩/١

(٣) المصدر نفسه ٤٢٠/١

(٤) الكتاب١١٥/٣

(٥) شبيه بالزائد : هو ما لا يمكن الاستغناء عنه لفظًا ولا معنى غير أنه لا يحتاج إلى متعلق ، أما الأصلي: فهو ما يحتاج إلى متعلق ، وهو لا يُستغنى عنه معنًى ولا إعرابًا. انظر جامع الدروس ١٩٧/٣

## • حجته في إعمال ( إنّ ) في الخبر:

قال ابن السراج:

" وأعلمت[١] هذه الأحرف في المبتدأ والخبر كما أعلمت (كان ) وفُرِّق بين عمليهما: بأن قدم المنصوب بالحروف على المرفوع كأنهم جعلوا ذلك فرقًا بين الحرف والفعل، فإن قال قائل: إن (إنّ) إنما عملت في الاسم فقط فنصبته وتركت الخبر على حاله كما كان مع الابتداء، وهو قول الكوفيين.

قيل له: الدليل على أنها هي الرافعة للخبر، أن الابتداء قد زال وبه وبالمبتدأ كان يرتفع الخبر، فلما زال العامل بطل أن يكون هذا معمولًا فيه، ومع ذلك أنا وجدنا كلما[٢] عمل في المبتدأ رفعًا أو نصبًا، علم[٣] في خبره، ألا ترى إلى ظننت وأخواتها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره، وكذلك: كان وأخواتها، فكما جاز لك في المبتدأ والخبر، جاز مع (إنّ) "[٤].

فقد ردّ ابن السراج قول الكوفيين الذي فحواه اقتصار عمل (إنّ) على الاسم ، دون العمل في الخبر؛ محتجًا بزوال عامل الابتداء الذي كان يرتفع به وبالمبتدأ الخبرُ ؛ فلمّا زال عامله فلا يُعقل أن يزول العامل ويبقى عمله،كما يزعمون أنه باقٍ على ارتفاعه بالمبتدأ.

واحتجّ – أيضًا– بأنّ كل ما عمل في المبتدأ عمل في خبره ؛ فظنّ وأخواتها ، وكان وأخواتها، تعمل في الخبر كما تعمل في المبتدأ ؛ فكذلك (إنّ).

وبحجة ابن السراج احتج ابن يعيش على فساد مذهب الكوفيين في كونها ناصبة للاسم فحسب[٥].

وفي ختام هذا المبحث يتبين من خلال دراسة آراء ابن السراج: سلطان هذه النظرية، واستثماره لها في الاحتجاج والترجيح لما يراه ؛ مما يدلُّ على هيمنة هذه النظرية وشغلها حيّزًا كبيرًا من فكره النحوي.

---

(١) خطأ مطبعي، والصواب:" و[أُعملت]هذه الأحرف.....كما[أُعملت](كان)" .

(٢) خطأ مطبعي، والصواب:" [كل ما ] عمل في المبتدأ ... " .

(٣) خطأ مطبعي، والصواب:" [عمل] في خبره " .

(٤) الأصول ١/٢٣٠-٢٣١

(٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١/٢٥٥

# الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وبعد:

أخيرًا بعد هذه الرحلة التي عشت فيها مع إمام من أئمة العربية ودرست آراءه في أشهر كتبه وأبرزها :كتاب الأصول ؛ فخلصت إلى بعض النتائج أجملها فيما يلي:

١- أثبت البحث أن نظرية العامل ضاربة بجذورها في عمق التراث النحوي ؛وأنها أسهمت في ضبط اللغة العربية على اتساعها، وأن من يدعو لهدمها إنما يدعو لهدم نظام النحو العربي بأسره.

٢- تبين من البحث أن مقولة المرزباني عن ابن السراج – حينما وصف مصنفه الأصول، وأنه أخذ معناه من كتاب سيبويه-:"... وعوّل على مسائل الأخفش ، ومذهب الكوفيين، وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة "[(١)]، تبين أن هذا القول غير دقيق، وأنه عوّل على البصريين ووافقهم في جل آرائه ، وخاصة سيبويه والمبرد ، ولا يعني ذلك أنه كان صورة لهما بل كان له أسلوبه الذي يجلي فيه المسألة ويضيف أحيانًا ويبتكر أحيانًا ويخالف أحيانًا أخرى، ومع ذلك فقد وافق الكوفيين والأخفش في بعض الآراء.

٣- تفنيد بعض الآراء المنسوبة لابن السراج في بعض كتب النحاة ،كنسبة القول بـ(الابتداء) عاملًا للخبر لابن السراج، وما في كتابه الأصول: عامل رفع الخبر الابتداء والمبتدأ.

٤- كما أثبت البحث أن ما نُسب لابن السراج من أن الظرف، والجار و المجرور قسم برأسه، ليس بصحيح؛ بل قدّر اسم فاعل؛ ليعلق به.

٥- ومما بينه البحث عدم صحة القول بحرفية ( ليس ) و( عسى ) مذهبًا لابن السراج؛ بل قد صرح بمذهبه في الأصول بفعليتهما.

٦- استدلاله بالعامل في ردّ رأي الكوفيين كاستدلاله بزوال الابتداء والمبتدأ على عمل (إنّ) في الخبر، واستدلاله بعمل ( ظنّ )، وأخواتها و(كان) وأخواتها على عمل (إنّ) في الخبر، واستدلاله بعمل (إنّ) في المبتدأ والخبر بشبه الفعل الماضي.

---

(١) إنباه الرواة ٣ /١٤٩

٧- برزت ظاهرة نيابة العوامل جلية لدى ابن السراج كعامل المعطوف، وعامل المنادى، واسم الفاعل، ...إلخ.

٨- أشار إلى ظاهرة تقوي العوامل في ثلاثة عوامل:

- الابتداء والمبتدأ( تقوي عامل معنوي بآخر لفظي )في عامل الخبر.
- الفعل بواسطة الواو(تقوي عامل لفظي بآخر لفظي )في عامل المفعول معه.
- الفعل بواسطة إلا (تقوي عامل لفظي بآخر لفظي)في عامل الاستثناء التام المثبت.

٩- اهتمامه بظاهرة اختصاص العوامل، فالحروف المختصة تعمل، وغير المختصة لاتعمل، وتقديره (أن) مضمرة بعد لام الجر(لام التعليل)، ونحوها في نصب المضارع لئلا يُعطف فعلٌ على اسم ، ولئلا تدخل العوامل المختصة بالأسماء على الأفعال.

١٠- استخدامه للعامل في شرح بعض المصطلحات النحوية كما في الإعراب، والمبتدأ على سبيل المثال.

١١- أثبت البحث وجود أثر للعامل في المعنى والإعراب في شواهد وأمثلة عديدة.

١٢- أثبت أن أصل ظاهرة التقدير يعود لنظرية العامل فتارة يقدر لفهم المعنى، وأخرى لبيان أصل التركيب النحوي ، وكل ذلك يتم وفقًا لنظرية العامل.

١٣- استخدامه للعامل في التعليل، وهذا أمر واضح لديه وربما كان الأسبق لبعض التعليلات، وقد أشاد السيوطي بأسبقية ابن السراج لتعليل عدم إعمال ( أل )، و(سوف، والسين) رغم اختصاص الأولى بالاسم ، والأُخريين بالفعل.

١٤- استخدامه للعامل في الاحتجاج والترجيح كاحتجاجه بالعامل على اسمية(ما) المصدرية، وحرفية(رُبّ).

١٥- ظهر أثر العامل في منع بعض التراكيب، وجواز بعضها.

١٦- مما تفرد به في قضية العامل- فيما يظهر- القول بنيابة حرف العطف في العامل في المعطوف، ولعله - أيضًا- أول من قال إن العامل في الاستثناء التام المثبت الفعل بواسطة ( إلّا) .

١٧- أكّد البحث على كثير من قواعد العامل ؛ إذ ذكر ابن السراج في ثنايا كتابه الكثير من قواعد العامل، ومن ثمرة هذا البحث استنباط عقود وقوانين كلية(قواعد توجيهية) مما ضمها هذا السفر الجليل، ومن أبرزها:

- "الاسم لا يعمل في الفعل ولا في الحرف؛ بل هو المعرض للعوامل من الأفعال، والحروف "(١).
- " كل فعل لا يخلو من أن يكون عاملًا "(٢)، " فأما الفعل فلابد له من فاعل "(٣).
- "والمبتدأ لا يكون كلامًا تامًّا إلا بخبره، وهو معرّض لما يعمل في الأسماء ، نحو: كان وأخواتها، وما أشبه ذلك من العوامل "(٤)
- " فالعامل هو الفعل على عمله أين نقلته لا يغيره عن عمله شيء أدخلت عليه ما يعمل فيه أو لم يعمل، فسواء كان الفعل مجزومًا أو منصوبًا أو مرفوعًا أو موجبًا أو منفيًّا أو خبرًا أو استخبارًا هو في جميع هذه الأحوال لا بدّ من أن يرفع به الاسم الذي بني له، فالأفعال كلها ماضيها وحاضرها ومستقبلها يرفع بها الفاعل بالصفة التي ذكرناها "(٥).
- " إنما يكره الفصل بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه "(٦).
- " لا يكون فعل يتعدى إلى أربعة مفاعيل"(٧).
- "كل ما عمل في المبتدأ رفعًا أو نصبًا عمل في خبره "(٨).
- " فالفعل يعمل محذوفًا عمله تامًا "(٩).
- " لا يجوز أن يكون لفعل واحد فاعلان مختلفان يرتفعان به بغير حرف عطف"(١٠).

---

(١) الأصول١/٥٤
(٢) المصدر نفسه ١/٥٤
(٣) المصدر نفسه ١/٧٥
(٤) المصدر نفسه ١/٥٨
(٥) المصدر نفسه ١/٧٥
(٦) المصدر نفسه ١/١٢٨
(٧) المصدر نفسه ١/١٩٦
(٨) المصدر نفسه ١/٢٣٠
(٩) المصدر نفسه ١/٢٣٥
(١٠) المصدر نفسه ١/٢٨٣

- " العامل إذا كان معنى لم يجز أن يتقدم مفعوله عليه "[١] .
- "(لا) لا تعمل إذا فصل بينها وبين الاسم رافعةً ولا ناصبةً "[٢].
- نقل عن أبي العباس المبرد: " عوامل الأفعال لا تضمر وأضعفها الجازمة ؛لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء "[٣] .
- " إذا شغلت حروف المجازاة بحرف سواها لم تجزم، نحو: إن وكان ، وإذا عَمِلَ في حرف المجازاة الشيءُ الذي عمل فيه الحرف لم يغيره نحو قولك:(مَنْ تَضربْ يَضربْ)،و(أيًّا تَضربْ يَضربْ)، فمَن وأي ،قد عملت في الفعل، وعمل الفعلُ فيهما."[٤] .
- " حروف الجزاء من الظروف والأسماء إنما يعمل فيها ما بعدها وهو الجزاء الذي يعمل في الجزم "[٥] .
- " وأما ما يجوز تقديمه فكل ما عمل فيه فعل متصرف أو كان خبرًا لمبتدأ سوى ما استثنيناه "[٦].
- " إذا كان العامل معنى الفعل ،ولم يكن فعلًا لا يجوز أن يقدم ما عمل فيه عليه إلا أن يكون ظرفًا "[٧].
- "واعلم أن جميع ما يحذف فإنهم لايحذفون شيئًا إلا وفيما أبقوا دليل على ما ألقوا "[٨].

وختامًا أسأل الله العليم العظيم أن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح الخالص لوجهه الكريم، وأن ييسر لنا كل خير ، ويدفع عنا كل شر؛ فنعم المولى ، ونعم النصير.
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وسلام على المرسلين.

---

(١) الأصول ٣٢٢/١
(٢) المصدر نفسه ٣٩٤/١
(٣) المصدر نفسه ١٧٥/٢
(٤) المصدر نفسه ١٨٧/٢
(٥) المصدر نفسه ١٩٤/٢
(٦) المصدر نفسه ٢٢٢/٢
(٧) المصدر نفسه ٢٤٦/٢
(٨) المصدر نفسه ٢٥٤/٢

# الفهارس:

أولًا: فهرس الآيات

ثانيًا: فهرس الحديث الشريف

ثالثًا: فهرس الأمثال

رابعًا: فهرس الشواهد الشعرية

خامسًا: فهرس المصادر والمراجع

سادسًا: فهرس الموضوعات

# أولًا: فهرس الآيات الكريمة:


| الآية الكريمة | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| **سورة البقرة :** | | |
| ١- ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ ﴾ | ٨٤ | ٦٩ |
| ٢- ﴿ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾ ( قراءة ) و(حتى يقولُ) | ٢١٤ | ١٣٤ |
| **سورة النساء :** | | |
| ٣- ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ ﴾ (قراءة حمزة) | ١ | ١٢٠ |
| ٤- ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ ﴾ | ٢٣ | ١٠٣ |
| ٥- ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْۚ ﴾ | ٢٤ | ٨٤، ١٠٣ |
| ٦- قوله تعالى: ﴿ وَقُل لَّهُمْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا ﴿٦٣﴾ ﴾ | ٦٣ | ٩١ |
| ٧- ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾ | ١٥٥ | ١٦٢ |

## سورة المائدة :

٨- ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٩﴾﴾ ٦٩ ١١٦

## سورة التوبة :

٩- ﴿ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾ ١٢٨ ١٦٤

## سورة هود :

١٠- ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ ٨ ١٠١

## سورة يوسف :

١١- ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ ٢ ٦

١٢- ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ ١٨ ١٤٢

١٣- ﴿ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴿٢٠﴾ ﴾ ٢٠ ٨٩

## سورة الكهف :

١٤- ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ ١٨ ٧٨

١٥- ﴿ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴿٥٠﴾ ﴾ ٥٠ ١٠٠

## سورة طه :

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١٦- | ﴿ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ | ٦٣ | ١٦٨ |

## سورة الشعراء :

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١٧- | ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ ﴿١٩٥﴾ ﴾ | ١٩٥ | ٦ |

## سورة الصافات :

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١٨- | ﴿ فَلَوۡلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلۡمُسَبِّحِينَ ﴿١٤٣﴾ ﴾ | ١٤٣ | ٦٧ |
| ١٩- | ﴿ وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٞ مَّعۡلُومٞ ﴿١٦٤﴾ ﴾ | ١٦٤ | ٢٢ |

## سورة الجاثية :

٢٠- ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ لَأٓيَٰتٖ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٣﴾ وَفِي خَلۡقِكُمۡ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزۡقٖ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ ﴿٥﴾﴾ ٣، ٤، ٥ ١٢٠

## سورة الفتح :

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢١- | ﴿ تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُواْۖ ﴾ (قراءة أُبيّ) | ١٦ | ٦٢ |

## سورة سبأ :

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢٢- | ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴿٣١﴾ ﴾ | ٣١ | ٦٦ |

## سورة القمر :

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢٣- | ﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ ﴾ | ٧ | ١٠٤ |

## ثانيًا: فهرس الحديث الشريف:

| الحديث | الصفحة |
| --- | --- |
| ١- " ليس في البقر العوامل شيء" | ٢٥ |
| ٢- في حديث الإسراء: " فعملت بأذنيها " | ٢٥ |
| ٣- " اِلتمس ولو خاتمًا من حديد " | ١٤٦ |

## ثالثًا: فهرس الأمثال:


| المثل | الصفحة |
| --- | --- |
| – ما كلُ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً. | ١١٩ |
| – اللَّهُمَّ ضَبُعًا وذِئبًا | ١٤٤ |

## رابعًا: فهرس الشواهد الشعرية:

**الشاهد** **الصفحة**

### قافية الباء:

١- أتهجرُ سلمى للفراق حبيبها *** وما كان نفسًا بالفراق تطيبُ ١٠٨

### قافية الراء:

٢- فَقُلْتُ لَهُ: لا تَبْكِ عَينُكَ إنَّما *** نُحَاوِلُ مُلْكًا أو نَمُوتَ فَنُعْذَرَا ٦٢، ١٥٠

٣-فليس بمعروفٍ لنا أن نردَّها *** صحاحًا ولا مستنكرًا أن تعقَّرَا ١١٨

٤- أكلَّ امرئٍ تحسبين امرأً *** ونارٍ توقد بالليل نارَا ١١٩

٥- وتَحْتَ العوالي في القَنا مستظِلةً *** ظِباءٌ أعارتْها العيونَ الجآذرُ ١٦٤

٦- إيَّاكَ إيَّاكَ المِرَاءَ فإنَّهُ *** إلى الشَّرِّ دعاءٌ ولِلخَيْرِ زَاجِرُ ١٤٧

٧-أَلَيْسَ أَمِيري فِي الْأُمُور بأنتما *** بِمَا لستما أهل الْخِيَانَة والغدر ١٦٤

٨-كم عمةً لَكَ يَا جَرِيرُ وخَالةً *** فَدْعَاءُ قَدْ حلَبَتْ عليَّ عِشَارِي ١٣٨

### قافية العين:

٩- وبعد عطائك المئة الرتاعا ٨٣

### قافية الفاء:

١٠- نحن بما عندنا وأنت بما *** عندك راضٍ والرأي مختلف ١١٧

١١- للبْسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني *** أحبُّ إليَّ من لُبْسِ الشفوفِ ٥٥ ، ١٤٩

### قافية القاف:

١٢- هل أنتَ باعِثُ دِينَارٍ لِحاجَتِنَا *** أو عبدَ رَبٍ أخا عونِ بنِ مِخراقِ ١٤٨

## قافية الكاف:

١٣- فَقُلْتُ اجْعَلِي ضَوْءَ الفَرَاقِدِ كُلِّها *** يَمِينًا ومهوى النَّجْمِ مِن عَن شِمَالِكَ ١٦٠

## قافية اللام:

١٤- قد قيل ما قيل إنْ صدقًا وإن كذبًا ***فما اعتذارك من قولٍ إذا قيلا؟ ١٤٦

١٥- فكونوا أنتُمُ وبني أبيكم *** مكان الكُلْيَتَيْنِ من الطِّحال ٤٩

١٦- لِمَيَّةَ موحِشاً طللُ *** يلوح كأنّه خِلَل ٩٢

## قافية الميم:

١٧- وأغْفِرُ عَوْراءَ الكريم ادّخارَه *** وَأُعْرِضُ عن شتم اللئيم تكرُّمًا ٤٧

١٨- أظليمَ إن مصابكم رجلًا *** أهدى السلام تحية ظلم ٨٣

١٩- ..... عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ ٩٣

٢٠- لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَهُ *** عَارٌ عَلَيْكَ إذا فَعَلْتَ عَظِيمُ ١٣٤

## قافية النون:

٢١- دَاوَيْتُ عين أبي الدَّهِيقِ بِمَطْلِهِ *** حتى المصيفِ ويَغْلُوَ القِعْدَانُ ٦٠

## قافية الهاء:

٢٢- هون عليك فإن الأمورَ *** بكف الإله مقاديرُها

فليس بآتيك منهيُها *** ولا قاصرٍ عنك مأمورُها ١١٨

# خامسًا: فهرس المصادر والمراجع:


- **القرآن الكريم**.
- **إحياء النحو**، لإبراهيم مصطفى،الطبعة الثانية (١٤١٣ هـ-١٩٩٢م ).
- **آراء ابن السراج غير البصرية في كتابه الأصول في النحو**،للدكتور: عبد العزيز بن حميد الجهني. بحث مقدم لكيلة اللغة العربية بجامعة أم القرى لنيل درجة الماجستير(١٤١٧هـ-١٩٩٧م).
- **ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب**، لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ).تحقيق :د/ رجب عثمان محمد. مكتبة الخانجي - القاهرة،الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).
- **أسرار العربية**،لعبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنباري (ت ٥٧٧ هـ).تحقيق : محمد حسين شمس الدين .دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان،الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).
- **الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي**، للدكتور: فؤاد بوعلي. عالم الكتب الحديث - إربد – الأردن،الطبعة الأولى ( ١٤٣٢-٢٠١١م).
- **الأشباه والنظائر في النحو**، لجلال الدين السيوطي(ت ٩١١هـ). تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي. المكتبة العصرية- صيدا- بيروت (١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م).
- **أصول التفكير النحوي**،لعلي أبي المكارم،دار الغريب-القاهرة - الطبعة الأولى(٢٠٠٧م).
- **الأصول في النحو**،لابن السراج(ت ٣١٦هـ).تحقيق:د/ عبد الحسين الفتلي.مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الرابعة (١٤٣٦هـ).
- **إعراب القرآن**، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس(ت ٣٣٨هـ). تحقيق:د/زهير غازي زاهد.عالم الكتب، الطبعة الثانية(١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
- **الأعلام**،لخير الدين الزِرِكْلي.دار العلم للملايين- بيروت،الطبعة الخامسة عشرة (٢٠٠٢م).
- **ألفية ابن مالك في النحو والصرف**،للعلامة محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي(ت ٦٧٢هـ). دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان(١٤٠٩هـ-١٩٨٩م ).

- **أمالي ابن الحاجب**، لأبي عمرو بن عثمان بن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ). تحقيق: د/فخر صالح سليمان قدارة. دار الجيل - بيروت - لبنان،ودار عمار- عمان- الأردن.
- **أمالي ابن الشجري**، لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة (ت ٥٤٢ هـ).تحقيق: د/محمود محمد الطناحي. مكتبة الخانجي - القاهرة،الطبعة الأولى(١٤١٣هـ-١٩٩٢م) .
- **إنباه الرواة على أنباء النحاة**،للقِفْطي(ت ٦٢٤هـ). تحقيق:محمد أبي الفضل إبراهيم . دار الفكر العربي - القاهرة ، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت،الطبعة الأولى ( ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م ).
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**،لكمال الدين أبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ).تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية - صيدا- بيروت (١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧ م).
- **الأنموذج في النحو** ، لمحمود بن عمر الزمخشري(ت ٥٣٨هـ). تحقيق: سامي حمد المنصور، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ -١٩٩٩م).
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**،لابن هشام الأنصاري(ت ٧٦١هـ). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية- صيدا – بيروت(١٤٢٠هـ-١٩٩٩م ).
- **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، لعبد اللطيف بن أبي بكر الزَّبيدي (ت ٨٠٢ هـ) . تحقيق : د/طارق الجنابي. عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى( ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م ).
- **الإيضاح العضدي** ،لأبي علي الفارسي(ت ٣٧٧ هـ). تحقيق:د /حسن شاذلي، الطبعة الأولى ( ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م).
- **الإيضاح في علل النحو**، لأبي القاسم الزجاجي(ت ٣٣٧ هـ).تحقيق: مازن المبارك.دار النفائس - بيروت- الطبعة الثالثة (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).
- **البرهان في علوم القرآن**،للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي.تحقيق:محمد أبي الفضل إبراهيم.مكتبة دار التراث-القاهرة.

- **البسيط في شرح جمل الزجاجي**،لابن أبي الربيع عبد الله بن أحمد القرشي الإشبيلي السبتي(ت٦٨٨هـ). تحقيق: د/عياد بن عيد الثبيتي.دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى- بيروت- لبنان(١٤٠٧هـ-١٩٨٦م)
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**،للحافظ جلال الدين السيوطي. تحقيق:محمد أبي الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية - صيدا - بيروت .
- **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**،لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي (ت ٨١٧ هـ). تحقيق:محمد المصري.دار سعد الدين - دمشق- الطبعة الأولى(١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).
- **تاج العروس من جواهر القاموس**، للزَّبيدي.تحقيق: مصطفى حجازي. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت - (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).
- **تاريخ بغداد** ( تاريخ مدينة السلام ...)، للخطيب البغدادي(ت ٤٦٣ هـ). تحقيق:د/بشار عواد معروف،دار الغرب الإسلامي،الطبعة الأولى(١٤٢٢هـ-٢٠٠١م ).
- **التبصرة والتذكرة**، لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري. تحقيق:د/فتحي أحمد مصطفى علي الدين.دار الفكر- دمشق ( ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م ).
- **التبيان في إعراب القرآن**، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ). ، تحقيق: علي محمد البجاوي. الناشر:عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، لأبي البقاء العكبري(ت ٦١٦هـ). تحقيق:د/عبد الرحمن العثيمين. دار الغرب الإسلامي- بيروت — لبنان، الطبعة الأولى(١٤٠٦هـ-١٩٨٦م ).
- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، لأبي حيان الأندلسي.تحقيق: د/حسن هنداوي . **دار القلم**- دمشق، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م )
- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق:د/حسن هنداوي. **كنوز إشبيليا**- المملكة العربية السعودية-الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م )

- **ترشيح العلل في شرح الجمل**،لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي(ت٦١٧هـ) تحقيق: عادل سالم العميري. جامعة أم القرى- مكة المكرمة،الطبعة الأولى(١٤١٩هـ-١٩٩٨م).
- **تفسير البحر المحيط**، لأبي حيان(ت ٧٤٥ هـ). تحقيق: الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ/ علي محمد معوض وآخرين. دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى(١٤١٣هـ-١٩٩٣م ).
- **تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، لأبي القاسم جار الله بن محمود الزمخشري (ت ٥٣٨هـ). تحقيق: خليل مأمون ،دار المعرفة – بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة (١٤٣٠- ٢٠٠٩م ).
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، للمرادي (ت ٧٤٩ هـ). تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان . دار الفكر العربي، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م ).
- **جامع الدروس العربية**، لمصطفى الغلاييني. المكتبة العصرية، الطبعة الثامنة والعشرون (١٤١٤هـ-١٩٩٣).
- **الجامع الصحيح**(صحيح البخاري)، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري(٢٥٦هـ). تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر.دار طوْق النجاة- بيروت – لبنان، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ).
- **الجنى الداني في حروف المعاني**،للحسن بن قاسم المرادي(ت ٧٤٩ هـ).تحقيق: د:فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل. دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى( ١٤١٣هـ-١٩٩٣م ).
- **الجهود اللغوية لابن السراج دراسة تحليلية**، للدكتور: مجدي إبراهيم يوسف.دار الكتاب المصري – القاهرة، ودار الكتاب اللبناني – بيروت — (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م ).
- **الحجة للقراء السبعة**،لأبي الحسن عبد الغفار الفارسي(ت ٣٧٧هـ).تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي.دار المأمون للتراث – دمشق،الطبعة الأولى(١٤٠٤هـ-١٩٨٤م ).
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، لعبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ). تحقيق وشرح : عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي- القاهرة ،الطبعة الثالثة(١٤١٦هـ-١٩٩٦م).

- **الخصائص**، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٧٩٢ هـ). تحقيق: محمد علي النجار. المكتبة العلمية.
- **ديوان أبي الأسود الدؤلي**، لأبي سعيد السُكري (ت ٢٩٠ هـ). تحقيق: الشيخ: محمد حسن آل ياسين. دار مكتبة الهلال، الطبعة الثانية(١٤١٨هـ-١٩٩٨).
- **ديوان أبي دهبل الجمحي**. تحقيق: عبد العظيم عبد المحسن. مطبعة القضاء- النجف- الطبعة الأولى(١٣٩٢هـ١٩٧٢م).
- **ديوان الأعور الشني**. تحقيق: السيد ضياء الدين الحيدري. مؤسسة المواهب للطباعة والنشر- بيروت – لبنان،الطبعة الأولى ( ١٤١٩هـ-١٩٩٩م).
- **ديوان الفرزدق** . تحقيق :أ /علي فاعور،دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان،الطبعة الأولى ( ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).
- **ديوان القطامي**. تحقيق:د/ إبراهيم السامرائي،وأحمد مطلوب.دار الثقافة – بيروت،لطبعة الأولى (١٩٦٠م).
- **ديوان النابغة الجعدي**.تحقيق:د/واضح الصمد.دار صادر - بيروت- لبنان، الطبعة الأولى(١٩٩٨م).
- **ديوان امرئ القيس**. تحقيق :مصطفى عبد الشافي. دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان، الطبعة الخامسة (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).
- **ديوان شعر ذي الرمة**. تحقيق:كارليل هنري.مطبعة كلية كَمبْريج (١٣٣٧هـ-١٩١٩م).
- **ديوان عدي بن الرقاع العاملي،شاعر أهل الشام**. تحقيق:د/حسن محمد نور الدين.دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى(١٤١٠هـ-١٩٩٠م).
- **ديوان كُثَيّر عزّة**. تحقيق :د/إحسان عباس .دار الثقافة-بيروت-لبنان(١٣٩١هـ-١٩٧١م).
- **الردّ على النحاة**، لابن مضاء القرطبي(ت٥٩٢هـ)..تحقيق د/شوقي ضيف.دار المعارف – القاهرة ، الطبعة الثانية.

- **سر صناعة الإعراب**،لأبي الفتح عثمان بن جني(ت ٧٩٢ هـ).تحقيق: محمد حسن إسماعيل،وأحمد رشدي.دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى(١٤٢١هـ-٢٠٠٠م ).
- **السنن الكبرى**، للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي(ت٤٥٨).تحقيق محمد عبد القادر عطا.دار الكتب العلمية–بيروت–لبنان،الطبعة الثانية(١٤٢٤هـ -٢٠٠٣م).
- **سير أعلام النبلاء**، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ). تحقيق شعيب الأرنؤوط، وأكرم البوشي.مؤسسة الرسالة – بيروت،الطبعة الحادية عشرة ( ١٤١٧هـ-١٩٩٦م ).
- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، لابن العماد الحنبلي(ت ١٠٨٩هـ). تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط.دار ابن كثير- دمشق — بيروت،الطبعة الأولى ( ١٤١٠هـ-١٩٨٩م ).
- **شرح ابن عقيل**، لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩هـ).تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة ،الطبعة العشرون(١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).
- **شرح أبيات سيبويه**، لأبي محمد بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت٣٨٥هـ). تحقيق :د/ محمد علي الرَّيح هاشم. مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة — ودار الفكر –القاهرة- (١٣٩٤هـ-١٩٧٤م ) .
- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى(منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)** . تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد .دار الكتاب العربي- بيروت- لبنان،الطبعة الأولى (١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م) .
- **شرح التسهيل** ، لابن مالك (ت ٦٧٢هـ).تحقيق: د/عبد الرحمن السيد،ود/محمد بدوي المختون. هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ ).
- **شرح التصريح على التوضيح**، للشيخ: خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ). تحقيق: محمد باسل عبود السود. دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان- الطبعة الأولى( ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).
- **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، لمحمد الأستراباذي الرضي. تحقيق: حسن محمد حفظي. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى ( ١٤١٤هـ-١٩٩٣م ).

- **شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية**، لمحمد محمد حسن شُرّاب . مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م).
- **شرح الكافية الشافية**، لابن مالك (ت ٦٧٢هـ). تحقيق: د/عبد المنعم أحمد هريدي. دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م ).
- **شرح المفصل للزمخشري**، لموفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣هـ). تحقيق: د/إميل بديع يعقوب.دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان، الطبعة الأولى(١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).
- **شرح جمل الزجاجي**، لابن خروف الإشبيلي(ت ٦٠٩ هـ).تحقيق : د/ سلوى محمد عرب.جامعة أم القرى- مكة المكرمة ، الطبعة الأولى(١٤١٨هـ).
- **شرح جمل الزجاجي**،لابن عصفور الإشبيلي(ت٦٦٩ هـ). تحقيق: فواز الشعار.دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان،الطبعة الأولى(١٤١٩هـ-١٩٩٨م ).
- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**،لابن هشام(ت ٧٦١هـ). تحقيق: محمد أبي الفضل عاشور . دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى(١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).
- **شرح شذور الذهب للجوهري**. تحقيق: د/ نواف الحارثي. الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م).
- **شرح قطر الندى وبل الصدى**، لابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ).تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الحادية عشرة(١٣٨٣ هـ-١٩٦١م ).
- **شرح كتاب الحدود في النحو**، للإمام عبدالله بن أحمد الفاكهي(ت ٩٧٢ هـ). تحقيق: د/ المتولي رمضان أحمد الدميري. مكتبة وهبة - القاهرة ، الطبعة الثالثة ( ١٤١٤هـ-١٩٩٣م ).
- **شرح كتاب سيبويه**، لأبي سعيد السيرافي(ت ٣٦٨هـ).تحقيق: د/ أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي.دار الكتب العلمية- بيروت،الطبعة الأولى(١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م).
- **شعر الحارث بن خالد المخزومي**.تحقيق:د/يحيى الجبوري. مطبعة النعمان- النجف ، الطبعة الأولى (١٣٩٢هـ-١٩٧٢م ).

- **شعر المتوكل الليثي**، للدكتور: يحيى الجبوري. مكتبة الأندلس – بغداد.
- **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها** ،لأحمد بن فارس . تحقيق : أحمد حسن بسج .دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان،الطبعة الأولى (١٤١٨هـ– ١٩٩٧ م) .
- **ضوابط الفكر النحوي دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراؤهم**، للدكتور:محمد عبد الفتاح الخطيب.دار البصائر ، الطبعة الثانية (١٤٣٤هـ–٢٠١٣م ).
- **طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي**. تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم. دار المعارف – القاهرة ،الطبعة الثانية.
- **طبقات فحول الشعراء**، لمحمد بن سلام الجمحي(ت ٢٣١ هـ). تحقيق: طه أحمد إبراهيم. دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان (١٤٢٢هـ–٢٠٠١م).
- **العبر في خبر من غبر**،للذهبي(ت ٧٤٨ هـ). تحقيق:أبي هاجر محمد السعيد بسيوني زغلول.دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان،الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ–١٩٨٥م).
- **العلل في النحو**،لابن الوراق( ت٣٢٥هـ). تحقيق : د/ منصور علي عبد السميع .الصحوة –القاهرة– الطبعة الأولى ( ١٤٣١هـ–٢٠١٠م ).
- **العوامل المئة النحوية في أصول علم العربية** ، للجرجاني،شرح الشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥ هـ). تحقيق:د/البدراوي زهران. دار المعارف– القاهرة ،الطبعة الثانية.
- **العوامل المئة**، لعبد القاهر الجرجاني(ت ٤٧٤ هـ). تحقيق: أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني.دار المنهاج، الطبعة الثانية (١٤٣٢هـ–٢٠١١م ).
- **فتح رب البرية في شرح الآجرومية**، لمحمد بن آب الشنقيطي.شرح أحمد عمر الحازمي. مكتبة الأسدي – مكة المكرمة، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ–١٩٨٢م ).
- **الفصول المفيدة في الواو المزيدة**، لصلاح الدين خليل كيكلدي العلائي(ت ٧٦١ هـ). تحقيق: د: حسن موسى الشاعر .دار البشر، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ–١٩٩٠م).
- **قواعد المطارحة** ، لابن إياز البغدادي(ت٦٨١هـ). تحقيق:د: يس~ أبو الهيجاء وآخرين.دار الأمل للنشر والتوزيع – إربد – الأردن، طبعة جديدة مزيدة ومنقحة (١٤٣٢هـ–٢٠١١م).

- **الكافية في النحو والشافية في علمي التصريف والخط**،لابن الحاجب(ت٦٤٦ هـ). تحقيق:د/صالح عبد العظيم الشاعر. مكتبة الآداب – القاهرة ( ١٤٣١هـ-٢٠١٠م).
- **كتاب العين**،لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي( ت١٧٥هـ). تحقيق:د/مهدي المخزومي، ود/إبراهيم السامرائي.دار ومكتبة الهلال.
- **كتاب المقتصد في شرح الإيضاح**، لعبد القاهر الجرجاني. تحقيق: د/كاظم بحر المرجان. منشورات وزارة الثقافة والإعلام – دار الرشيد للنشر- الجمهورية العراقية (١٩٨٢م).
- **الكتاب**، لسيبويه (ت١٨٠ هـ)، تحقيق:عبد السلام هارون.دار الجيل- بيروت، الطبعة الأولى.
- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، لحاجي خليفة. تحقيق:محمد شرف الدين، ورفعت بليكة الكليسى. دار إحياء التراث العربي- بيروت- لبنان.
- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، لمكي أبي طالب القيسي(ت ٤٣٧هـ). تحقيق:د / محيي الدين رمضان. مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ( ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).
- **الكليات( معجم المصطلحات والفروق اللغوية)**؛ لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسني الكفوي (ت ١٠٩٤هـ-١٦٨٣م). تحقيق: د/عدنان درويش، ومحمد المصري. مؤسسة الرسالة- بيروت- لبنان، الطبعة الثانية (١٤١٩هـ-١٩٨٨م).
- **اللباب في علل البناء والإعراب**،لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ). تحقيق: غازي مختار طليمات. دار الفكر المعاصر- دمشق- الطبعة الأولى(١٤١٦هـ).
- **اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب**،لمحمد علي السراج . عني بمراجعته: خير الدين شمسي باشا. دار الفكر ، الطبعة الأولى(١٤٠٣هـ-١٩٨٣م ).
- **لسان العرب**، لابن منظور.تحقيق: أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي. دار إحياء التراث، ومؤسسة التاريخ العربي- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى(١٤١٦هـ-١٩٩٦م).
- **اللمع في العربية** ،لأبي الفتح عثمان بن جني(ت ٧٩٢هـ). تحقيق: د: سميح أبو مُغلي. دار مجدلاوي – عَمان- الأردن ( ١٩٨٨م ).

- **مجمع الأمثال**، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني(ت ٥١٨هـ).تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية- صيدا- بيروت (١٤١٢هـ-١٩٩٢).
- **المحمدون من الشعراء وأشعارهم**، لعلي بن يوسف القِفْطي(ت ٦٤٦هـ). تحقيق: حسن معمري، راجعه:حمد الجاسر .دار اليمامة (١٣٩٠هـ-١٩٧٠م ).
- **المدارس النحوية**، للدكتور:شوقي ضيف. دار المعارف، الطبعة العاشرة ( ٢٠٠٨م ).
- **المساعد على تسهيل الفوائد**، لابن عقيل. تحقيق:د/ محمد كامل بركات. جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة الثانية( ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م ).
- **المسائل العسكرية** ،لأبي علي الفارسي(ت ٣٧٧ هـ). تحقيق : محمد الشاطر . مطبعة المدني ، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ-١٩٨٢م ).
- **مشكل إعراب القرآن**،لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي. تحقيق:د/حاتم صالح الضامن. مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثانية(١٤٠٥هـ-١٩٨٤م).
- **معاني القرآن وإعرابه**، للزجّاج (ت ٣١١ هـ). تحقيق: د/عبد الجليل شلبي .عالم الكتب، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- **معاني القرآن**، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط(ت٢١٥ هـ) . تحقيق:هدى محمود. مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة الأولى( ١٤١١هـ-١٩٩٠م).
- **معاني القرآن**، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء(ت ٢٠٧ هـ). عالم الكتب – بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م ).
- **معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، لياقوت الحموي الرومي. تحقيق: د/إحسان عباس. دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى( ١٩٩٣).
- **معجم البلدان**، لياقوت الحموي الرومي البغدادي. دار صادر - بيروت.
- **معجم التعريفات**، للعلامة علي بن محمد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ).تحقيق ودراسة:محمد صديق المنشاوي.دار الفضيلة- القاهرة.
- **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**،للدكتور محمد سمير نجيب اللبدي.مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى(١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

- **معجم مصطلحات النحو والعروض والقافية**، للدكتور محمد إبراهيم عبادة. مكتبة الآداب-القاهرة،الطبعة الأولى(١٤٣٢هـ-٢٠١١م).
- **المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل** ، للدكتور: عبدالعزيز عبده- منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع - طرابلس- الجماهيرية الليبية،الطبعة الأولى (١٣٩١هـ-١٩٨٢م).
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ). تحقيق: علي عاشور. دار إحياء التراث العربي- بيروت- لبنان،الطبعة الأولى (١٤٢١هـ-٢٠٠١م).
- **المفصل في علم العربية**، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري(ت ٥٣٨ هـ). تحقيق: د/ فخر صالح قَدَارة . دار عمار، الطبعة الأولى (١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م ).
- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، للإمام الشاطبي(ت٧٩٠هـ). تحقيق: أ.د/محمد إبراهيم البنَّا ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ( ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م ).
- **المقتضب**، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد (ت ٢٨٥ هـ).تحقيق:محمد عبد الخالق عضيمة.وزارة الأوقاف – القاهرة،الطبعة الثالثة (١٤١٥هـ-١٩٩٤م).
- **المقدمة الجزولية في النحو**، لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي(ت ٦٠٧ هـ). تحقيق: د/ شعبان عبد الوهاب محمد. مطبعة أم القرى ،الطبعة الأولى( ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م)
- **من أسرار العربية** ، للدكتور: إبراهيم أنيس. مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة، الطبعة السادسة (١٩٨٧م).
- **نتائج الفكر في النحو**، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي(ت ٥١٨ هـ) . تحقيق : الشيخ/عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ: علي محمد معوض. دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى( ١٤١٢هـ-١٩٩٢م)
- **النحو الوافي**، لعباس حسن. دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة.
- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري(٥٧٧هـ)- الزرقاء- الأردن، الطبعة الثالثة (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

- **نظرية العامل في النحو العربي تقعيد وتطبيق**، للأستاذ الدكتور: رياض بن حسن الخوام. من منشورات مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، الطبعة الأولى (١٤٣٥هـ- ٢٠١٤م).
- **نظرية العامل في النحو العربي دراسة تأصيلية وتركيبية**، للدكتور: مصطفى حمزة ،الطبعة الأولى( ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).
- **نظرية العامل في النحو العربي عرضًا ونقدًا**، لوليد عاطف الأنصاري. دار الكتاب الثقافي- الأردن - إربد ، الطبعة الثانية (١٤٣٥هـ-٢٠١٤م ).
- **النهاية في غريب الحديث والأثر**، للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير(ت ٦٠٦هـ).تحقيق: طاهر أحمد الزاوي،ومحمود محمد الطناحي.الناشر: المكتبة الإسلامية.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي(ت٩١١ هـ) . تحقيق: أحمد شمس الدين.دار الكتب العلمية - بيروت — لبنان، الطبعة الأولى( ١٤١٨هـ-١٩٩٨م ).
- **الوافي بالوفيات**، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي(ت ٧٦٤ هـ). تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى.دار إحياء التراث - بيروت- لبنان،الطبعة الأولى( ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م ).
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، لابن خَلِّكان(ت ٦٨١ هـ).تحقيق:د/إحسان عباس.دار صادر- بيروت.

# سادسًا : فهرس الموضوعات:

**الموضوع** **الصفحة**

- ملخص الرسالة ..... ٣
- إهداء ..... ٥
- المقدمة ..... ٦
- التمهيد ..... ١٤
- التعريف بابن السراج، وبكتابه بإيجاز..... ١٥
- التعريف بالعامل، توضيح العوامل وأنواعها بإيجاز ..... ٢٥

**- الفصل الأول: أنواع العوامل عند ابن السراج ،وأثرها**

المبحث الأول: العوامل اللفظية

- عامل رفع الخبر ..... ٣٢
- عامل نصب الظرف الواقع خبرًا ..... ٣٦
- عامل رفع الفاعل ونائب الفاعل ..... ٣٩
- عامل الاسم المرفوع بعد ( كان ) وأخواتها ..... ٤١
- عامل الرفع في خبر ( إنّ ) وأخواتها ..... ٤٣
- عامل النصب في المفعول به ..... ٤٥
- عامل النصب في المفعول له (المفعول لأجله) ..... ٤٧
- عامل النصب في المفعول معه ..... ٤٨
- عامل المستثنى في الاستثناء التام المثبت..... ٥١
- نصب المضارع بأن مضمرة بعد بعض الحروف ..... ٥٤
- عامل نصب المضارع بعد الواو ..... ٥٥

- عامل نصب المضارع بعد لام التعليل( لام الجر ) ..... ٥٧
- عامل نصب المضارع بعد ( حتى )..... ٥٩
- عامل نصب المضارع بعد ( الفاء )..... ٦١
- عامل نصب المضارع بعد( أو ) ..... ٦٢

المبحث الثاني: العوامل المعنوية

- عامل رفع المبتدأ ..... ٦٣
- عامل رفع الاسم بعد ( لولا ) ..... ٦٥
- عامل رفع المضارع ..... ٦٨

المبحث الثالث: العوامل النائبة

أولًا: العوامل النائبة عن الأفعال:

- العامل في المعطوف ..... ٧٢
- عامل المنادى ..... ٧٤
- اسم الفاعل ..... ٧٦
- المصدر ..... ٨٠
- اسم الفعل ..... ٨٣

ثانيًا: العامل النائب عن الحرف:

- عامل الجر في المضاف إليه( المضاف ) ..... ٨٤

**- الفصل الثاني: أثر العامل في بعض التراكيب النحوية**

المبحث الأول: أثر العامل في التقديم والتأخير

- تقديم الصلة على الموصول ..... ٨٨
- تقديم توابع الأسماء ..... ٩١

- تقديم المضاف إليه على المضاف وما اتصل به ..... ٩٤
- تقديم الفاعل على الفعل ..... ٩٥
- تقديم المفعول على الفعل والفاعل ..... ٩٨
- تقديم معمولات الأفعال التي لا تتصرف( الأفعال الجامدة ) ..... ٩٩
- تقديم ما عملت فيه الصفة المشبهة باسم الفاعل .....١٠٢
- تقديم معمول اسم الفعل عليه .....١٠٣
- تقديم الحال إذا كان العامل فعلًا أو معنى فعل .....١٠٤
- تقديم التمييز .....١٠٧
- تقديم الاسم المجرور على حرف الجر ..... ١٠٩
- تقديم معمولات الحروف الناسخة( إنّ وأخواتها )..... ١١٠
- تقديم ما بعد ( لا ) عليها ..... ١١١
- تقديم ما بعد ( إنْ ) التي للجزاء على ما قبلها .....١١٣

المبحث الثاني: أثر العامل في العطف

- العطف على الموضع الذي فيه حرف ناسخ قبل تمام الخبر ..... ١١٥
- العطف على معمولي عاملين ..... ١١٧

**- الفصل الثالث: أثر العامل في بعض القضايا النحوية**

المبحث الأول: أثر العامل في الحدود والتعريفات

- الإعراب..... ١٢٣
- المبتدأ ..... ١٢٥
- اسم الفاعل ..... ١٢٨
- المفعول به ..... ١٢٩
- المفعول له ..... ١٢٩

- المفعول معه ..... ١٣٠
- الْمُلْغَى..... ١٣١

المبحث الثاني: أثر العامل في المعنى، والإعراب

- اختلاف المضارع بعد الواو في المعنى والإعراب ..... ١٣٢
- اختلاف المضارع بعد (حتى) في المعنى والإعراب ..... ١٣٤
- اختلاف المضارع بعد الفاء في المعنى والإعراب ..... ١٣٦
- اختلاف الاسم الواقع بعد (كم )في المعنى والإعراب ..... ١٣٨

المبحث الثالث: أثر العامل في التقدير

- تقدير مبتدأ ..... ١٤٢
- تقدير فعل أو مبتدأ حسب ما تقتضيه الصناعة النحوية ..... ١٤٣
- تقدير الفعل الأمر والنهي،ونحوه ..... ١٤٤
- تقدير كان واسمها ..... ١٤٥
- تقدير الفعل في أسلوبي الإغراء والتحذير ..... ١٤٦
- تقدير الفعل في الاشتغال ..... ١٤٧
- تقدير التنوين في اسم الفاعل ..... ١٤٨
- تقدير (أنْ) لنصب المضارع..... ١٤٩

المبحث الرابع: أثر العامل في التعليل

- تعليله منع بعض التراكيب اعتمادًا على نظرية العامل ..... ١٥٣
- تعليله إعمال بعض الحروف ..... ١٥٧
- تعليله إعمال اسم الفاعل ..... ١٥٩
- تعليله عدم إعمال الفعل في( إنّ ) وإعماله في( أَنّ ) ..... ١٦٠
- تعليله اسمية (عن) في ، نحو: ( جئت من عن يمينك)..... ١٦٠

- تعليله عدم إعمال ( إذن ) في الفعل الحاضر..... ١٦١
- تعليله إلغاء عمل( ما ) والحكم بزيادتها للتأكيد في،نحو:

قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾ ..... ١٦٢

المبحث الخامس: أثر العامل في الاحتجاج والترجيح

- احتجاجه وترجيحه اسمية ( ما ) المصدرية ..... ١٦٣
- حجته وترجيحه حرفية ( رُبّ ) ..... ١٦٤
- احتجاجه لاختصاص العوامل ..... ١٦٥
- حجج الإعمال والإهمال في بعض الحروف ..... ١٦٧
- حجته في إعمال (إنّ) في الخبر ..... ١٧٠

- الخاتمة ..... ١٧١
- الفهارس

أولًا : فهرس الآيات الكريمة ..... ١٧٦

ثانيًا : فهرس الأحاديث الشريفة ..... ١٨٠

ثالثًا : فهرس الأمثال ..... ١٨١

رابعًا : فهرس الشواهد الشعرية .....١٨٢

خامسًا : فهرس المصادر والمراجع ..... ١٨٤

سادسًا :فهرس الموضوعات ..... ١٩٦